جـــامـعـــة الـــشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتن (2012–2018) (سوريا دراسة حالة)

Russian strategy towards the Middle East during Putin era (2012-2018) (Syria case study)

إعداد

فلاح سمور الجبور

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر محمد الطائي

قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية العلوم والآداب

جامعة الشرق الأوسط

آب، 2018

التفويض

أنا **فلاح سمّور الجبور** أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: فلاح سمّور الجبور

التاريخ: 05 \ 08 \ 2018

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الأوسط –عمان، وعنوانها **الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتن (2012–2018) سوريا دراسة حالة.**

وأجيزت بتاريخ: 5 \ 8 \ 2018.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د عبدالقادر محمد فهمي الطائي	مشرفا ورئيسا	جامعة الشرق الأوسط	
د.ريما أبو حميدان	عضوا داخليا	جامعة الشرق الأوسط	
أ.د محمد المصالحة	عضواً خارجياً	الجامعة الأردنية	

شكر وتقدير

إلى مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد الطائي كل الشكر أجمله وأجزله على سخائه العلمي، فقد كان لتوجيهاته السديدة ولملاحظاته القيمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين أتشرف بأن أضع هذا العمل بين أياديهم الكريمة وهم الدكتور ريما أبو حميدان، والأستاذ الدكتور محمد مصالحة عضو اللجنة الخارجي والذي تكبد عناء وجهد الحضور إلى المناقشة فلهم مني كل الشكر والعرفان.

والشكر موصول لجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية، الذين وجدت فيهم علماء أجلاء وأخوة معلمين، كما لا يفوتني شكر جامعة الشرق الأوسط بكافة كوادرها وأقسامها على تيسيرهم طريق العلم لنا.

الإهداء

إلى من بذل فأعطى وضحى فأوفى (والدي رحمه الله)

إلى من كان نجاحي مرهونا بعد رضا ربي برضاها (والدتي)

إلى رفيقة دربي

إلى أبنائي وإخواني

إلى الأهل والأصدقاء

أهدي هذا الجهد مع وافر التقدير

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
أهمية الدراسة	5
حدود الدراسة	6
محددات الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	6
فرضية الدراسة	9
الأدب النظري	10
الدراسات السابقة	13
ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة	19
منهجية الدراسة	19
الفصل الثاني: مكانة الشرق الأوسط في الإدراك الإستراتيجي الروسي	
المقدمة	22

المبحث الأول: المقومات البنيوية للمكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط 23
المبحث الثاني: مظاهر التغير والثبات في الإستراتيجية الروسية حيال منطقة الشرق الأوسط 32
الفصل الثالث: الأبعاد الوظيفية للإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط
المقدمة 45
المبحث الأول: الوظيفة المرتبطة بأهداف الإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط 47
المبحث الثاني: الوظيفة المرتبطة بأدوات ووسائل إنجاز الإستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط 60
الفصل الرابع: الإستراتيجية الروسية حيال الأزمة السورية (دراسة حالة)
المقدمة 72
المبحث الأول: طبيعة الأزمة السورية وتداعياتها 73
المبحث الثاني: دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية 94
المبحث الثالث: أهداف التدخل الروسي في الأزمة السورية 104
الفصل الخامس: الخاتمة، النتائج، التوصيات
الخاتمة 114
الاستنتاجات 115
التوصيات 117
قائمة المراجع والمصادر 118

الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط في عهد بوتن (2012-2018) سوريا دراسة حالة

إعداد: فلاح سمور الجبور

إشراف: الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي

الملخص

تتناول هذه الدراسة الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط في عهد بوتن (2012-2018) (سوريا دراسة حالة) حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط التي انتهجها بوتن والوقوف على طبيعة هذه الاستراتيجية، وطبيعة الدوافع خلفها والمرتكزات التي يستند عليها لتنفيذ هذه الاستراتيجية، وتكمن أهمية الدراسة بأنها تحلل سياسة دولة عظمى لها تأثيرها على الساحة الدولية ومناقشتها لمدى تأثير هذا التدخل على منطقة الشرق الأوسط.

منذ وصول بوتن للسلطة عام 2000 كانت الإرادة لاستعادة مكانة روسيا الدولية جليّة، واجتهدت إدارته لأن يكون لروسيا وجودها كقوة كبرى وفاعل رئيس على الساحة الدولية مجدداً، حيث عمل على تنظيم الحياة السياسية وذلك بتنظيم الأحزاب، وأصلح الاقتصاد معتمداً على عوائد تجارة السلاح والنفط والغاز بشكل أساس. واتّبع سياسة نفعية براغماتية متحرراً من الأيديولوجيا، وبنى شراكات مع الدول الكبرى بما يحقق مصالح روسيا، كما وتدخل في الأزمات التي يعتقد أن التدخل فيها يخدم أهداف روسيا القومية مثل الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية.

لقد انطلقت الدراسة من فرضية وجود علاقة ارتباطية بين مكونات القوة في الدول، وبين سعي هذه الدول الى احتلال المراكز الأولى في حراك المجتمع الدولي، وقد خلصت الدراسة الى جملة استنتاجات أهمها:

1- تمكنت روسيا من بناء تفاهمات مع القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، سواء تلك التي تعادي الولايات المتحدة مثل إيران أو تركيا التي تنتمي لحلف شمال الأطلسي أو مع تلك التي تدور في فلك السياسة الامريكية مثل السعودية.

2- قامت الإستراتيجية الروسية على التوجه الواقعي في وضع أهدافها القومية وألغت الأيديولوجية السابقة التي كانت الأصل في صوغ سياستها.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، الأزمة، الشرق الأوسط، المصالح القومية، الأيديولوجية.

Russian strategy towards the Middle East during Putin era (2012-2018) (Syria case study)

Prepared by: Falah Samour Jbour

Supervision: Prof. Dr. Abdul Qader Al-Tai

Abstract

This study examines the Russian strategy in the Middle East under the Putin era (2012-2018) (Syria case study). The study aimed at analyzing the Russian strategy towards the Middle East adopted by Putin and the nature of this strategy and the nature of the motives behind it and the foundations upon which to implement this strategy. The importance of the study is that it analyzes the policy of a superpower with influence on the international arena and discusses the impact of this intervention on the Middle East.

Since Putin came to power in 2000, the will to restore Russia's international standing has been clear. His administration has sought to have Russia as a major power and a major player on the international scene. It has organized political life by organizing parties and reforming the economy, relying mainly on the proceeds of arms, oil and gas trade. . He built a pragmatic and liberal policy of pragmatism, built partnerships with major powers to achieve Russia's interests, and intervened in crises where intervention was believed to serve Russia's national goals such as the Ukrainian crisis and the Syrian crisis.

The study began from the hypothesis of the existence of a correlation between the components of power in the countries, and the pursuit of these countries to occupy the first positions in the mobility of the international community, the study concluded the conclusions of the most important:

1 - Russia has been able to build understandings with the regional powers in the Middle East, whether those hostile to the United States, such as Iran or Turkey, belonging to the North Atlantic Treaty or with those in the orbit of US policy, such as Saudi Arabia.

2 - The Russian strategy on the realistic direction in the development of its national goals and abolished the previous ideology, which was the origin in the formulation of its policy.

Keywords: strategy, crisis, Middle East, national interests, ideological.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

ثمة اجماع بين الباحثين والمعنيين أن منطقة الشرق الأوسط تُعدُّ واحدة من أهم المناطق في العالم للدول التي تسعى لاحتلال مكانة متقدمة في النظام العالمي، وأبرز دولتين سعتا بعد الحرب العالمية الثانية لبسط نفوذهما على المنطقة هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق.

وقد كانت المنافسة بين هاتين القوتين شديدة على المنطقة طيلة فترة الحرب الباردة لاعتبارات سياسية واقتصادية. وبانتهاء هذه الحرب بتفكك الاتحاد السوفييتي عام(1991) وتَحوُّل النظام الدولي لنظام أحادي القطبية، خضعت منطقة الشرق الأوسط بشكل واضح لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لحالة الضعف التي عانت منها روسيا التي ورثت تركة الاتحاد السوفييتي.

خلال الفترة من العام (1991) وحتى العام (2000) كانت روسيا تعيش فترة انكماش شديد، وحالة أقرب ما تكون إلى الفوضى في ظل إدارة الرئيس "يلتسين"، لكن في عام(2000) تسلم مقاليد الحكم الرئيس "بوتن " وكان جليًا أن ثمة تغييرًا قادماً بدأت ملامحه تتضح من خلال سعي واضح من قبل القيادة الروسية لاستعادة الدور الروسي على الساحة الدولية. بدأ ذلك بترتيب الأوضاع الداخلية، حيث تم تنظيم الحياة السياسية بمراعاة التعددية السياسية والعرقية والدينية، فبعد الفوضى الحزبية التي سببها انتشار الاحزاب المبالغ فيه، ظهرت أربعة أحزاب قوية وهي حزب "روسيا الموحدة" الحاكم، و"الحزب الشيوعي"، و"الحزب الليبرالي – الديمقراطي"، و"حزب روسيا العادلة اليساري". وكان هناك حزما في التعامل مع المسائل التي تعدها تحديًا لها،

وظهر ذلك الحزم في التعامل مع "المسالة الجورجية". إنّ إقدام الجيش الروسي على دخول جورجيا عام(2008) كان بمثابة اختبار لإعطاء مؤشرات قوية على عودة موسكو إلى ممارسة القيام بدور نشط في فضائها الإقليمي الموروث عن الإتحاد السوفياتي سابقا، وكذا على الصعيد العالمي. وكان هذا رداً على دخول جورجيا مقاطعة أوسيتيا الجنوبية، التي تتمتع بحق الحكم الذاتي منذ العهد السوفييتي. وأظهر هذا الحزم مدى تصميم روسيا على الدفاع عن مصالحها وأمنها القومي.

فيما يتعلق بالاقتصاد فقد نجحت السياسة الروسية في عهد بوتن بوضع نظام اقتصادي يعتمد آليات السوق ،كما اعتمدت على النفط والغاز وتصدير السلاح بشكلٍ أساس ،وساهم التعافي الاقتصادي والسياسي الذي ظهر جليا خلال فترة رئاسة بوتن الثانية(2004)بالسعي نحو استعادة روسيا لدورها على الساحة الدولية ، فبدأت بالدفاع عن مصالحها الاستراتيجية التي اضطرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى الابتعاد عنها، وأخذت تدريجيا بالعودة نحو مناطق نفوذها التقليدية مثل إيران وسوريا ومصر، لكن كان حضورها في سوريا هو الأكثر جرأة والأول عسكريا خارج حدودها الاقليمية منذ حرب أفغانستان عام(1978).(العبيدي ،2008: 7).

وفي إطار سعيها لتحقيق أهدافها القومية اعتمدت الاستراتيجية الروسية ومن خلال سياستها الخارجية على الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية ويعكس هذا التوجه الاهتمام الأكبر لحماية مصالح المواطنين الروس وحقوقهم في الداخل والخارج. وقد حرص بوتن في الوقت نفسه على تأكيد التمسك بالمبادئ الرئيسة للنظرية الاستراتيجية التي سبق وأعلنها، ومنها الشفافية والوضوح والبراجماتية والتصميم على تحقيق وحماية المصالح القومية مشيراً إلى ضرورة تنفيذ ذلك دون الإنزلاق إلى أيّ نزاعات أو مواجهات مع الآخرين، والتعاون مع كل شركاء روسيا على أساس مبدأ

المساواة والاحترام المتبادل، إلى جانب مراعاة الدور المحوري للأمم المتحدة وسيادة القانون الدولي. (الراوي ،2008: 164).

تحت مبررات شتى وبتشكيل تفاهمات ضمت أكبر دولتين إقليميتين في منطقة الشرق الاوسط هما إيران وتركيا، تدخلت روسيا في الملف السوري متذرعة بمكافحة الارهاب بحجة وجود أعداد كبيرة من الروس ضمن تنظيم داعش، ومبرر آخر يتمثل بالرغبة في المحافظة على الأمن الدولي وذلك بالإبقاء على مؤسسات الدولة السورية متماسكة بدلا من تحولها إلى نظام ضعيف وتكرار ما حدث في أفغانستان والعراق. وكذلك كان من أسباب التدخل على ما يبدو استعراض لأحدث ما توصلت إليه الصناعات العسكرية الروسية في شتى المجالات. إن النفوذ المتنامي للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وما يمثله من تهديد للأمن القومي الروسي، أثار روسيا وجعلها تتقدم خارج حدودها وتنقل خطوطها الدفاعية من حدودها إلى منطقة الشرق الأوسط، في مسعًى منها لخلق عدم استقرار في هذه المنطقة بغرض الحد من نفوذ الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى وهادفة أيضًا إلى تصعيد التوتر معها، وروسيا تريد تثبيت أقدامها في المنطقة بعد أن أصبح وجودها كقوة دولية في المنطقة باهتا ورمزياً ومحدوداً.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة بالدور الجديد الذي تبنته روسيا الاتحادية في عهد "بوتن" وطبيعة استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط عموماً، وفي المنطقة العربية تحديدًا، والذي بدا متناقضًا أو غير متوافق مع الاستراتيجية الأمريكية من ناحية، ومع ما تسعى إليه بعض الدول العربية من ناحية أخرى، مثل التزامها بالسياسة الإيرانية وموقفها المساند للنظام السوري في إطار محور التحالف الذي يضم إيران والعراق وسوريا.

أسئلة الدراسة:

إستناداً على ذلك تسعى الدراسة للإجابة عن الاسئلة التالية:

- ما طبيعة الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الاوسط؟
- ما المرتكزات التي اعتمدها "بوتين " لتحقيق أهداف الإستراتيجية الروسية؟
- ما المغزى الاستراتيجي لتدخل روسيا الإتحادية في الأزمة السورية؟

أهداف الدراسة:

تتوخى الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على طبيعة الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة الدوافع خلف هذه الاستراتيجية.
- دراسة وبيان المرتكزات التي استند عليها بوتن لتحقيق أهداف الاستراتيجية الروسية.
- محاولة التعرف على المغزى الاستراتيجي للتدخل الروسي في الأزمة السورية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة كونها تناقش استراتيجية إحدى الدول الكبرى على الساحة الدولية ، ولا شك أن وجود روسيا في منطقة الشرق الأوسط يرتبط بأهداف استراتيجية محددة منها محاولة استعادة دورها الإقليمي والدولي كقوة عظمى، ووقف التفرد الأمريكي بالقرارات العالمية، والمحافظة على مصالحها الاستراتيجية ،وأمنها القومي لذا فإنّ البحث في هذه الإستراتيجية يساعد في فهم مجرى الأحداث على المسرح العالمي بشكل أشمل فروسيا كدولة عظمى عادت إلى الساحة الدولية وإلى الشرق الأوسط تحديدا بحضور سياسي واقتصادي وعسكري كبير ، يتطلب البحث في استراتيجيتها وطبيعة وحدود الدور الذي ستلعبه في قضايا المنطقة . وفهم حقيقة التوجهات

الاستراتيجية لهذه الدولة تجاه المنطقة يسهم في زيادة الوعي والإدراك في كيفية التعامل مع هذه السياسة. وتلتفت أهمية الدراسة إلى ناحيتين:

- **أهمية علمية:** وتتعلق بإلقاء الضوء على بعض الجوانب التي يحتاجها الباحثون والدارسون لمقاربة استراتيجيات الدول الكبرى بشكل عام والاستراتيجية الروسية بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط.

- **أهمية عملية:** وتتعلق بتحليل ووصف للاستراتيجية الروسية يستطيع من خلالهما الدارس أو المهتم بالشأن السياسي فهم مجرى الأمور في حقبة تكاد تكون مفصلية من تاريخ المنطقة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة الاستراتيجية الروسية في عهد بوتن(2012–2018).

الحدود المكانية: روسيا والشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بشكل خاص.

محددات الدراسة:

أ. هناك عدم وضوح نسبي للثوابت التي تحكم الاستراتيجية الروسية في تعاملها مع قضايا منطقة الشرق الأوسط.

ب. الندرة النسبية للمصادر التي تناولت فترة الدراسة والمحددة بين عام (2012) والعام (2018).

مصطلحات الدراسة:

الاستراتيجية: تحظى باهتمام واسع لدى المفكرين والأكاديميين، فضلا عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من علاقة وثيقة بالسياسة الدولية، والاستراتيجية مفردة مقترنة بأفعال لا حصر لها وإن لم تكن ذات طبيعة سياسية. (فهمي ،2011: 11).

والاستراتيجية لغة: كلمة مشتقة أصلاً من الكلمة اليونانية (Strategos) وكانت تعني فن قيادة القوات ولكن استخدام الكلمة لم يتوقف عند الإغريق بل تعداها إلى الشعوب التي عرفت الحروب، وقد تطور هذا المفهوم مع الزمن ليعبر عن تطور قوانين الحرب وأشكالها، وأجرى العسكريون والسياسيون الغربيون العديد من الدراسات في عصر النهضة عبرت هذه الدراسات عن الاستراتيجية فأصبحت تشمل الحياة السياسية وكافة مجالات الدولة وبذا تكون خرجت من إطارها العسكري الضيق. (شلبي، 2013 :13).

أما اصطلاحًا فقد عرَّفها عدد كبير من الباحثين بحسب المدارس الفكرية التي ينتمون لها:

عرفها فهمي (2014: 20) بأنها "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا في السلم والحرب ".

أما ليدل هارت (1967 :26) فقد عرفها على أنها "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية".

الشرق الاوسط:

تشير الدراسات السياسية والتاريخية بأن مصطلح الشرق الأوسط استُخدم لأول مرة عام 1902م من قبل المؤرخ الأمريكي "الفريد ماهان" في مقالة له نُشرت في المجلة اللندنية الفصلية National Reviewبعنوان : الخليج الفارسي والعلاقات الدولية ،ولم يذكر الكاتب البلاد التي يشملها هذا الاسم ، ثم استخدم هذا المصطلح من قبل "تشرشل" وزير المستعمرات البريطاني عندما أنشأ إدارة الشرق الأوسط عام 1921 لتشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق ، وكثر استعماله بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط للحلفاء .

أما بيرس(1993) يرى بأن الشرق الأوسط يمتد من حدود مصر غربا الى حدود باكستان شرقا، ومن تركيا شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا. ويرى يوسف صايغ بأن الشرق الأوسط يمتد في تاريخه الى الحركة الصهيونية، وترى إسرائيل بأن الشرق الأوسط يضم كل من (سوريا، لبنان، الأردن، مصر، العراق، إسرائيل) هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية يشمل مصطلح الشرق الأوسط أيضًا دول الخليج، ومن الناحية الاستراتيجية يشمل ليبيا، إيران، تركيا، باكستان، وبالتالي تحديد هذه المنطقة يكون حسب المصلحة للجهة التي تستخدم المصطلح. (صلاح الدين،2007).

الأزمة:

الأزمة مفهوم واسع يمس كافة الجوانب في المجتمع بشكل من الأشكال والأزمات تتدرج في المستوى، فهي قد تواجه الفرد، وقد تكون أزمة تواجه حكومة، وقد ترتقي لتصبح أزمة دولية. ونعرض تاليًا إلى بعض ما عُرّفت به:

لُغة: يعرف المعجم الوجيز(1999) الأزمة بأنها تعني الشدة والضيق، والقحط والجمع، إزَم، وأزْم وأزمات وأوازم.

اصطلاحا:

عرف فهمي (2013 :224) الأزمة بأنها "نمط سلوكي يعكس قدراً واضحاً من التوتر الحاد أو الانكسار المفاجئ في العلاقة بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي، وهذا التوتر يتضمن عنصر المفاجأة والمباغتة، كما ينطوي على ضيق الوقت اللازم للاستجابة، ويطرح احتمالات قوية لاستخدام العنف المنظم".

يـرى تورنجتـون (1989 :90) أنّ الأزمـة حـدث مفـاجئ تتشـابك فيـه الأسـباب بالنتـائج، وتتلاحق الأحداث بسرعة، لتزيد من الجهل بما سيحدث من تطورات، وتجعل متخذ القرار في شكٍ من قراراته التي يتخذها، ومن الممكن أن تؤدي به الى فقدان القدرة على التصرف.

أما (كورال بل – Coral Bill)، فقد عرّف الأزمة بأنها "وصول عناصر الصراع في علاقة ما الى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقة، مثل التحول من السلم الى الحرب في العلاقات الطبيعة بين الدول". (روبرت،1988 :3–4).

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

هناك علاقة ارتباطية بين مكونات القوة في الدول، وبين سعي هذه الدول الى احتلال المراكز الأولى في حراك المجتمع الدولي، والاستراتيجية التي انتهجها بوتن في منطقة الشرق الأوسط سيكون لها دور واضح في استعادة مكانة روسيا الاتحادية العالمية، وبما يؤهلها لأن تكون قوة دولية معادلة للولايات المتحدة الأمريكية.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

أولا: الأدب النظري:

من السمات التي تتصف بها الاستراتيجية الروسية، انصرافها الى بناء أُسس الدولة القومية وإصلاح الوضع الاقتصادي، وأن الدور الروسي الجديد الذي تسمح به القدرات الاستراتيجية للبلاد هو في حدود المحيط الإقليمي الآسيوي والأوروبي وانشغلت في السنوات الأخيرة من ولاية بوتن الثانية إلى منافسة الولايات المتحدة، باعتبارها قوة عظمى تسعى الى استرداد مكانتها في النظام الدولي.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من عوامل التغير في الاستراتيجية الروسية هو تركيزها على المحيط، وإهمال الوجود والصراع في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويرى صانع القرار الروسي أن بناء الدولة القومية الروسية يتطلب المحافظة على قدر معقول من أشكال الحرب الباردة مع تبدل شكلها، واختلاف أدواتها وطرق معالجتها. بهدف تحقيق مصالح الدولة القومية الروسية وليس الهدف الصراع. وإن أحد أهم أساليب هذه الحرب الجديدة يتمثل في تعزيز النزعات الاستقلالية لأوروبا والصين وغيرها.

روسيا الاتحادية هي وريثة الاتحاد السوفييتي، فهل من الممكن أن تتحول إلى قوة دولية متواضعة، لفقدها معظم إمكانات الاتحاد السوفييتي سابقاً، إنّ الواقع الدولي يشير لنا أن هذا هو شأن الدول التي ورثت امبراطوريات منهارة كالإمبراطورية اليونانية والرومانية والعثمانية أو غيرها. فالانتقالات الجذرية والكبيرة التي حدثت في عهد بوتن وميدفيدف أثبتت قدرة تبوء الاتحاد الروسي الجديد مكانًا متميزًا في التفاعلات الدولية. إن حضور روسيا القوي على الساحة الدولية ، وإصرارها على خلق عالم متعدد الأقطاب، يرتكز على مقومات قوة حقيقية، ويمكن ملاحظة

عناصر هذه القوة في المجالات كافة الاقتصادية والسياسية والأمنية، فقد شهد الاقتصاد الروسي، ومنذ عام(2000) نموا اقتصاديًا كبيرًا، كذلك فإنّ تبني روسيا لسياسة خارجية واقعية ساهم بشكل واضح بحل مشكلاتها الاقليمية بكفاءة ،مثل التعامل مع الأزمة الشيشانية ومن ثم الاستخدام الفاعل للدبلوماسية والقوة في التعامل مع الأزمة الجورجية ، ولَفَت الأنظار للقدرة العالية للسياسة الروسية، التي كانت على إدراك أن عالم التفرد الدولي لن يكون حصريًا ونهائيًا، وبالتالي فهي دائمة السعي لتشكيل عالم متعدد الأقطاب ربما سيكون تعبيرًا واضحًا عن إعادة الوهج السوفييتي، يمكن القول أن العقود القادمة ستسجل ملامح عالم جديد تتعدد فيه القطبية العالمية .(السعدون، 2009: 12).

يمكن رصد ثلاث مصالح كبرى وأساسية يُعتمد عليها في تحديد نمط السلوك السياسي الروسي في الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الوطن العربي على وجه الخصوص، وهذه المصالح هي:

أولا: العمل على الحد من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم استراتيجيًّا ،عن طريق مزاحمتها في أكثر من ساحة والشرق الأوسط إحداها، وذلك من خلال استدراج واشنطن وذلك بفتح جبهات متعددة قد لا يكون للولايات المتحدة حضورًا فيها ،أو أن تكون في موضع المثير للشكوك بمصداقية السياسة الأمريكية بما يمكّن روسيا الاتحادية من استثمارها لصالحها، وهذا نابع من إدراك القيادة الروسية والتي رغم قناعتها بأنها لا تتساوى مع قوة الولايات المتحدة اقتصاديا أو عسكريًا، إلا أنه حينما يأتي الوقت لإعادة حساب موازين القوى العالمية. فإنه يمكنها حينئذٍ رفض بقائها كقوة عالمية من الفئة الثانية، والإصرار على ضرورة إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي وإحدى وسائلها إلى ذلك هو تلك المشاغلة المستمرة والمُنهِكة للولايات المتحدة. (الطحلاوي ،2014).

ثانيا: أما المصلحة الكبرى الثانية فترتبط بالمصالح الاقتصادية الروسية في منطقة الشرق الأوسط. فروسيا قد نجحت إلى حد بعيد في عهد بوتن بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية في المنطقة، ومصلحتها الإستراتيجية السابق ذكرها أعلاه. ومن المعلوم أن طبيعة التعاملات الروسية مع دول المنطقة مختلفة حاليًا وخصوصًا الخليجية منها بالمقارنة مع فترات سابقة كان يغلب عليها الطابع الأيديولوجي كأساس في التعامل الخارجي، والذي حلّ محله الطابع البراغماتي الذي يغلب الاعتبارات المصلحية وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية.

ثالثا: فيما يتعلق بالمصلحة الكبرى الثالثة، فهي أمنيّة فرضتها الاعتبارات الجغرافية، فالسياسة الخارجية الروسية الجديدة تنطلق من رؤية ترتكز في إحدى مرتكزاتها على الاهتمام بالقيمة الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط ، باعتبارها تمثل موقعا متقدما في سلم الاهتمامات العالمية والتي لا يمكن إغفالها في عملية التخطيط الاستراتيجي، وأنه لا يمكن لأي نظام عالمي أن يتشكل بعيدًا عن تلك المنطقة الاستراتيجية، لما تمثِّله من مكانة تقترب عند بعضهم من وصفه قلب العالم، حيث يتقرر فيها مراكز التوازنات والقوى الدولية، وتمثِّل منصة ارتكاز ورافعة سياسية لأي دور محتمل لأية قوة عظمى. (الطحلاوي، 2014).

ثانيا الدراسات السابقة:

-الدراسات العربية:

دراسة لمى مضر الإمارة(2009) بعنوان (الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية):

ترى الباحثة أن الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة تمر بمرحلة انتقالية، فهي لا تزال في مرحلة التكوين، وبالتالي تواجه تحديات على المستويين الداخلي والخارجي، مرحلة التحول هذه انعكست على الموقف السياسي، بدءًا من العام الأول الذي نشأت فيه روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي(1991)، وصولاً إلى بداية القرن الحادي والعشرين، مع وجود آفاق استمرارية لا تبدو نهايتها قريبة حتى الآن. في إطار دراستها رصدت الباحثة أبرز سمات الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة العربية وهي الاستراتيجية التي اتسمت بالحيوية والمبادرات الإيجابية في الفترة التي تولى فيها "بوتن" الحكم، وذلك من خلال محاولات روسيا في عهده استمالة البلدان العربية في قضايا ذات اهتمام مشترك، وإبداء الرغبة في التوسط لحل الأزمات في المنطقة ونشطت في هذه المرحلة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

دراسة حميد السعدون(2009) بعنوان (الدور الدولي الجديد لروسيا):

يرى الباحث في دراسته أنّ روسيا ورثت تركة الاتحاد السوفييتي ولكنها فقدت جزءًا كبيرًا من أسباب قوته، الّا أنّ تولي "بوتن" الحكم كان إيذانًا بإعادة بناء الفعالية الروسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. إنّ انطلاق القيادة الروسية لهدف زيادة وتعظيم دورها ونفوذها مع استبعاد الرغبة في العودة للحرب الباردة لارتفاع كلفتها أمنيا وسياسيا، وبقائها مستمرة في مكافحة آثارها السلبية هذا غير ما لديها من شبكة مصالح مع أطراف دولية متعددة، وهو يتقاطع مع منهجية

سياسات الحرب الباردة. يرى الباحث أنّ تحول العالم إلى أحادي القطبية، وإرسال "أميركا" أساطيلها لكافة المناطق في العالم بما فيها مناطق النفوذ الروسية وإغراء دول المحيط الروسي بالانضمام لحلف الناتو. الأمر الذي دفع القيادة الروسية إلى محاولة بناء وخلق نظام سياسي دولي جديد يتناسب وحجم روسيا الذي يجب أن يكون مؤثرًا وفاعلًا على الساحة الدولية.

دراسة نورهان الشيخ (2017) بعنوان (الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط حدود وملامح التغيير):

حيث ترى الباحثة أن روسيا أعادت بناء استراتيجيتها في الشرق الأوسط استناداً إلى مجموعة من العوامل الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية، وبدأت السياسة الروسية بتشكيل خريطة جديدة من التحالفات في المنطقة، وليولد "شرق أوسط جديد " بحضور روسي، سياسي وعسكري قوي يعيد التوازن والاستقرار، بعد الفوضى (الخلاقة) التي اجتاحت المنطقة وما تزال تعاني من تداعياتها.

وقد أوجزت الباحثة أهم ملامح الاستراتيجية الروسية في أربعة محاور رئيسة وهي: أولوية الاعتبارات الاستراتيجية والأمنية، والارتكاز على سوريا، وبناء الشراكات الداعمة للتحرك الروسي في المنطقة وبالتالي تجنب المواجهة مع القوى الدولية والاقليمية الفاعلة ومحاولة ترويضها.

دراسة العروسي محمد عصام (2017) بعنوان (الاستراتيجية العسكرية الروسية إزاء الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية).

حيث يعتقد الباحث أنه يمكن اعتبار انعكاسات الحرب في العراق سنة (2003) وتداعيات الربيع العربي، أدتا الى خلق فراغ جيوسياسي في المنطقة سارعت روسيا لاستغلاله لوضع قدمها في الشرق الأوسط. إنّ استراتيجية روسيا حسب العديد من المؤشرات توحي إلى أنها لا تحمل في طياتها أبعادًا استراتيجية متحركة في المستقبل المتوسط والبعيد، بقدر ما تستعمل تكتيكات وقواعد

لعب جديدة وهامش أكبر للتحرك في المنطقة. حقيقة أن التدخل الروسي في سوريا لدعم نظام "بشار الأسد" ساهم بشكل كبير في تغيير المعطيات على الأرض لكنه أسهم أساسا في تغيير بنية نظام الأمن الاقليمي في المنطقة وسمح لروسيا بربط وتوثيق بشبكة من العلاقات والتحالفات العسكرية مع العديد من الشركاء في المنطقة كالعراق، وتركيا، وإيران، ودول الخليج العربي، ومصر.

عرفت العلاقات الروسية مع تركيا وإيران تقاربا غير مسبوق حيث دخلت مرحلة التطبيع بعد الهزات التي عرفتها العلاقات إبان فترة الحرب الباردة. يسجل في الفترة الأخيرة أن العلاقات الروسية التركية عرفت انتعاشا لافتًا وتمر بفترة انتقالية تتسم بنوع من التنسيق والشراكة الجديدة من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية، الاقتصادية وفي مجال الطاقة على وجه التحديد والتي عكست مدى أهمية ورمزية العلاقات في مرحلة حاسمة من تاريخ المنطقة.

- الدراسات الاجنبية:

دراسة لوزيانيين(2012):

S-g-Lwzyanien (2012) Russia's return to the Great East

(عودة روسيا الى الشرق الكبير).

حيث يقول الباحث أنه بعودة "بوتين" للحكم جهد لإعادة روسيا كدولة كبرى من خلال توجهه نحو الشرق الكبير، يلقي الباحث الضوء على سياسة بوتين الخارجية خلال رئاسته لروسيا الاتحادية وإنجازاتها في الشرق الكبير مستنداً على عدد من الوقائع والأحداث التاريخية، فالشرق الكبير يتوزع على مساحة واسعة في المحيط الهادي والشرقين الأدنى والأوسط وآسيا الوسطى والجنوبية، ويشكل أهمية كبيرة إلى روسيا الاتحادية، وللدخول إلى هذه المنطقة انتهج بوتن ووزير خارجيته "سيرجي لافروف" استراتيجية خاصة.

دراسة: اندريه كروتز(2007):

Russia In The Middle East: rind or foe (2007) Andrej Kreutz

(روسيا في الشرق الاوسط عدو أم صديق؟).

يرى الباحث أن أهداف واستراتيجيات روسيا في الشرق الأوسط تجاه معظم الدول العربية كانت فاعلًا مهمًا في المنطقة منذ الحقبة السوفييتية، وحاولت استعادة نفوذها في عدة بلدان عقب تراجعها الاستراتيجي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينات. بيد أن موسكو وفقا لما ذكره كروتز لا تسعى إلى مواجهة مع الولايات المتحدة أو مع الغرب بشكل عام في المنطقة، بل إنّ الروس مهتمون بالسلام والاستقرار في المنطقة القريبة من حدودهم. ولهذا السبب وعلى الرغم من رغبة موسكو في تنمية صلاتها مع إسرائيل فإنها تسعى أيضًا إلى التوصل إلى حل سلمي

ومتوازن للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي، مع مراعاة المصالح الفلسطينية والعربية.

يمكن لواشنطن أن تشارك موسكو بشكل أفضل كقوة استقرار في الشرق الأوسط وكمعاون في الكفاح ضد الإرهاب. وفي الوقت نفسه يجب على الولايات المتحدة أن تدرك أين تتباعد واشنطن وموسكو؟ على الرغم من أن روسيا قد تكون ضعيفة جدًا الآن للتنافس مع الولايات المتحدة على نطاق عالمي، لكن رغم هذا الضعف روسيا لا تقبل برؤية الوجود الأمريكي أو الأوروبي بالقرب من حدودها.

دراسة: ادوارد لوكاس (2014):

Edward Lucas (2014) the New Cold War: Putin's Russia and the Threat to the West, 146. (الحرب الباردة الجديدة: بوتين روسيا والتهديد إلى الغرب).

يرى الباحث أن الإدارة الروسية الجديدة تهدف إلى خلق واقع عالمي جديد، فهي تسعى إلى السيطرة على أسواق الطاقة العالمية، كما أنها تسعى الى إجبار الدول على العودة الى مدار الاتحاد السوفييتي السابق، ويرى الباحث أن الولايات المتحدة وأوروبا كانتا بطيئتان في مواجهة الواقع الجديد، مما ساعد روسيا في كسب ما يطلق عليه الخبراء الآن الحرب الباردة الجديدة.

ويرى الباحث أيضًا أن الفكرة المأخوذة عن روسيا خلال سنوات التسعينات المنصرمة، أي في الفترة التي أعقبت مباشرة انهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومته: أنها كانت بمثابة «الرجل المريض» في أوروبا. وفي تلك الفترة كان "بوريس يلتسين" الرئيس الروسي آنذاك لا يطلب سوى قبول الغرب له. تلك الصورة تغيّرت مع وصول بوتين لتبدو ملامح حرب باردة جديدة. وتصادف وصول بوتين إلى السلطة عام(2000)، مع تعاظم أسعار البترول والغاز وبالتالي تزايدت قوة روسيا الغنية بهاذين الموردين الأساسيين من مصادر الطاقة وعودتها بقوة إلى المسرح الدولي.

دراسة: آنا بورشفسكايا وفيليب غوردون(2016):

Anna Borshchevskaya *and* Philip Gordon (2016) Putin's Middle East Policy: Causes and Consequence:"(سياسة بوتين الشرق أوسطية، الأسباب والنتائج)

تناقش الدراسة النفوذ الإقليمي الروسي الآخذ في التزايد في الشرق الأوسط، وليس فقط في سوريا، وترى الباحثة في الزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين الروس إلى بلدان المنطقة هي خطوة لتأكيد محاولات إعادة النفوذ، فقد زار العراق على سبيل المثال وفد روسي منذ سنوات عديدة، وتعهد بتقديم الأسلحة والمساعدات لحكومة بغداد. كما دافعت موسكو عن تجارب الصواريخ البالستية الإيرانية الأخيرة، وحرصت على أن مبيعاتها من الأسلحة الممكنة لإيران، بما فيها الطائرات المقاتلة، لا تخرق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على أساس أن المقاتلات هي أسلحة دفاعية. واستعرضت الدراسة أيضا موقف روسيا فيما يتعلق بثورات الربيع العربي، فقد تشابه تعاملها مع هذه الثورات بتعاملها مع الإنتفاضات التي شهدتها دول الإتحاد السوفيتي السابقة بعد انهيار "الاتحاد". كما ناقشت الباحثة أيضًا أسباب اهتمام روسيا بالمنطقة، فتاريخيا كان اهتمام روسيا القيصرية والاتحاد السوفيتي بالمنطقة متعلقا بما يمكن تحقيقه من مكاسب اقتصادية وسياسية منها، فضلاً عن الحد من النفوذ الغربي، وبالتالي خلق صورة لروسيا كـ "قوة عظمى". وفي السنوات الأولى التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، تراجع الرئيس يلتسين لفترة وجيزة من المنطقة، ولكن بعد الاضطرابات التي وقعت في التسعينات تبوأ بوتن السلطة واعدًا بالاستقرار والازدهار، واستعادة عظمة روسيا، كما تحدثت الباحثة عن نظرة بوتن للغرب؛ حيث ترى أن من الأوجه التي تميزت بها ولاية بوتن عدم الثقة بالغرب؛ فهو يعتبر أن انهيار الاتحاد السوفيتي شكل مأساة ويرى أن الغرب يستهدف الآن وحدة روسيا على نحو مماثل فكلام الغرب عن الديمقراطية هو ستار لتغيير النظام.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة:

عنيت الدراسات السابقة بدراسة جوانب الحياة السياسية الروسية والاقتصادية والاجتماعية كافة كما أفاضت في الشرح والتفصيل عن شخصية "بوتن" وكيف يفكر سياسيا ، يرى الباحث أن استراتيجية "بوتن" لم تظهر نتائجها بشكل كامل حتى الان وذلك لأن الفترة الرئاسية لم تنته بعد ولم تتضح نتائج هذه الاستراتيجية في سوريا بشكل خاص حتى اللحظة ، كما أن الأزمة السورية أحداثها تستجد وتتطور ،ومواقف الدول لم تستقر بشكل نهائي بينما تتابع هذه الدراسة الاستراتيجية الروسية وتأثيرها أولًا بأول فهي تمتاز برصد أحدث ما يستجد وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالشأن السوري ، لهذين السببين يعتقد الباحث أنه سيتمكن من إضافة جهد نظري جديد يضاف إلى ما سبق من جهد في هذا الموضوع.

منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات):

منهجية الدراسة:

وللتثبت من صحة الفرضية التي اعتمدتها الدراسة، استخدم الباحث عدة مناهج:

المنهج التحليلي التاريخي:

وفيه قام الباحث بجمع كافة المعلومات والأحداث والوقائع التي رصدت ووثقت الاستراتيجية الروسية من المصادر المتوفرة وتحليلها ببعديها الزماني والمكاني محاولا الوصول إلى فهم الواقع والتنبؤ بالمستقبل على ضوء ما تم رصده من سلوكات ونتائج أصبحت واقعا ملموسًا.

منهج صنع القرار:

حاولت الدراسة معرفة آلية اتخاذ القرار لدى القيادة الروسية بعد البحث في عدة بدائل ومحاولة معرفة الأسلوب التي تدير ومن المتوقع أن تدير به روسيا استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط والخيارات المطروحة أمامها.

المنهج الوصفي التحليلي:

وُصفت طبيعة الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط من خلال رصد العمليات التي قامت بها في المنطقة واتجاهاتها سواءً أكانت سياسية أو عسكرية أو اقتصاديه وبالتالي ومحاولة فهم الآلية التي تعمل بها هذه الاستراتيجية.

المنهج الواقعي:

هو منهج على اتصال بالواقع الدولي وأكثر تعبيرًا عن أوضاعه. قام الباحث بتحليل الأحداث بالارتكاز على فكرتي القوة والمصلحة، إنّ المجتمع الدولي هوميدان صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة بالكيفية التي تمليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى.

منهج دراسة الحالة:

اعتُمِدَ هذا المنهج في الدراسة، وذلك بالقيام بجمع المعلومات وتحليلها في محاولة للوصول إلى حقائق دقيقة وتفصيلية حول ما تشهده سوريا من أحداث. كما أن هذا المنهج ساعد في تحديد طبيعة ما يجري من تفاعلات بين الأطراف الفاعلة على الساحة السورية محلية كانت أو دولية.

الفصل الثاني

مكانة الشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الروسي

الفصل الثاني

مكانة الشرق الأوسط في الإدراك الاستراتيجي الروسي

الشرق الأوسط منطقة جغرافية تتوسط قارات ثلاث هي آسيا وأفريقيا وأوروبا. تتلاقى فيه المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى الاقليمي أو المستوى الدولي. هذه المصالح تلتقي حينًا وتتقاطع حينًا آخر ويحدث بينها صراعات وتعاون؛ لذلك كان الشرق الأوسط على الدوام من أكثر نقاط التماس الاستراتيجي بين الدول أهمية. وأهمية منطقة الشرق الأوسط تنبع من عوامل عدة منها: موقعه الجغرافي فهو يسيطر على مجموعة من أهم المسطحات المائية العالمية مثل البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود والخليج العربي وكذلك المضائق المائية التي تربط هذه البحار ببعضها وبغيرها مثل الاطلسي والهندي لذلك هو يتحكم بأهم طرق الملاحة البحرية. فضلا عن المناطق الأرضية من اليابسة؛ حيث يكون بمقدور من يتحكم فيها التدخل في أكثر المناطق حيوية، وخاصة أنها تمتاز باتساع مساحتها الجغرافية الكبير الذي يعطيها عمقا استراتيجيا. ومن عوامل قوته أيضًا العامل الاقتصادي حيث ينظر للشرق الاوسط على أنه قيمة اقتصادية كبيرة؛ فهو من أهم المناطق التي تحتوي على مصادر الطاقة ومن يسيطر على مصادر الطاقة يمكن أن يسيطر على العالم.

المبحث الأول

المقومات البنيوية للمكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

كان الشرق الأوسط عاملًا مؤثرًا في تغيرات النظام العالمي سواء في عهود الاستعمار أو عهد الحرب الباردة أو ما تلى ذلك، كما أن منطقة الشرق الأوسط تُعدّ الأكثر تأثرًا بأي تغيرات للنظام الدولي بحكم ضعف التماسك بين أجزائه، وضعف قدرات الاقليم بسبب الأزمات العميقة فيه والولاءات التي توزعت بين الدين والطائفة والقومية. فالإقليم غير متجانس بشريًا؛ ففيه العرب والفرس والترك والكرد وغير ذلك من القوميات، ومنقسم دينياً بين سنة وشيعة، يضاف إلى ذلك ظهور جماعات مسلحة دُعمت خارجيا بالمال والسلاح لإبقاء المنطقة حلبة للصراعات وواهنة يسهل فرض الهيمنة عليها. إن غياب القدرة على حل الخلافات البينية والضعف السياسي والاقتصادي جعل المنطقة عرضة لتدخلات القوى الكبرى تحت مختلف الذرائع الأخلاقية والإنسانية لكن الهدف واحد وتستمر الدول العظمى في صراعها على مصالحها في المنطقة فينحسر حضور واحدة ويزيد حضور الأخرى.

إن التشابك الكبير لمصالح الدول العظمى وصراعاتها في الشرق الأوسط وانعكاس ذلك على دول المنطقة لهو دليل على أهميتها على الساحة الدولية وقبل دراسة مقومات هذه المنطقة التي اكسبتها قيمتها الكبيرة يتحتم علينا بدايةً معرفة مفهوم الشرق الأوسط، ومتى بدأ تداول هذا المصطلح؟ وما العوامل التي ساهمت في بناء مكانته الجيوستراتيجية؟

هناك اختلاف في وجهات النظر حول تحديد المكانة الجغرافية التي يشغلها الشرق الأوسط فهو لا ينصرف إلى منطقة جغرافية محددة، إنما هو مصطلح سياسي في أصل نشأته. واستخدامه من جانب قوى خارجية يثير التساؤل عن ماهية المرجعية التي على أساسها

يوصف بهذه الصفة، أو بعبارة أخرى بالنسبة إلى من هو شرق أوسط؟ ومع أي منطقة جغرافية يرتبط؟ مما يجعل هذا المصطلح غير مرتبط بالمنطقة ذاتها وإنما يرتبط بغيرها. (القاسم، 2009 :18).

إن بدايات ظهور المصطلح حسب بعض الباحثين تعود الى ثيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية عام (1897) م، حيث كتب في يومياته قائلا: "يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور إقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الإستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية". (الوتري ،2012 :115).

الإ أن هناك شبه اتفاق تاريخي بأن أول من استخدم مصطلح الشرق الأوسط هو المؤرخ والاستراتيجي البحري الأمريكي "الفرد ماهان" في مقال كتبه في الأول من أيلول عام(1902) في مجلة (ناشيونال ريفيو) اللندنية بعنوان (الخليج والعلاقات الدولية)، وأطلق هذه العبارة للدلالة على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي ولا ينطبق عليها توصيف الشرق الأقصى أو الشرق الأدنى، ولم يحدد الدول التي يشملها هذا المصطلح. كما استُخدم هذا المصطلح أيضًا من قبل "فالنتايل شيرول" مراسل صحيفة التايمز للشؤون الخارجية عام(1902) في سلسلة من المقالات تحت عنوان (المسألة الشرق أوسطية)، واستخدم المصطلح أيضًا في كتاب هاملتون الصادر في لندن عام (1909) بعنوان (مشاكل الشرق الأوسط). (الربيعي، (2016 :65).

هذا من ناحية المفهوم، أما من حيث الجغرافيا، فليس هناك حدود متفق عليها من قبل جميع الباحثين تمثل منطقة الشرق الأوسط، بل هناك رقعة جغرافية تمتد أو تتقلص تبعا للخلفية التي ينطلق منها كل باحث. فبحسب تعريف هدسون (1972) الذي التزم تعريفا ثنائيا يضم القلب والهامش، ودول القلب هي إيران وتركيا والعراق والجزائر ومصر والسعودية وإسرائيل، بينما دول

الهامش تضم الاردن والبحرين وليبيا والامارات وقطر ولبنان وقبرص والمغرب واليمن. (عبد الوهاب ،1995: 63).

شمعون بيريز (1994 :37) عرف الشرق الأوسط في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) بأنه " يمتد من حدود مصر غربًا حتى حدود باكستان شرقًا، ومن تركيا وجمهوريات أسيا الوسطى شمالًا حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبًا".

وعرفته الوكالة الدولية للطاقة الذرية (1989) بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربًا إلى إيران شرقًا، ومن سورية شمالاً إلى اليمن جنوباً. ويضم إليه المتخصصون في الولايات المتحدة الحبشة وباكستان وافغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى. (غازي ،2015 :123).

فيما يرى الباحث واستنادا إلى مقومات الأقاليم الجغرافية والسياسية، أن الشرق الأوسط جغرافياً هو الرقعة الممتدة من افغانستان والباكستان وبحر قزوين شرقا الى تونس وليبيا غربا ومن تركيا شمالًا إلى السودان جنوبًا.

الشرق الأوسط على امتداد تاريخه كان محط أنظار القوى العظمى لما يمتلكه من مقومات جيوبوليتيكية واقتصادية وجيوستراتيجية وضعته في أعلى قائمة الاهتمام الدولي. ترتبط الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط ارتباطًا وثيقًا بموقعه الجغرافي، فهو يتوسط القارات الثلاث أوروبا وأفريقيا وآسيا، ويُعد شريان الإتصال الرئيس بينها وحلقة الوصل هذه جعلت من المنطقة مهداً للحضارات التي تكونت نتيجة تفاعل الحضارات المختلفة في مضامينها عبر العصور، كما أن رقعة اليابسة الممتدة هذه قد جعلت منه ممراً للتجارة بين الشرق والغرب. (مدوخ ،2015: 20).

تتميز جغرافية الشرق الاوسط بحدود مائية تصل بين أكبر المحيطات؛ فهو يحتل واجهة كبيرة على البحر المتوسط الذي يُعد من أكثر المسطحات المائية قيمة استراتيجية لكثرة استخدامه من قبل البواخر التجارية والأساطيل الحربية. إن عددًا كبيرًا من أهم المسطحات المائية تقع

ضمن حدوده الجغرافية مثل البحر الأحمر والبحر الأسود والخليج العربي ، ويزيد من قيمة مسطحاته المائية ، وجود أهم المضائق التي تربط بين هذه المسطحات ببعضها كما تربطها بأخرى ذات قيمة استراتيجية عالية مثل المحيط الهندي والاطلسي ، والمضائق الواقعة ضمن منطقة الشرق الأوسط تعدُّ من أهم المنافذ التجارية للعالم ،مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس، والدردنيل والبسفور ، وكذلك رقعة اليابسة التي تربطه بقارات العالم والتي كانت ولا تزال ممراً للتجارة والتواصل البشري عبر الزمن من مثل طريق الحرير الذي أعيد إحياؤه.(الكعكي،1986 :128).

يمثل البحر الأحمر أهمية اقتصادية كبيرة؛ لأنه تقريبا الطريق الأقرب والإجباري الذي يربط بين المحيطين الأطلسي والهندي، وهو أقصر الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وكذلك البحر المتوسط الذي يتميز بموقعه الذي يتوسط العالم فيتصل بالمحيط الأطلسي ويتصل بالبحر الأسود وبحر مرمرة عن طريق البسفور والدردنيل، وبالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس. كذلك بحر العرب الذي يعدُّ جزءًا من المحيط الهندي ويربط شبه الجزيرة الهندية بالباكستان وإيران والشرق الاوسط والقرن الافريقي. (عبد الجبار ،2008 :170).

والبحر الأسود هو بحر داخلي يقع بين الجزء الجنوبي الشرقي لأوروبا وآسيا الصغرى يتصل بالبحر المتوسط عن طريق مضيق البوسفور وبحر مرمرة. إن هذه البحار تربط القارات الثلاث وهي ممرات حيوية سعت كل الدول العظمى للسيطرة عليها عبر التاريخ، وفي الوقت الراهن تتصارع الدول العظمى مثل روسيا والولايات المتحدة للسيطرة عليها. فروسيا ترى أن نفوذها في هذه البحار يحمي مصالحها ويقوض مصالح الولايات المتحدة الامريكية، وكذا الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التي تريد تامين خطوط نقل النفط وضمان سلامتها، وكذلك للحد من النفوذ الروسي. (زيدان،2013 :295).

تُعد المضائق المائية عاملًا يمنح قيمة استراتيجية للدول وخاصة إذا كانت هذه المضائق طريقا للتجارة أو الملاحة أو طريقًا لنقل المواد ذات القيمة الاستراتيجية مثل: النفط والغاز، وقد شكلت المضائق الموجودة في منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة للدول العظمى وذلك لتأثيرها البالغ على مصالحها الحيوية والمضائق التي تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط والتي تعد من أهم المضائق في العالم، وهي طرق ملاحة حيوية وتعد أكثر الممرات ازدحامًا وأكثرها قيمة تجارية.

يشكل مضيق هرمز أحد أهم الممرات المائية التي تربط بين مناطق انتاج النفط وأسواقه، وهو يفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى. ومع اكتشاف النفط ازدادت أهمية مضيق هرمز الاستراتيجية نظراً للاحتياطي النفطي الكبير في المنطقة، يعد أهم ممر عالمي لمرور النفط إلى العالم؛ إذ يعبره ما بين (20 – 30) ناقلة نفط يوميا بحمولة تتراوح ما بين (16.540 و17) مليون برميل وهو ما يشكل (15%) من تجارة النفط العالمية بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. أما المضيق الثاني المهم في تصدير النفط فهو مضيق باب المندب تلك القناة التي تصل البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي وتفصل قارة آسيا عن قارة إفريقيا. وتعبر السفن التي تحمل النفط من الدول الخليجية ودول آسيا هذا الممر المائي في طريقها إلى الدول الأوروبية والأمريكية. زاد نفط الخليج العربي من أهمية هذا المضيق؛ حيث يقدر عدد سفن النفط وناقلاته العملاقة التي تمر فيه في الاتجاهين، بأكثر من (21) ألف قطعة بحرية سنويا، بما يعادل (57) قطعة يوميًا، الأمر الذي جعل الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تتسابق لتقوية حضورها في الدول المجاورة لباب المندب. (وهب، 2013،:137).

أما قناة السويس فهي ممر مائي صناعي يربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر وهي طريق ملاحي قصير لذا تعبُر قناة السويس أكبر حمولة للسفن مقارنة بالممرات المائية الأخرى إذ تصل

نسبة الحمولة إلى (15 ٪) من البضائع العالمية المحمولة على السفن، مضيق البوسفور: مضيق يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة؛ حيث يبلغ عدد السفن المارة بالمضيق حوالي(53000) سفينة في العام. أما مضيق الدردنيل فيربط بحر إيجة ببحر مرمرة ويعد الممران طريق روسيا الوحيد الذي يربط بين البحر الأسود والبحر المتوسط. (وهب ،2013 :139).

فيما يتعلق بالقيمة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط فالأهمية الكبرى يكتسبها من الطاقة، ولقد اعتنت السياسة الدولية مؤخرًا بمفاهيم أمن الطاقة، ويعد الصراع من أجلها أمرا طبيعيًا بين القوى العظمى. ويشكل النفط والغاز عصب الاقتصاد وتعتمد عليه الدول الكبرى والنامية على حد سواء فالدول المتقدمة صناعيًا تعتمد عليه لإدامة وزيادة قدرات اقتصادها والدول التي تشهد نموًا مثل الصين والهند تعتمد على النفط والغاز بشكل أساسي للنهوض ودفع اقتصادها خطوات للأمام.

يمكن القول أنّ النفط أصبح على إرتباط وثيق بالقوة في اعتبارات القوى الكبرى ونظرتها لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، فتأمين إمدادات النفط أصبح دائم الحضور في عقل صانع القرار في الدول الكبرى، وأصبح استخدام القوة من أجل ضمان أمن الطاقة شيئًا متوقعًا وقد يكون احتلال افغانستان عام (2001) والعراق (2003) مثالا مناسبا لذلك. (الهباسي ،2013 :11).

تعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق النفطية في العالم، فلديها احتياطات ضخمة من النفط والغاز، فدول الشرق الاوسط تمتلك (68%) من إحتياطي البترول و (38%) من احتياطي الغاز الطبيعي تقريباً، كما أن أكبر حقول النفط العملاقة وفوق العملاقة المكتشفة على اليابسة وفي البحر تقع في الشرق الأوسط، ومما يميز نفط الشرق الأوسط عن باقي النفط بالعالم أن أعلى معدلات الإنتاج تأتي من الإقليم، وحقول الشرق الأوسط هي متوسطة العمق وتمتاز بقلة كلفة الإنتاج، حيث أنها الأقل كلفة على مستوى العالم. كما أن الإنتاج يمتاز بجودة ودرجة نقاء عالية

مقارنة بغيره. إضافة إلى أن الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط القريب من مناطق الاستهلاك يقلل من كلفة النقل. (عمايرة، 2012: 179).

تسهم بلدان الشرق الأوسط بكم هائل من حاجة العالم للطاقة، وتعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم؛ اذ يبلغ إحتياطيّها حوالي(264.3) مليار برميل وهو ما يشكل (25%)من الاحتياطي العالمي، ثم العراق في المرتبة الثانية خليجيًا من حيث الاحتياطي النفطي الذي يقدر بحوالي (112.5) مليار برميل، ثم إيران باحتياطي (98.7) مليار برميل، ثم الامارات بحوالي (97.8) مليار برميل، ثم الكويت بحوالي (96.5) مليار برميل. (بوزيدي،2014 :71).

إلى جانب النفط هناك أيضًا الغاز الطبيعي، فدول الشرق الأوسط تحتل مكانة متقدمة على خارطة إنتاج الغاز العالمي؛ إذ يبلغ إنتاج قطر حوالي (77) مليون طن سنويًا في الوقت الحالي وتعد ثالث أكبر منتج للغاز في العالم، فيما تحل إيران في المرتبة الثانية عالميًا ولم تأخذ مكانتها حتى الآن بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها. وخلال السنوات القليلة الماضية كانت هناك إكتشافات بحرية ضخمة للغاز شرق البحر المتوسط، وتقدر اكتشافات الغاز المحتملة والمؤكدة في مناطق شرق المتوسط، في مصر ولبنان وقبرص واسرائيل، بحوالي (90) تريليون قدم مكعب، وجاء في تقرير أصدرته هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام (2010) قدَّر إمكان وجود نحو(122) تريليون قدماً مكعباً من الغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة ولبنان واسرائيل وسوريا ومصر. (سلامة،2018 :154).

لقد أسهمت دول الشرق الأوسط وخاصة السعودية بتلبية احتياجات الدول الصناعية المتقدمة، حيث جاءت اليابان على رأس قائمة الدول المستوردة للنفط السعودي بإجمالي واردات بلغ (59) مليون طن من هذه البلاد، تلتها الولايات المتحدة بـ (54) مليون و(800) ألف طن،

فيما جاءت الصين في المرتبة الثالثة بـ (51) مليون طن ،من جهة ثانية حلّت الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول المستوردة للنفط خلال العام الماضي، وبلغت وارداتها (393) مليون و(300) ألف طن ، تلتها الصين بـ (382) مليون و(600) ألف طن، ثم الهند بـ (212) مليون و(300) ألف طن. (قليتش، 2017).

وبسبب عوامل من اللااستقرار التي تعيشها المنطقة وبفعل الهاجس الأمني الذي تعانيه دولها وبدوافع قومية وإثنية ودينية وطائفية ،فضلا عن عامل النزاعات الحدودية شكلت المنطقة سوقا رائجة للسلاح، حيث يشير تقرير سيبري إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط ضاعفت وارداتها من الأسلحة وشهدت الفترة بين العامين (2013 –2017) زيادة بأكثر من الضعف في استيراد السلاح في منطقة الشرق الأوسط وهي زيادة بنسبة (103) بالمئة مقارنة بالأعوام الخمسة التي سبقت، حيث اشترت منطقة الشرق الأوسط (23) بالمئة من مجموع مبيعات السلاح التي سجلت في العالم.(عماد ،2018). أما من الناحية الأمنية فإن إقليم الشرق الأوسط يشكل منطقة بالغة الحساسية للدول العظمى فأحداثه ذات تأثير بالغ على مصالح هذه الدول، وقد شهد الشرق الأوسط متغيرات على المستويين البنيوي والوظيفي، ومن أهم هذه المتغيرات دخول بعض دوله في حروب غير متكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية مثل أفغانستان (2001) والعراق (2003)، كما يشهد الشرق الأوسط عدم إستقرار أمني وتراجع دور الدولة في بعض أجزائه لصالح التنظيمات المسلحة مثل ليبيا واليمن والعراق وسوريا. (وهيب ،2010: 51).

ولا شك أن الشرق الأوسط يشكل قلب المصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وروسيا والصين فهو يقع على حزام استقرار الولايات المتحدة وأوروبا، وحزام الاستقرار هو "المنطقة المحيطة بروسيا وأوروبا الشرقية من الجهة الجنوبية"، (شديد2015). وفي ظل المتغيرات الوظيفية والبنيوية التي تؤثر على القيمة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وتفرض شكل تحركات القوى الدولية حيالها رغبة منها لتحقيق أهدافها ومصالحها فيها وبالتالي فإن المنطقة تقع

في دائرة اهتمام ليس فقط القوى العظمى ولكن من قبل القوى الدولية الأخرى مثل الصين وكذلك القوى الإقليمية الصاعدة التي تسعى لإستغلال مقومات الشرق الاوسط لفرض هيمنتها مثل إيران وتركيا. (شديد،2015).

وبقدر تعلق الأمر بروسيا فإن اهتمامها بالشرق الأوسط له جذور تاريخية فقد بدأ منذ عهد القياصرة وخاصة في عهد بطرس الأكبر ومن بعده الإمبراطورة كاترين الثانية، مرورًا بعهد الاتحاد السوفييتي الذي بدأ بالثورة البلشفية عام (1917)، ومن تاريخ إنتهاء الحقبة السوفييتية عام (1991) وحتى اليوم. إن روسيا تصوغ سياستها الخارجية بما يخدم الأهداف النهائية لمصالحها القومية، وبما أن الشرق الأوسط يشكل منطقة حيوية ومفصلية لتحقيق هذه الأهداف فكان موضع عناية واهتمام من قبل الروس. فسياسيا يعد الشرق الأوسط منطقة تتشكل فيها القوى الدولية وذلك لأهمية موقعها الجغرافي الذي يمنح ميزات كبيرة للدول الأكثر حضورا فيه. (زيدان ،2013 :65-74).

إن للشرق الاوسط تأثيرا مباشراً على أمن روسيا القومي، فموسكو لديها مخاوف أمنية استراتيجية، حيث تشعر أن الجماعات الإسلامية هي أداة سعودية غربية تهدف لإضعاف الأمن الروسي، فتخشى أن تتغلغل هذه الجماعات إلى القوقاز وتهدد أمن روسيا الداخلي فلذلك يمثل البعد الأمني الروسي إضافة الى محاولات روسيا لاستعادة هيبتها ومكانتها على الساحة الدولية الدافع الأول للنشاط الروسي في المنطقة. (نعمة 2016 :69).

اقتصاديا يشكل الشرق الأوسط بؤرة جذب اقتصادي للروس وغيرهم لما يملكه من مصادر طاقة يمكن الاستفادة منها ويمكن للشركات الروسية أن تساهم في إدارة هذه الموارد مما يعزز الاقتصاد الروسي، وعدم استقرار الشرق الأوسط؛ ولوجود الصراعات فيه يجعله سوقا ملائما للسلاح ورافد للموازنة الروسية، ومما يزيد من أهمية الشرق الأوسط لروسيا أيضًا أنه يعد ممرًا رئيساً لتجارتها مع أفريقيا وأسيا.

المبحث الثاني

مظاهر الثبات والتغيّر في الاستراتيجية الروسية حيال منطقة الشرق الأوسط

إن التغير الذي يشهده العالم يرافقه بالضرورة تغيير في قواعد اللعبة الجيوستراتيجية، وما كان يلائم العلاقات الدولية سابقًا قد لا يتلائم مع الوضع الراهن. لقد تغيرت مواقف الدول وتبدلت التحالفات والصراعات الدولية، وعالم اليوم يتحرك وفق مصالح يبتغي تحقيقها. ورغم أن الجميع يسعى خلف مصالحه لكن الكل يدرك أنه من غير الممكن أن تتطابق المصالح بشكل كامل، لكن تدرك الدول جميعها أيضًا أن تحقيق أكبر قدر من المصالح يتطلب قدرات سياسية تُمكن من التعامل مع مختلف التعقيدات المصلحية الدولية وقادرة أيضا على تحديد ما هو ثابت وما هو قابل للتغيير.

كانت روسيا عبر تاريخها السياسي الطويل تُعد الشرق الأوسط منطقة جغرافية مجاورة لحدودها الجنوبية، وحيوية لمصالحها العليا، تؤثر في أمنها القومي. وتنظر إليها بمثابة بقعة أرضية متواصلة مع المساحة الأوراسية المترامية. ولهذه الأورواسيوية أهمية بالغة لدى الروس كانت السياسة الخارجية الروسية تتطلع باستمرار إلى الجنوب والغرب أكثر مما تتطلع إلى الشرق والشمال. (زيدان،2013 :59).

إن التاريخ السياسي لروسيا يبين أن الشرق الأوسط كان على الدوام في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الروسية في كافة مراحل عمر الدولة. سواء في المرحلة القيصرية التي ابتدأت عام (1613) وانتهت بقيام الثورة البلشفية عام (1917) أو حقبة الاتحاد السوفييتي التي بدأت عام (1917) وانتهت عام(1991) بتفكك الاتحاد السوفييتي، ثم المرحلة التي بدأت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي حتى اليوم.

بدأ حكم القياصرة بأسرة "رومانوف" التي حكمت روسيا ما يقارب ثلاث مئة عام. ابتدأت عام(1613)، وانتهت بقيام الثورة البلشفية عام (1917). طمحت روسيا القيصرية في تعزيز مواقعها في الشرقين الأدنى والأوسط، ويعد بطرس الأكبر (1682–1725)، المؤسس الحقيقي لدولة روسيا الحديثة، حيث كانت روسيا بحاجة إلى طرق مواصلات بحرية لكي تسهم في سرعة تطورها فبحر البلطيق كان تحت سيطرة السويد، والدولة العثمانية كانت تسيطر على البحر الأسود، وكان الاستيلاء على الأراضي العثمانية المتاخمة له هدف من أهدافه الرئيسة، وبدأ أولى حملاته وتمكن من احتلال حصن آزوف عام(1696)، وبذلك تحقق أول نصر على العثمانيين. (التكريتي،1990 :27).

بعد إعتلاء كاترين الثانية عرش روسيا (1762–1792) استمرت الحروب مع الدولة العثمانية عدة أعوام (1768–1774) في محاولة من الروس للوصول للمياه الدافئة، وفي عهدها استطاعت روسيا الوصول للبحر الأسود. وسارت العمليات الحربية بانتصارات تتحول من جانب الى آخر حتى عام (1773) وفيه مُني العثمانيون بهزيمة كبيرة في (نورتوكاي)وبعدها عبر الجيش الروسي نهر الدانوب وتوالت إنتصاراته الكبيرة. (التكريتي،1990 :38–39).

يعد مطلع القرن السابع عشر بداية توسع الدولة الروسية، ومحاولتها مضاعفة نفوذها في الدولة العثمانية. فبعد هزيمة نابليون وحصول روسيا على بولندا وأجزاء أخرى من القارة الأوروبية، بدأت روسيا بالسعي للتوسع الإقليمي وبمحاولات السيطرة على مضيقي البسفور والدردنيل، ومحاولة خلق حق لها بالتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وذلك لكون الدولة العثمانية هي مدخل الشرق الاوسط. (التكريتي، 2015 :165).

وفي إطار توسعها للجنوب والشرق خاضت روسيا كذلك حروبا مع بلاد فارس بدأت عام (1826) وانتهت عام (1828). وكان الفرس هم من بدأ بشن هذه الحروب بتحريض من بريطانيا،

التي كانت تسعى لتشتيت الجهد الروسي وابعاده عن مناطق نفوذها في الشرق، إلّا أن الروس انتصروا وانتهت الحرب بتوقيع معاهدة صلح بعد أن تمكنت روسيا من الوصول للقفقاس. (التكريتي،2015 :167).

كان من أهم أهداف روسيا رغبتها بإغلاق مضيقي البسفور والدردنيل، اللذين تسيطر عليهما الدولة العثمانية بوجه السفن الحربية الأجنبية، وتأمين منفذ حر لسفن روسيا إلى البحر المتوسط؛ وذلك لأن صادرات روسيا وخاصة من الحبوب من ميناء أوديسا على البحر الأسود كانت في إرتفاع مطَّرد، وقد تأثرت تجارة الحبوب حينما ضيَّقت الدولة العثمانية على التجارة عبر الممرات. (لنشوفسكي، 1964 :33-34).

استمرت روسيا القيصرية بمحاولات تعزيز وجودها في الشرق الأوسط، وذلك سعيا لتحقيق هدفها بالوصول للبحر المتوسط في عهدي بطرس الأكبر وكاترين الثانية، لفتح طريق لتجارتهم مع أفريقيا وآسيا وفي إطار هذا السعي فقد تم فتح قنصلية روسية في الإسكندرية عام (1748) وقنصلية في الحجاز عام (1879) لهذا الغرض. تسنى لروسيا دخول الخليج العربي لفترة قصيرة من عام (1899) ولغاية (1903) وكانت سفينة خفر السواحل الروسية (جيلياك) أول سفينة روسية تدخل الخليج العربي مما يعني إضعافًا للنفوذ العثماني والبريطاني. (الشيخ، 2013 :14). الأمر الذي جعل العلاقات متوترة بينها وبين الدولة العثمانية والدول الأوروبية التي كانت تخشى من التوسع الروسي حرصا على مصالحها في الشرق التي قد يهددها وجود الروس قرب الطريق الى الهند.

عند قيام الاتحاد السوفييتي عام (1917)، أَولى منطقة الشرق الأوسط عموما والمنطقة العربية على وجه التحديد اهتماما كبيرًا وبخاصة خلال الحرب الباردة بين القطبين الامريكي والسوفييتي. أحدثت الثورة الروسية عام1917 تغيرًا جوهريًا في السياسة السوفييتية الداخلية

والخارجية ، وفي خططها الاستراتيجية، وكان أبرز ما يميزها عدائها للاستعمار وللإقطاع .وقد تميزت علاقتها مع دول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية منها بضرورة التقارب، ودعم حركات التحرر في الوطن العربي، كما انتهجت سياسة الشفافية فيما يتعلق بتواطؤ روسيا القيصرية مع فرنسا وبريطانيا بخصوص اتفاق "سايكس بيكو" والذي وقع عام (1916) بغرض تقاسم النفوذ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية قام البلاشفة عام (1917) بتسريب نص الاتفاقية الى الشريف حسين. فيما اتخذ الإتحاد السوفييتي منذ تأسيسه مواقف مؤيدة للعرب في مختلف قضاياهم انسجاما مع مبادئ الثورة البلشفية. كان موقفهم من مشروع الوحدة العربية يحمل وجهتي نظر إحداهما تدعم توجه العرب والأخرى متخوفة؛ فالداعمون من القيادة الروسية يرون أن الأمة العربية لها الحق في أن تتوحد وهذا الموقف يستند إلى معاداة السوفييت للاستعمار، الموقف المتخوف يرى من يتبناه أن الاتحاد يستند الى القومية وهذا يجعل منه عرضة للاستغلال من قبل القوى الغربية ضد الشيوعية. (الشيخ ،2013 :15-16).

عقب الثورة البلشفية واستجابة للتوجهات السياسية السوفييتية الجديدة وقف السوفييت من مشروع الشريف حسين بن علي والمتمثل بالوحدة العربية موقفًا إيجابيًا واعترفوا بالشريف ملكًا على العرب، وفي عام(1923) وافق الشريف على فتح قنصلية روسية في جدة. كما أن الروس هم أول من اعترف بقيام دولة آل سعود عام (1926) في الحجاز، وكانو ينظرون لها على أنها حركة تحرر من الإستعمار، لكن رغم ذلك لم تدم العلاقات مع آل سعود حيث تم إغلاق القنصلية وقطع العلاقات عام(1938). (الشيخ، 2013 :70).

ولعل من مظاهر الاهتمام السوفييتي بالمنطقة العربية هو دعمه لحركات التحرر والحركات الثورية، فعند قيام الوحدة بين مصر وسوريا عام (1958) لاقت دعمًا وترحيبًا شديدًا من قبل الاتحاد السوفييتي. وفي ذات الوقت عندما قررت سوريا الانسحاب من الوحدة مع مصر ورغبتها

بإعلان جمهورية مستقلة عام (1961) كان أول من إعترف بها. إن الوحدة السورية المصرية دفعت الاردن والعراق الى إعلان وحدة تضم البلدين وذلك خشية من تأثر الدولتين بالوحدة المصرية والسورية وبالفعل أُعلنت الوحدة في (14) شباط عام (1958) إلا أن موقف الاتحاد السوفييتي كان ضد هذه الوحدة بخلاف مواقفه السابقة لاعتقاده أن هذه الوحدة هي مدفوعة من بريطانيا رداً على الوحدة المصرية السورية. (الحمداني، 2014 :14).

عند بدء الحرب الباردة في نهاية الأربعينات من القرن الماضي، بدا واضحا عزم الروس على تعزيز وجودهم في الشرق الاوسط وتوطيد علاقاتهم مع دوله، وذلك لمواجهة الولايات المتحدة وحلفائها والحد من نفوذها وهيمنتها، فدعموا حركات التحرر في الوطن العربي التي تسعى للتخلص من الاستعمار. وفي الخمسينات توثقت العلاقات السوفييتية مع معظم الاقطار العربية مثل (مصر والجزائر وسوريا والعراق واليمن) التي كانت تتعرض للضغوطات من الولايات المتحدة الامريكية وقدمت لها الدعم السياسي والاقتصادي. ففي مجال تصديها للولايات المتحدة الأمريكية وقفت روسيا ضد حلف بغداد والذي أُسس عام (1955) بتوجيه من بريطانيا وضم كل من العراق وإيران والباكستان وتركيا. وكان الهدف منه محاصرة المد الشيوعي في الشرق الأوسط. لكن الموقف الروسي من العراق تغير فور قيام الثورة العراقية على الحكم الملكي عام (1958) واعترفَ بالجمهورية العراقية، وجابه موقف الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا الذين حشدوا للقضاء على الثورة. (الحمداني، 2014 :17). وعندما توجه العراق الى تأميم قطاع النفط عام (1972) وقفت موسكو إلى جانبه وذلك لأن هذا التأميم كان يصب في مصلحة السوفييت في ضرب مصالح الغرب الاقتصادية، وأيضاً كان سيوفر أرباحاً اقتصادية هائلة لهم عبر السيطرة على القطاع النفطي العراقي من خلال كل ما يتعلق بالصناعة النفطية (بحثا وانتاجا وتسويقا). (سمولانسكي ،1991: 117).

وإلى جانب العراق ساند الاتحاد السوفييتي مصر مساندة تامة خلال أزمة السويس عام(1956) ووقف ضد مقررات مؤتمر لندن الذي عقد في نفس العام بحضور كل من بريطانيا وفرنسا لاتخاذ قرار عقب إعلان مصر نيتها تأميم قناة السويس ،وكان الموقف السوفييتي يعطي لمصر الحق في ممارسة سيادتها على أراضيها، معلنًا أن هذا الحق لا يمس المصالح الغربية وحريتها في استخدام القناة للملاحة ،كما أنّ الاتحاد السوفييتي ساند سوريا عام (1957و1958) أمام الضغوطات التي تعرضت لها من دول حلف بغداد .أيضًا كان للسوفييت دور مؤثر في البنية العسكرية لبعض الدول العربية مثل مصر والعراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر، سواء في تزويد هذه الدول بالأسلحة والمعدات أو مساهمتهم في التأسيس لصناعات عسكرية أو في تدريب الكوادر .(العودات، 2012 :309-310) .

وعندما اندلعت حرب الخامس من حزيران عام (1967) شكل موقف الاتحاد السوفييتي علامة فارقة في العلاقات العربية السوفييتية. فبعد إعلان العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا، أعلن الاتحاد السوفييتي قطع علاقته مع إسرائيل ووضع أسطوله في البحر المتوسط في حالة تأهب وقدم المساعدات العسكرية لمصر وسوريا. وأعلن في (7) حزيران (1967) تهديدًا لإسرائيل بضرورة انهاء العدوان، كذلك دعم قرارات الامم المتحدة رقم (233) و(234) والمتعلقة بوقف إطلاق النار ونقل قضية الصراع العربي الاسرائيلي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة. (جودت، 2012 :55-57). وفي حرب (1973) تبنى الاتحاد السوفييتي موقف الدول العربية وأيد كل من مصر وسوريا، وقام بإنشاء جسر جوي لإمدادهما بالسلاح مقابل الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لدعم اسرائيل.

في المجال الاقتصادي كان السوفييت حاضرون في عدد من الدول العربية، وقد انصبّت مساهماتهم في نهضة هذه الدول على البنية التحتية، فقد ساهم السوفييت بتمويل السد العالي الذي

لـه فضـل كبيـر فـي تزويـد مصـر بالطاقـة الكهربائيـة، كمـا ظهـرت المسـاهمة السـوفييتية فـي قطـاع الصناعة المصري فقد أُنشِئ بمساهمة الاتحاد السوفييتي العديد من المشاريع منها مصانع الحديد والصُلب ومصانع الألمنيوم وكذلك مصانع السيارات إضافة لمحطات الطاقة. وفي سوريا أيضا ساهم الروس مساهمة فعالة في تمويل وبناء شبكة السكك وإنشاء مشاريع تتعلق بالمياه وبناء السدود وكذلك في الصناعات النفطية. أما في العراق فقد بدأ التعاون الاقتصادي منذ عام (1958) وكان مرتكزاً بشكل واضح على الصناعات المتعلقة بقطاع النفط. وفي اليمن الجنوبي بنى السوفييت المطارات والمستشفيات إضافة الى تحسين كفاءة الموانئ مثل ميناء الحديدة. (العودات، 2012: 13).

في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي شهد الحضور الروسي تراجعاً حاداً مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد عام (1991) لكن بعد ذلك دخلت السياسة الروسية في مرحلة جديدة أخذت ملامحها تتشكل مع تولي بوتن السلطة عام (2000). كانت السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم بوتن الثانية والتي بدأت عام (2004) أكثر وضوحا وقوة فقد قام بزيارتين لمنطقة الشرق الاوسط في عامي (2005 و2007) وقد جاء بتوجهات جديدة تسعى الى إعادة إحياء الدور الروسي في النظام العالمي وفق سياسة لا تقبل نظرية القطب الواحد بل نظام متعدد الاقطاب. أعادت روسيا في بداية عهد بوتن عام (2000) تعريف علاقاتها في الشرق الاوسط، عبر مفهوم السياسة الخارجية، وكان ذلك متمثلا بتعزيز واستعادة المواقف الاقتصادية على وجه الخصوص، وتعزيز الحضور السياسي الروسي في الشرق الأوسط، والتعاون مع جميع الأطراف المعارضة والمؤيدة للاتحاد السوفييتي السابق، فقد تدخل في الملف النووي الإيراني وتنازل عن ديون سوريا التي قاربت 13مليار دولار. كما عزز علاقاته مع تركيا وإسرائيل والسعودية ومصر. ويمكن القول إن بوتن تبنى فيما يتعلق بالشرق الاوسط ما يأتي: حماية السيادة والمحافظة على المكاسب

الاقتصادية، وأهمها تجارة الأسلحة والطاقة، إضافة الى توسيع نفوذ روسيا على حساب الغرب. (بورشفسكايا،2016 :11).

القراءة الروسية للساحة الدولية والأزمات التي حدثت مثل الأزمة المالية العالمية ،واضطرابات الشرق الأوسط وتراجع دور الأمم المتحدة دفع بروسيا لإصدار وثيقة ما يعرف بمبادئ السياسة الخارجية الروسية (2013–2020) وهذه المبادئ حافظت على مجموعة من الثوابت .فروسيا تقليديًا تستند على ثلاثة قوى تمتلكها، وهي روسيا كقوة نووية، وروسيا كقوة كبرى على الساحة الدولية، وروسيا كقوة مؤثرة اقتصاديا وعسكريا، وأُضيف لها محاولة التخلص من أثار الحرب الباردة التي يُتعامل وفقها مع روسيا كطرف منهزم .فالثوابت التي تمسكت بها روسيا وفقا للوثيقة تركز على تحقيق أمنها والمحافظة على مصالحها القومية دون انزلاق في نزاعات مسلحة، والتعاون مع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والمحافظة على دور الأمم المتحدة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.(حسين ،2014).

فيما يخص الشرق الأوسط كأولوية من أولويات السياسة الخارجية لروسيا فلم ينعكس الاهتمام بالمنطقة بشكل واضح في وثيقة مبادئ السياسة الخارجية الروسية ،بل جاء في مكانة متأخرة ،حيث أعلنت روسيا عن رغبتها في المحافظة على السلم والأمن والتطبيع بين بلدان الشرق الأوسط ،واحترام سيادة الدول ،وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، وكانت أولويتها حسب الوثيقة ليس التعاون مع الدول منفردة ، بل التعاون مع المنظمات العربية والإسلامية مثل التعاون مع منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي. (حسين،2014).

لقد إستطاعت روسيا الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط عبر بوابات ثلاث، سوريا البوابة الشمالية للشرق الأوسط. وتركيا الجسر الواصل بين الشرق والغرب. وإيران البوابة الشرقية للمنطقة

العربية. وما يزيد من أهمية هذه المنطقة وجود الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، هذا فضلا عن وجود قواعدها العسكرية في منطقة الخليج العربي.

لقد نحجت روسيا ببناء تفاهمات مع كل من تركيا وإيران فيما يتعلق بالأزمة السورية ،فرغم تباين مواقف الدول الثلاث ،إلّا أن هذه الدول استطاعت الوصول الى حلول وسط ،مع الاحتفاظ بأهدافها الاستراتيجية؛ فإيران لديها عدد من الأهداف أهمها الرغبة بالوصول للبحر المتوسط وما يوفره ذلك من ميزات لها مثل إمكان تصدير الطاقة الى أوروبا عبر الموانئ السورية واللبنانية، وكذلك هدفها المعلن نشر الثورة الايرانية وهي بذلك تتدخل مدفوعة بأسباب طائفية .وتركيا تسعى لمنع قيام دولة كردية على حدودها كهدف رئيس لها في سوريا، فيما روسيا لها مصالح تتعلق بالأمن القومي ومصالح اقتصادية وسياسية مختلفة.(الصباغ،2016).

يرى الباحث أن العلاقات التركية الروسية الايرانية هي أقل من مستوى تحالف، وذلك استنادًا على أن القوتين الإيرانية والتركية هما قوتين إقليميتين متنافستين على النفوذ في الشرق الاوسط، ولكل منهما طموحاته حين تسعى إيران لبسط نفوذها حتى الوصول الى البحر المتوسط فلذلك من غير المتوقع قبول تركيا بوجود منافس قوي على حدودها بما يحمله من أيدلوجيا تتناقض مع الفكر التركي، يُضاف إلى هذا أن الدول ذات النفوذ لا تقبل التعايش مع غيرها على نفس الأرض.

إن تاريخ العلاقات بين الدول تتغير ثوابته بإستمرار فما كان سابقا متغيرا قد يصبح لاحقا من الثوابت وبالعكس. ولعل أبرز ما حكم العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة هي الايدولوجية؛ إذ كانت العامل الأساس الذي تبني عليه الدول استراتيجيتها وليس على أساس مصالحها المختلفة، لقد حكمت الأيدلوجية العالم طوال فترة الحرب الباردة التي إبتدأت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية عام (1945) وانتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي عام (1991). واستطاعت

أن تقسم العالم إلى قسمين ، فهناك الرأسمالية التي تحكم المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، يقابلها الشيوعية التي يعتنقها الاتحاد السوفييتي وتحكم المعسكر الشرقي وكانتا هاتان الأيديولوجيتان هما الركيزة الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة ، وبتفكك الاتحاد السوفييتي عام (1991) انتهت الحرب الباردة ،مما أدى إلى سقوط الأيديولوجيات التي كانت تعدّ واحدة من أهم الأسس في العلاقات الدولية، وبدأت الدول تبني علاقاتها مع غيرها على أسس جديدة ركيزتها الأساس المصالح الاقتصادية والاعتماد المتبادل في مجالات متنوعة لا تسمح الأيديولوجيات المتشددة في تحديد مساراتها، الأمر الذي ينعكس تأثيره في رسم الإستراتيجيات للدول في علاقاتها مع بعضها بعضًا. (عبد العظيم 2015).

وهكذا أخذت روسيا بعد الحقبة السوفييتية، تتجه بوتيرة متزايدة، نحو سلوك نفعي براغماتي، وتخلت عن الأيديولوجيا التي حكمت علاقاتها سابقا، فشكلت قضايا الطاقة والاقتصاد ومنع صعود تيارات الاسلام السياسي والحفاظ على مصالحها السابقة تشكل جوهر استراتيجيتها نحو منطقة الشرق الأوسط، لذا فإن الاستراتيجية الروسية أصبحت محكومة أساسا بما يسمى بالمصالح القومية، أي الأمن القومي، والمنافع الاقتصادية، ومقومات المكانة الدولية والإقليمية الملائمة. وبالتأكيد فإن علاقتها الاستراتيجية والاقتصادية بالغرب بالغة التأثير على تلك المصالح القومية، ومن ثَم أضحت حريصة على بناء توازن دقيق بين مقاومة امتداد حلف الأطلنطي إلى حدودها عبر أوكرانيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق، وبين مصالحها في أوروبا ومع الولايات المتحدة، ولذا أيضًا تبقى الاستراتيجية الروسية في إقليمها، وفي الأقاليم القريبة منها مثل الشرق الأوسط، دفاعية أو ممانعة لتوسع الدول العظمى في جوارها الاستراتيجي أكثر منها هجومية وتوسعية. ينطبق هذا التوصيف على مساندتها لإيران، وسوريا، وعلى تقاربها مع الصين وتركيا. (عبد العظيم،2015).

من الواضح أن الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط تتحرك بدوافع عدة منها : الرغبة بالوصول إلى المكانة التي كان يشغلها الاتحاد السوفييتي السابق على الساحة الدولية ،ثانيًا: الدوافع الاقتصادية ،وكذلك الأمن الإقليمي ، ومعلوما أن الشرق الأوسط يشهد أزمات أمنية وسياسية واقتصادية ،وهذه المشاكل تأخذ بعدًا دوليا نظرًا لما يشكله الشرق الأوسط من أهمية عالمية .فلذلك بدأت روسيا بتفعيل دورها في المنطقة العربية ؛ بإعادة علاقاتها مع حلفائها السابقين مثل الجزائر ومصر، وبناء علاقات جديدة مع دول الخليج العربي وقد ظهر ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين القادة في الشرق الأوسط والمسؤولين الروس. (سلادن، 2017 :4).

والملاحظ أن التوجه الروسي نحو المنطقة العربية لا يسعى إلى مجرد تحقيق مكاسب سياسية أو أن تتمكن روسيا من ممارسة دور أمني أو عسكري لمنافسة الدور الأمريكي المتمركز بقوة في المنطقة العربية ،وإنما كانت تعمل من أجل شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية تحقق لها عائداً اقتصادياً مباشراً ،ولذا كانت المصالح الروسية في المنطقة ترتبط بالدول ذات القطاعات النفطية ،للتركيز على مصادر الطاقة ومن خلال التعاون التقني في المجالات الصناعية ،بالإضافة الى التعاون العسكري ،مما جعل لروسيا مصالح مشتركة مع الدول العربية وغير العربية في المنطقة وعليها السعي للمحافظة عليها. (سلادن 2017 :6).

وبناء على ما تقدم أخذت روسيا تعمل على تدعيم علاقاتها العربية بتأكيدها على الجوانب الاقتصادية والتنموية، إدراكا منها أن قوة اقتصادها سيساهم في عودتها لمكانتها الدولية، فضلا عن قدراتها العسكرية. ولهذا نجد أن حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية قد أخذ بالارتفاع التدريجي فقد كان عام (2006) بحدود (5.5) مليار دولار، ارتفع عام (2016) إلى (14.48) مليار دولار، واحتلت مصر والجزائر والمغرب والعراق والإمارات النسبة الأعلى بين الدول العربية. (سبوتنك عربي،2017).

إضافة إلى ذلك تسعى روسيا لتنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة لإنعاش إقتصادها ومنافسة الولايات المتحدة في تجارة السلاح في منطقة تعد أغلبية دولها غربية التسليح. من ثوابت الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط أيضا محافظتها على موطئ قدمها الوحيد على شاطئ البحر المتوسط، الذي تعدّه روسيا هدفا استراتيجيا يوصلها للمياه الدافئة. وتشكل القاعدة البحرية الروسية في مدينة طرطوس أهمية قصوى للأساطيل الروسية، وكان الاتحاد السوفييتي كان قد وقع عام (1971) اتفاقا مع الحكومة السورية لبناء قاعدة عسكرية بحرية لإمداد وصيانة الأسطول الروسي في البحر المتوسط ولازالت هذه القاعدة عاملة. (شروف، 2015).

لقد استطاعت روسيا أن تعود بقوة إلى الشرق الأوسط من خلال إعادة علاقاتها مع حلفائها التقليديين في المنطقة وبناء علاقات جديدة مع دول أخرى في الإقليم ومما عزّز من مصالحها الاقتصادية ووجودها العسكري سعيًا لتحقيق عودتها كقوة عظمى على الساحة الدولية.

الفصل الثالث

الأبعاد الوظيفية للاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

الفصل الثالث

الأبعاد الوظيفية للاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

تختص استراتيجية أي دولة بوظائف غايتها تحقيق مصالحها العليا ولا تخرج روسيا الاتحادية في سعيها لتحقيق أهدافها عن هذا التوصيف ،فالاستراتيجية الروسية وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط، تقوم بوظيفة غايتها الوصول الى إنجاز أهداف تتعلق بأمنها ومصالحها العليا ، ولهذا كانت روسيا الاتحادية بحاجة الى إعادة قراءة ما ينبغي أن تقوم عليه استراتيجيتها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ما فرض على صانعي القرار في روسيا ترتيب أولياتهم وذلك بتحليل عناصر القدرة والمنع للدولة والتي تؤثر في استراتيجيتها القومية .وقد إستطاعت روسيا رسم خطها الاستراتيجي وسياستها الدفاعية وكذلك بَنت سياسة اقتصادية قائمة على آليات السوق.

لقد أسهم بروز ثلاثة تيارات فكرية مختلفة التوجهات في تحديد نهج السياسة الروسية، وهذه التيارات هي: الأطلسيون وأولوية التوجه نحو الغرب، وأقامت هذه المدرسة الفكرية الأطلسية حُججها على التاريخ والثقافة، والدين، فروسيا ذات تاريخ أوروبي منذ قرون إذ شاركت في صياغة تاريخ أوروبا السياسي وقامت بدورها في حروب وتسويات أوروبا، بل كانت طرفا حاسما في كل محطات التاريخ الأوروبي. ثم هناك المدرسة الأورواسيوية التي تأخذ بالاعتبار التوجه نحو الشرق وتمحور رأيهم حول فكرة "روسيا الأورواسيوية" التي تدعو إلى أن ينظر صانع القرار السياسي الخارجي إلى "الداخل أي "إلى العمق" الاستراتيجي الجيوبوليتيكي الفريد لروسيا، وكيف يوظف هذا لتحقيق أهدافها ومصالحها. (نعمة،2013: 46). ونظرًا لكونها كيانًا جيوبوليتيكيّا تكون هي أساس ما يدعى آسيا–أوروبا. ومن وجهة نظر أنصار هذا التوجه، أن لروسيا مصالح لا تتوافق مع الغرب في جميع النواحي، ولقد أُهينت روسيا في هذا الجانب، فالغرب خرج كاسِبًا وروسيا هي الطرف

الخاسر، ولذا فإن سياسة روسيا ينبغي ألّا تقوم على القواعد و المبادئ التي يدعو اليها الأطلسيون، بل على قواعد توازن القوى، وبما أنه ليس في وُسع السياسة الخارجية أن تقيم هيكل علاقات مع الغرب على أساس توازن القوى على أسس مثالية، و لابد من أن تستعيد روسيا قوتها ذاتيًا وليس مع الغرب، وإلى جانب هاتين المدرستين هناك المدرسة الواقعية والبراغماتية ؛حيث يعتقد أنصارها بأن المطلب الرئيس هو عودة دور الدولة. وبما أن روسيا ليس لديها حاليا القوة الاقتصادية، ولا قدرة الإفادة من واقعها الجيوبوليتيكي الجديد بكفاءة، فإن عليها إيجاد نوعٍ من التوازن بين حركتها الخارجية وكفاءَتها الذاتية، فليس من صالح روسيا أن تجنح إلى الشرق أو الغرب أو تعطي الأولوية لأورواسيويتها، بل يجب أن تتحرك بكل الاتجاهات بصورة متوازنة تتوافق مع حقيقة مصالحها. وعليه إنطلق أنصار هذا التيار من مفاهيم المصلحة الوطنية، والأمن، والتهديدات والأهداف، والوسائل، والقوة ومصادرها الوطنية، واعتبروا أن المصلحة الوطنية لها أوجه متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية وإنسانية، كما أنّ بعضًا من المصالح ذات مدى متباين منها المباشرة والمتوسطة والبعيدة المدى، وهناك مصالح ذات مغزى حيوي للدولة وأخرى قد تكون مهمة أو دون ذلك، هذا فضلا عن مصالح داخلية وأخرى خارجية، ولقد أكد أنصار هذا التوجه على وجود تهديدات من البيئتين الداخلية والخارجية للأمن الروسي، والسياسة الخارجية هي وسيلة وآلية لاحتواء تلك التهديدات أو منعها والقضاء عليها وبما يخدم توجهات روسيا الاستراتيجية. (بوناب، رملي، 2018 :87).

المبحث الاول

الوظيفة المرتبطة بأهداف الاستراتيجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط

روسيا الاتحادية دولة كبرى ولديها مصالح وأهدافٌ تريد تحقيقها وهي تحتاج لتسخير جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية لتحقيق ما تسعى اليه. وتنظر روسيا إلى الشرق الأوسط على أنه جوارها المؤثر الذي ينبغي أن يكون من أولويات سياستها الخارجية. (الراوي ،2008 :159).

لقد تمكنت روسيا في عهد بوتن من صوغ قواعد في العمل الاستراتيجي مستندة على حصيلة فكر الساسة والمفكرين الروس في شتى المجالات بعد أن عانت حالة من شبه الفوضى عقب تفكك الاتحاد السوفييتي. وحدّدت هذه الاستراتيجية أهداف روسيا ووسائلها لتحقيق هذه الأهداف. وللاستراتيجية الروسية جملة وظائف تسعى لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط منها: أولا الوظيفة المرتبطة بالأهداف السياسية. ثانيا: الوظيفة المرتبطة بالأهداف الأمنية والعسكرية. ثالثًا: الوظيفة المرتبطة بالأهداف الاقتصادية.

أولا الوظيفة المرتبطة بالأهداف السياسية:

شكل استعادة المكانة الروسية على الساحة الدولية أولوية من أولويات سياستها الخارجية، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي عام (1991) إلى انتهاء الحرب الباردة، وتغيرت تبعا لذلك خارطة القوى العظمى، وبمقابل التراجع الذي عاشته روسيا خلال حكم "يلتسن " برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة تصوغ السياسات العالمية وفقا لمصالحها القومية.

بدأت روسيا منذ تولي بوتن السلطة عام (2000) باستعادة مكانتها على الساحة الدولية، وكان هناك توجه وإرادة لدى القيادة الجديدة بجعل العالم يعترف بحق روسيا في استرجاع المكانة

التي فقدتها والسماح لها بالتصرف كقوة كبرى والاضطلاع بمهمات عالمية. ركزت السياسة الخارجية الروسية على هذا، وواجهتها صعوبات بعضها متعلق بالوضع الداخلي سياسيا وأمنيا واجتماعيا. وضعف ومحدودية القدرات الاقتصادية، وآخر متعلق بصعوبات خارجية فرضها النظام الدولي الجديد، الذي يمتاز ببروز أهمية العامل الاقتصادي وزيادة التحالفات والتكتلات الإقليمية، وبروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة. إلّا أن التحدي الأكبر الذي واجه روسيا كان وما يزال يتمثل بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على السياسة العالمية، وعدم سماحها بالتحالف مع الغرب أحيانا أن تلعب روسيا دور مؤثراً في هذه السياسة. (مجدان،2015: 44).

تعتمد الاستراتيجية الروسية المعلنة التأكيد على الرجوع إلى زمن التعددية القطبية والتوازن بين القوى الدولية؛ لتعويض صيغة نظام الأحادية القطبية التي كانت واشنطن تستأثر فيه بالسيادة على العالم؛ حيث تسعى روسيا للعودة للساحة الدولية كقطب ثانٍ، ومحاولات عودة روسيا كقوة عظمى ظهرت من خلال منافسة الولايات المتحدة على المصالح وعلى القضايا العالمية الكبرى التي تفردت بها الولايات المتحدة منذ تفكك الاتحاد السوفييتي. لقد وقعت عدة أحداث وقضايا دفعت بالمنافسة الروسية الأمريكية إلى مستوى ملحوظ، فمن أبرز القضايا التي أظهرت حجم التنافس بين الدولتين: القضية الأوكرانية (2014) والتدخل العسكري في الأزمة السورية عام(2015). والمجال الثاني الذي تنافس فيه روسيا الولايات المتحدة عالميًا هو بناء استراتيجية للاستقطاب الدولي وذلك بمحاولة إيجاد تعاون أمني مع الدول الأوروبية من خلال حلف الأطلسي وتفعيل دورها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. (رحمون، 2016 :50).

شهد عام (2013) تغيّرا كبيراً في موقف روسيا من الغرب، فقد خشي السياسيون الروس من مشروع الاتحاد الأوروبي للشراكة الشرقية، وأصبح صناع القرار الروس يرون أن الدور التوسعي الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي يضر بمصالح روسيا القومية في دول الجمهوريات التي

استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق. فتوقيع أوكرانيا لاتفاقية الانضمام للاتحاد الأوروبي ونظرًا للأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا على مر التاريخ تسبب بخلق سلسلة من الأزمات انتهت بالتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا ودعم الجماعات الإنفصالية فيها، كما صادق مجلس الدوما على ضم جزيرة القرم الاستراتيجية والتي يرابط فيها أهم أسطول بحري روسي في البحر الأسود، وكما تعد منفذ روسيا الى المياه الدافئة عن طريق البسفور والدردنيل (تكاشيفا وآخرون،2015 :7).

أما الساحة الأخرى للتنافس فكانت الساحة السورية فقد بدأت الأزمة السورية مرتبطة بصيرورة الربيع العربي إلا أنها سرعان ما تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى، ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديدًا روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

شكل الموقف الذي تبنته الخارجية الروسية تجاه الأوضاع التي تمر بها سوريا نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، بل ودفعت بكثير من المحللين إلى أن يعدو هذه الخطوة بداية العودة القوية للدور الروسي في النظام الدولي. لقد اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية لتطويق وإحباط خطط روسيا لإعادة دورها كقوة عظمى على الساحة الدولية فيما اجتهدت روسيا في إفشال الخطط الأمريكية الرامية لتطويقها. (رحمون،2016 :57).

وبقدر تعلق الأمر بتأثير سياسة الولايات المتحدة على سياسة روسيا في الشرق الأوسط فإن الولايات المتحدة لها مصالح حقيقية في سوريا، ولعل أهمها ما يتعلق بتغيير سياسات النظام السوري بعلاقته بإيران ودعمه لحزب الله وكذلك موقفه من إسرائيل، وهي تعمل على إعادة ترتيب موازين القوى في الإقليم كما أنها ترى الأزمة السورية كجزء من الصراع مع إيران وهي بذلك تحدُّ

من النفوذ الإيراني وتمنع تشكل حلف صيني روسي إيراني والذي إن حدث سيكون له تهديد حقيقي لمصالحها الحيوية في المنطقة. (ازاد واخرون،2013 :477-478).

لقد اتخذت السياسة الأمريكية بشكل خاص وسياسة حلف شمال الأطلسي بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفييتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي خوفا من روسيا المحتملة أكثر منه خوفا من روسيا القائمة، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبا الشرقية بانضمامها لكل من حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا ثم الوجود العسكري في بعض دول آسيا الوسطى والتي تمثل قاعدة "مِناس" قرب العاصمة "القرغيزية " أبرزها. (عبد الحي، 2012 :5) وهذا دفع روسيا بإتجاه الشرق الأوسط لكسر العزلة التي يحاول الغرب فرضها عليها.

أما فيما يتعلق بالقرارات الدولية فقد أعلنت روسيا عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر، وقد عبرت عن استيائها مما سمته الخديعة التي تعرضت لها على يد حلف الاطلسي فيما يتعلق بإصدار القرار الدولي بحق ليبيا رقم(1973) والذي صدر بتاريخ (18آذار 2011) بفرض منطقة حظر جوي بحجة حماية المدنيين من العقيد معمر القذافي ليتحول ذريعة للتدخل العسكري لفرض وصاية غربية على ليبيا، لذا فقد اتخذت موقفا معارضاً لأي قرار دولي يصدر وهذا ما حصل في كافة القرارات المتعلقة بالأزمة السورية. (واكيم،2011 :209).

ثانياً الوظيفة المرتبطة بالأهداف الاقتصادية:

مرَّ الاقتصاد الروسي بعدة مراحل للإصلاح، وخاصة خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، لقد تبنت الإدارة الروسية عدة آليات لإصلاح الاقتصاد منها اعتماد قواعد اقتصاد السوق، ورفع القدرة الشرائية للمستهلكين، وخفض الضرائب، وتوفير الدعم لمتوسطي وصغار رجال الأعمال، هذه الاجراءات دفعته لأن يكون جاذبًا للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. إن

تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد إختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوروبا، واتساع نشاط الرأسمال الروسي العام والخاص خارج حدود روسيا نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي. (الإمارة ،2009 :149).

عند النظر إلى حجم الاقتصاد الروسي ؛ فهو يبلغ نصف حجم الاقتصاد السوفيتي سابقا، إلا أن الموجودات الاقتصادية وأصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم ، و تملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تحتاجها الصناعات العالمية ، و تعد جبال "الأورال "الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي و الفحم و الأخشاب من أهم مناطق إحتياطات الموارد الخام في روسيا ، كما أن روسيا من أغنى الدول في المواد الخام المختلفة ، ويعد النفط و الغاز من أهم مصادر العملة الصعبة لروسيا، كما أنها تنتج و تصدّر العديد من المعادن الأخرى مثل الذهب و أنواع الوقود المختلفة، وقد ورثت روسيا معظم الصناعات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق ، فيما تعد صناعة السلاح في روسيا من أكبر المنتجات الصناعية المُصدرة إلى العالم. (نصيرة، عبداوي، 2015 :49).

واجه الاقتصاد الروسي عدة تقلبات ضربت نموه واستقراره مثل أزمة أوكرانيا، وضم القرم، وإنخفاض أسعار النفط، وانخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الروسي، خصوصاً مع فرض أوروبا والولايات المتحدة الأميركية عقوبات اقتصادية على روسيا، وهو ما أثّر بصورة واضحة على حجم الاقتصاد ككل. (كريستي،2018). وبهدف خلق ظروف مناسبة للتطور الاقتصادي أَقرّت روسيا إجراءات ترتكز بشكل عام على إقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع الدول في الشرق الأوسط هدفت من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف منها جذب الإستثمارات، وتنشيط العلاقات التجارية، وزيادة الصادرات وتجارة الاسلحة.

فيما يتعلق بالتبادل التجاري بين روسيا وبلدان الشرق الأوسط، تعد الدول العربية شريكا استراتيجيا في المشاريع الاقتصادية بالنسبة لروسيا، حيث تحاول موسكو تقوية العلاقات بينها وبين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا والدول العربية عام (2016) حوالي (14.48) مليار دولار، كانت مصر هي الأولى بين الدول العربية بمبلغ وصل الى (4.156) مليار دولار. تلتها الجزائر بمبلغ (3.974) ثم المغرب (1.291) مليار دولار، وكذلك الامارات بمبلغ (1.243) مليار دولار، وجاء في ذيل القائمة ليبيا بـ (73) مليون دولار تلتها قطر ب(58) مليون دولار. (سراج، 2017).

أما حجم التبادل التجاري بين إيران وروسيا فقد بلغ في عام (2016) حوالي(2.18) مليار دولار وقد ارتفع حجم التبادل في(2017) بمقدار(155.1) مليون دولار. وكان" بوتن" قد أعلن في شهر آذار (2017) أن روسيا وإيران قد زادت تبادلاتهما التجارية بواقع (70%).

وبخصوص التبادل التجاري مع تركيا، فقد وصلت المبادلات التجارية إلى (35) مليار دولار سنويًا قبل اندلاع أزمة إسقاط تركيا للطائرة الروسية، لكنه تراجع خلالها إلى ما بين (27 و28) مليار دولار، حسب أرقام رسمية، فيما أعلن المسؤولون الأتراك والروس أن التعاون التجاري بين البلدين يستهدف رقم (100) مليار خلال السنوات القادمة. (عبد الرازق، 2016).

أما فيما يتعلق بالطاقة، فروسيا تتبنى سياسة خارجية تهدف إلى تأمين قطاع الطاقة كونه الركيزة الأساس التي يقوم عليها الاقتصاد الروسي، وروسيا تعتبر عملاقاً في مجال الطاقة وهي تنظر للشرق الأوسط نظرة استراتيجية لما يتوفر عليه من فرص. وتقوم سياسة الطاقة الروسية على التعاون مع كبار منتجي الطاقة للحفاظ على الأسعار وضمانها للحد الأدنى لها. وهي تسعى إلى القيام باستثمارات من قبل الشركات الروسية خارج روسيا في مجالات التنقيب، وتطوير الإنتاج،

والصناعات البتروكيماوية، وقد شملت هذه الاستثمارات الشرق الأوسط والمنطقة العربية. (علوي، 2016).

في المنطقة العربية قطاع الطاقة يعد أحد المقومات الرئيسة التي يقوم عليها التعاون الروسي العربي، وبدأت مشاريع للتعاون بين الدول المنتجة للنفط والغاز في المنطقة العربية والشركات الروسية، مثل مؤسسة (لوكسار) الروسية السعودية والتي تنقب عن الغاز في الربع الخالي وتملك شركة لوك أويل (80%) من أسهمها، كما تتشارك شركتا لوك أويل وسي نفط الروسيتان في تطوير حقول النفط الكويتية، ودور الشركات الروسية كذلك في مشروع خط الغاز (الطويلة –الفجيرة) في الإمارات العربية المتحدة، والذي تنفذه شركة ستروي ترانس غاز ،كما تنشط شركتا لوك أويل وغاز بروم في سوق الطاقة المصري وفي الجزائر والسودان وسوريا، كما تسعى روسيا للعودة الى أسواقها القديمة في العراق وليبيا. (الشيخ، 2014).

وفيما يتعلق بنشاط روسيا في مجال الطاقة خارج المنطقة العربية تشارك شركة "غازبروم" الروسية في استخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في مجمعين أو ثلاثة من حقول "فارس الجنوبي"بإيران، الذي يعد واحدًا من أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم.

أما تركيا فتعتمد على الطاقة الروسية وتعتبر ثانيَ أكبر مستهلك للغاز الروسي بعد ألمانيا، وتستورد نحو 30 مليار متر مكعب من الغاز الروسي سنويًا عبر خطي أنابيب بلو ستريم الذي يمر تحت البحر الأسود، والخط الغربي عبر البلقان. (الشيخ، 2014).

أما المصدر الثاني المهم للدخل الروسي من الشرق الأوسط فيتعلق بمبيعات السلاح ؛ حيث إن عدم الاستقرار الذي يشهده الاقليم جعله من أكبر أسواق الأسلحة في العالم ،وعلاقة روسيا بدول الشرق الأوسط في هذا المجال ليست جديدة، فقد كانت الجزائر ومصر وسوريا والعراق والسودان من المستوردين الرئيسين للسلاح من الاتحاد السوفييتي السابق ،وقد أسهم تفكك الاتحاد

السوفييتي إضافة لبعض المشكلات الروسية الداخلية المتعلقة بهذا القطاع علاوة على سقوط نظامين كانا يعتمدان بشكل أساسي على السلاح الروسي هما : النظام العراقي(2003) والنظام الليبي(2011) بتراجع عائدات روسيا من هذه التجارة و قدرت خسائر الشركة الروسية روسوبورن إكسبورت بـ 6.5 مليار دولار في ليبيا فقط. وفشلت الشركات الروسية في منافسة الغرب في سوق الخليج العربي. (كوزخانوف، 2016).

أسهمت الحرب في سوريا بإنعاش سوق السلاح الروسي؛ حيث بدأت عدد من الدول في الشرق الأوسط بطلب تزويدها بأسلحة روسية، ففي الفترة الواقعة بين عامي (2011الى 2016) وقعت روسيا عدة عقود مع بعض دول المنطقة، فقد وقعت المملكة العربية السعودية صفقات شملت تزويدها، بمنظومة الصواريخ الروسية الشهيرة إس(400) إضافة إلى فتح مصنع لإنتاج بنادق كلاشينكوف في المملكة وبلغت قيمة صفقة سلاح مبدئية بين روسيا والسعودية (3.5) مليار دولار.

وفي الجانب المصري وقعت صفقة أسلحة قدرت ب 3.5 مليار دولار لشراء أسلحة روسية منوعة. وتبقى القيمة الحقيقة لحجم المبيعات من الأسلحة الروسية للشرق الأوسط مجهولة لكن الخبراء يقدرونها بـ (1.5) مليار إلى (5.5) مليار دولار. (Nicolay Kozanov,**2016**). أما في الجانب الايراني فقد أجريت مفاوضات في شهر نوفمبر (2016) في روسيا بشأن صفقة سلاح بقيمة (10) مليارات دولار، تشمل دبابات "تي–90" وأنظمة مدفعية وطائرات هليكوبتر. كما أن تركيا وقعت أهم صفقة لها وتتعلق بمنظومة الصواريخ الحديثة س(400) وبقيمة تقدر بـ (2.5) مليار دولار. (سكاي نيوز عربية،2017).

ثالثاً: الوظيفة المرتبطة بالأهداف الأمنية والعسكرية:

إن الأهداف الأمنية من الركائز الرئيسة لسياسة بوتن الخارجية، والأمن القومي الروسي يواجه بعض التحديات منها: توسع حلف شمال الأطلسي باتجاه شرق أوروبا وهذا ما تراه روسيا تهديدًا لأمنها القومي، أيضًا جوارها للشرق الأوسط غير المستقر والذي يشكل وضعا أمنيا يصعب على روسيا تجاهله.

إن الشرق الأوسط من وجهة نظر روسيا يشكل عامل استقرار للداخل الروسي لأسباب أمنية واقتصادية، فالدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي وتجاور الشرق الأوسط هي دول غالبيتها دول إسلامية ويوجد قواسم مشتركة بينها وبين دول الشرق الأوسط التي تحدها مثل إيران وتركيا، ويكمن الخطر في مصدرين الأول: أن إيران دولة توسعية تسعى إلى نشر مذهبها وعقيدتها الدينية ضمن مبدأ تصدير الثورة وعمادها نظرية الولي الفقيه، ولذلك من المحتمل أن تؤثر على الدول المجاورة لها والتي تسميها روسيا دول الجوار الجغرافي. أما الخطر الثاني: إن منطقة الشرق الأوسط قد تعرضت إلى هزات أمنية كبيرة ابتدأت بتدمير العراق بالآلة العسكرية الأمريكية، وما ترتب على ذلك من انفلات أمني وضعف قبضة الدولة العراقية على أراضيها، يضاف إلى ذلك الحرب في العراق وسوريا تحديدا فقد أصبحتا عاملي جذب لكثير من الجماعات المسلحة ومن ضمن المنتسبين لهذه الجماعات المسلحة أعداد كبيرة من الروس فلذلك ترى روسيا أن مصالحها القومية تقتضي أنظمة مستقرة قرب حدودها.

لقد بنت روسيا علاقات مع الدول العربية وعلاقات مع دول الجوار إيران وتركيا. أما فيما يتعلق بالعلاقات العربية الروسية فتعود جذور العلاقات الروسية–العربية إلى أيام الحكم القيصري الروسي الذي كان يهدف إلى إيجاد نفوذ في المنطقة من أجل الوصول إلى المياه الدافئة، وخلال عهد الثورة البلشفية عام(1917) ولغاية انهيار الاتحاد السوفييتي. وقف الاتحاد السوفييتي إلى

جانب القضايا العربية ودعم حركات التحرر والاستقلال كما ساهم في البنية التحتية للعديد من الدول. وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي اعتمدت السياسة الخارجية الروسية على ثوابت في علاقتها بدول الشرق الأوسط: أولاها السعي لضمان المصالح الروسية في المنطقة وعلى كافة الأصعدة. وثانيها: منع امتداد الصراعات الاقليمية من هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية من كومنولث الدول المستقلة كمجال حيوي واستراتيجي لروسيا وأي تهديد لهذه المصالح يضر بروسيا وثالثها: الاستفادة من ثروات المنطقة الاقتصادية من خلال إقامة علاقات تعاون لإنعاش الإقتصاد الروسي. (رحمون ،2016: 92).

تُعد ظاهرة "الاسلاموية" والقوقاز الكبير ووسط آسيا في مقدمة التحديات الآتية من المنطقة العربية الشرق أوسطية التي يواجهها الأمن القومي الروسي. ويعتقد صنّاع القرار الروس أن الغرب يستخدم هذه الظاهرة لإضعاف روسيا وتفكيك فدراليتها في سياق "تصدير الأنموذج الإنفصالي " الذي نفذه في كوسوفو ويستثمرها للهيمنة على المنطقة. ترى موسكو في الحركات الإسلامية أداة سعودية غربية تسخر لإضعاف الأمن القومي الروسي وفي حال سقوط القوقاز الكبير بيد الاسلاميين، ربما تختفي الدولة الروسية بشكلها الحالي ويتم تحويلها إلى يوغسلافيا جديدة أما بتغذية عوامل تفكك داخلية أو بتدخل مباشر من الغرب. (نعمة،2016 :66).

تواجه السياسة الخارجية الروسية تهديدات أمنية آتية من كيانات ليست دولية تنشط في العالمين العربي والإسلامي وهي كيانات تعتمد التعبئة الدينية التحريضية الانفصالية وتحظى بتمويل جزيل وغطاء سياسي، وتطالب روسيا بتجفيف منابع تمويلها ووقف دعمها السياسي والاعلامي، وتحمل دول الخليج وبخاصة السعودية مسؤولية هذا النشاط، وروسيا لا تخشى على القوقاز فقط ولكن تخشى من تفشي هذه الظاهرة بين المسلمين الروس الذين يبلغ عددهم ما يقارب

(20) مليون مواطن. وعند انتشار داعش حاورت روسيا قطر التي زاد نشاطها الاقليمي والدولي، كما تحاورت مع الإمارات العربية المتحدة كممول محتمل. (نعمة 2016 :67-68).

إن الوجود الدائم في منطقة الشرق الأوسط يعدُّ من أهم ثوابت الاستراتيجية الروسية، بالنظر لما ينطوي عليه من أهمية لتعزيز أمنها القومي. فالتدخل الروسي في سوريا، لدعم نظام بشار الأسد أسهم في تغيير بنية نظام الأمن الاقليمي في المنطقة وسمح لروسيا بربط وتوثيق لشبكة من العلاقات والتحالفات العسكرية مع العديد من الشركاء في المنطقة كالعراق وتركيا ودول الخليج العربي ومصر وإيران. وكذلك الوجود الروسي في ميناء طرطوس لمراقبة الواجهة المتوسطية وما يمثله من تعزيز للأمن القومي، كما أن هذا الوجود ينبع من الحرص على ترتيبات مرحلة ما بعد نهاية الحرب السورية والدور الروسي فيها، ومما يشغل روسيا في الأزمة السورية هو ضمان مصالحها في أي خريطة جديدة لسوريا، والمحافظة على وجودها في المياه الدافئة.

إن الهاجس الأمني كان أحد أسباب تعزيز التعاون بين روسيا وإيران واحتل مركزًا متقدما في سلم أولويات الطرفين نتيجة لخوفهما من تنامي الإرهاب في آسيا الوسطى ومحاولة تطويق الصراعات في منطقة القوقاز وتجد روسيا أن إيران أفضل شريك لها نظرا لموقعها الاستراتيجي المشرف على مضيق هرمز، وعلى جزء كبير من الخليج العربي، وعلى حدود جمهوريات وسط آسيا والقوقاز، وتشتركان في تقدير وإدراك حجم تهديد توسع حلف الاطلسي. (الحمداني، 2012 :9).

تتأثر العلاقات الروسية الإيرانية باعتبارات العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، وتتأثر كذلك بعامل الأمن القومي الروسي في القوقاز، وفي جيوسياسية الطاقة وخطوط نقلها، وتقع إيران بين وسط آسيا وبحر قزوين وبين الخليج العربي والقوس النفطي وهي جار قريب للجوار الروسي ولها تأثير ثقافي وطائفي فيه. إن إدارة العلاقات الروسية الإيرانية تجسد صدقية روسيا كقوة كبرى

إقليميا ودوليا، فالموقف الروسي من الملف النووي الإيراني يثبت أن روسيا حليف يمكن الوثوق فيه. (نعمة،2016 :126).

أما في مجال العلاقات الروسية التركية: فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبحت تركيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي، وشكلت جدارًا أمنيًا للاتحاد السوفييتي من الجنوب حال بينه وبين الشرق الأوسط. وبعد الحرب الباردة تغير مدرك التهديد الأمني الروسي لتركيا، حيث لم تكن العلاقة مع تركيا من بين أولويات السياسة الخارجية الروسية في عهد يلتسين. تزامن انصراف موسكو تجاه أنقرة مع الوقت الذي اعتمدت إدارة بوتن سياسة ناشطة لتعزيز مكانة روسيا كقوة عظمى، واعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية أيديولوجية لتعزيز مكانة تركيا كدولة إقليمية كبرى أو قوة وسطى عالميا (سياسة العمق الاستراتيجي و"صفر مشكلات مع الجوار"). (نعمة ،2016 :132-133).

تسعى روسيا لجذب تركيا إلى جانبها لعوامل تعود إلى إدراك موسكو القيمة العالية لتركيا أمنيًا واقتصاديًا وسياسيا وفي بنية العلاقات الروسية الأمريكية ودورها في تطورات السياسة الأوسطية. فتركيا هي بوابة الدردنيل التي يمكن من خلالها خنق روسيا أو جعلها قوة بحرية كبرى في البحر الأسود، كما أن لتركيا امتدادًا إثنيًا وثقافيا وتاريخيا ودينيا إضافة إلى القرب الجغرافي في القوقاز ووسط آسيا وهما أوهن منطقتين في مجال الأمن القومي الروسي. إن موقع تركيا جعلها ممرًا بديلًا للطاقة الروسية للإفلات من تطويق الولايات المتحدة والغرب. فضلا عن ذلك تركيا تشارك روسيا في بعض التحفظات على سياسة الهيمنة الأمريكية والحرب على "الاسلاموية" وحتى على الغرب الذي تسعى تركيا للإنضمام اليه؛ حيث انتقدت تركيا ازدواجية معايير الغرب في التعامل مع قضايا المنطقة. (نعمة،2016 :133).

لروسيا مخاوف من التأثير الديني لتركيا، فموسكو تخشى من تعاون التيارات الإسلامية الطورانية مع التيارات الإسلامية العربية. والتقارب الذي تسعى اليه روسيا مع الرياض وأنقرة الغاية منه إنشاء فجوة بينهما، فالمصالح الروسية مع تركيا أكبر من مصالحها مع السعودية مثل التعاون في مسالة أنابيب النفط واعتماد تركيا على الطاقة الروسية بنسبة (70%) والتعاون في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود والتي أُسست عام (1992). أصبحت روسيا أكبر شريك اقتصادي لتركيا، ويعد خط "السيل الجنوبي" وهو خط لنقل الغاز الروسي عبر تركيا، هزيمة للولايات المتحدة في حرب النفط والغاز الباردة؛ حيث حرر روسيا من قيود تصدير نفطها وغازها وفتح أفقًا لإيجاد مثلث تعاون روسي إيراني تركي، تكون فيه إيران وروسيا مصدرين وتركيا ممرًا له لتأمين امدادات الطاقة الى أوروبا. (نعمة2016 :135).

أما علاقاتهما فيما يخص الأزمة السورية، فيوجد تباين في وجهات النظر؛ إذ ترى روسيا أن الأزمة السورية أزمة داخلية ولكنها تخل بالأمن الإقليمي والدولي، وتخشى من انتشار السلفية بعد سقوط النظام السوري، بينما تركيا تدعو إلى تنحي الرئيس السوري وتدعم المعارضة. ويلاحظ أن تركيا تسعى إلى بسط نفوذها على المنطقة كقوة إقليمية شأنها شأن إيران. إن التعاون الروسي التركي يساهم في إضعاف النفوذ الإسلاموي عن القوقاز الروسي، ويساعد تركيا في سياسة العمق الاستراتيجي. .(Brannan2013)

المبحث الثاني

الوظيفة المرتبطة بأدوات ووسائل انجاز الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط

تَعدُّ روسيا دول الشرق الأوسط وتحديدًا الدول العربية في هذا المشرق تحتل منطقة جغرافية مهمة ومجاورة نسبيا لحدودها ، وتشترك معها بمصالح مختلفة ، والتي لها تأثير على أمنها القومي ، وعلى اقتصادها في آن واحد، وتنظر اليها بمثابة بقعة جغرافية متواصلة مع المساحة الأوراسيوية المترامية فالاستراتيجية الروسية التي تسعى خلف مصالحها القومية و نفوذها الدولي تجبر روسيا على النظر نحو الجنوب والغرب؛ لأن العامل الجغرافي يشكل بالنسبة لروسيا سبباً هاماً من الأسباب التي تدفع بها للبحث عن دور وموقع متقدم باستمرار في الشرق الاوسط. (قلعجية،2016 :164).

فهذه المنطقة التي تربطها حدود سياسية مع روسيا، وتضم كيانات تكاد لا تختلف في تركيبتها الدينية والسياسية والحضارية مع السكان في مناطق روسيا الجنوبية، والتي تترابط فيما بينها بلغات شرقية وديانة إسلامية وحضارة تكاد تكون متطابقة مع الدول العربية والاسلامية القريبة من روسيا، والتي تعدها الاستراتيجية الروسية مواقع نفوذ لها غير مباشرة وخاصة أن الديانة الإسلامية يدين بها حوالي (22%) من عدد سكان روسيا. (العزي، 2013 :13– 14).

تستخدم الدول وسائل وأدوات مختلفة لتنفيذ أهداف إستراتيجيتها العليا تحقيقا لغايات ينشدها صانع القرار، وهذه الأدوات تُمثّل وسائط تُعين صنّاع القرار على نقل الأهداف والرؤى والتصورات من حيث الإدراك والمأمول ذهنيًا إلى أرض الواقع باستخدام أفضل الوسائل المتاحة ويتأثر إختيار الأداة بعدة اعتبارات ومتغيرات منها مادية وأخرى معنوية ،هذا فضلا عن توفر الإرادة السياسية وتقديرها لما تراه مناسبا ليس من أهداف تريد تحقيقها، إنما تعيين الوسائل التي تعين على تحقيق

هذه الاهداف، وينبغي على كل دولة ألّا تسقط من تقديرها الاستراتيجي طبيعة البيئة الإقليمية والدولية اللتين قد تفرضان عليها نوعية الأهداف وفق تشكيل أولويات ونوعية الوسائل والأدوات الملائمة لضمان تحقيقها.

يتوقف نجاح الأداة المستخدمة على قدرة الدولة وإمكاناتها في التأثير على الأطراف الأخرى وتتوفر لروسيا الاتحادية من الأدوات والوسائل الاقتصادية والعسكرية والسياسية ما يمكنها من التأثير وخاصة في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط. لذا سعت إدارة بوتن إلى تأسيس قدراتها الاستراتيجية القومية وتوظيفها في العديد من القضايا الإقليمية والدولية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، بعد التراجع الكبير الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي، لإجبار العالم على الاعتراف بها كقوة لا يمكن الاستغناء عنها أو تحييدها وتجاهلها. (مجدان،2015 :44-46).

إن إصرار روسيا على تعزيز دورها على الساحة الدولية، واستعادة هيبتها ومكانتها كقوة كبرى وزيادة مستوى مصالحها الاقتصادية دفع بها إلى اتباع عدة مسارات استراتيجية منها:

أولا: وجوب تحقيق تنمية اقتصادية قومية شاملة تشكل ركيزة لقوة استراتيجية وجيوسياسية.

ثانيا: العمل على هيكلة العلاقات الدولية من خلال السعي لبناء نظام توازن القوى المتعدد القطبية يقوم على أسس المحافظة على الأمن الجماعي والتزام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ثالثا: الاعتماد على بناء تفاهمات متعددة الأطراف للوقوف بوجه الهيمنة الأمريكية.

رابعا: اعتماد مقاربة براغماتية واقعية ناشطة في المناطق التي تستطيع روسيا أن تؤدي فيها دور الطرف الأساس ولها فيها مصالح أمنية واقتصادية، أو أنها تستطيع أن تستحدث فيها فرصًا أو يتم إستحداث فرص لها أو مجالات للتحرك؛ فهي تسعى الى إيجاد مناطق تواجه فيها المصالح الأمريكية وتجد فيها أيضًا دول تشاركها هذا الاهتمام. إن الوطن العربي والشرق الأوسط عموما من

أكثر مناطق العالم التي توفّر للسياسة الروسية هذه الفرص وهي لم تستحدثها، بل كانت من تركة الاتحاد السوفييتي وما عليها إلا تفعيلها. (نعمة، 2016 :59-60).

وفي إطار سعي روسيا لتحقيق أهداف استراتيجيتها في الشرق الأوسط فقد تبنت إستخدام أدوات ثلاث أولها: الأداة السياسية وثانيها: الأداة الاقتصادية وثالثها: الأداة العسكرية.

أولا: الأداة السياسية:

فيما يتعلق باستخدام روسيا لهذه الأدوات ففي الوقت الذي كانت السياسة الروسية غير ناشطة في عهد "يلتسين" لعدم وضوح الأهداف ونقص في الوسائل، إلا أن هذا الحال تغير بمجرد وصول بوتن للسلطة حيث بدأ بالعمل على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد السياسي الداخلي بدأ بتحقيق الاستقرار للداخل الروسي وذلك بترسيخ الديمقراطية، وتقويم أداء النظام ومحاربة الفساد في قطاع المال والسياسة .أما على صعيد السياسة الدولية والاقليمية فقد اعتمدت الاستراتيجية الروسية على الواقعية السياسية والنشطة في المناطق التي لها فيها مصالح، أو تعدّها تهديدا لأمنها القومي. (فيكليونينا2014).

لقد انخرطت روسيا في قضايا الشرق الأوسط عن طريق بناء علاقات ثنائية مع دول المنطقة، سعت من خلالها إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية. توطّدت أركان علاقتها بشكل كبير مع كل من إيران وتركيا وسوريا، وَبنت علاقات تفاهم مع كل من إسرائيل والدول العربية الشرق أوسطية وظهر ذلك من خلال الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات. وعلى مستوى الوطن العربي فانه يشغل حيزًا واسعًا من الاهتمامات الاستراتيجية الروسية، فالوطن العربي يعاني كثيرًا من المشكلات التي تتيح لروسيا لعب دور مؤثر على الساحة الدولية، فهناك القضية اليمنية والقضية الأولى وهي الصراع العربي الإسرائيلي، وقضية إرهاب داعش، والوضع الليبي وهذه

كلها تدعم دور روسي فاعل، لقد انتهجت روسيا سياسة القوة الناعمة، لكسب التأييد للموقف الروسي من القضايا العربية، ودعم وتفهم سياستها في هذا الشأن مثل موقفها من الازمة السورية وعلاقتها بإيران. كما أن الدبلوماسية الروسية تماهت مع الرأي العام العربي الذي يَعدّ أن الولايات المتحدة مسؤولة عما يجري في العراق وليبيا وسوريا واليمن، وكذلك تحدي موقف الولايات المتحدة في بعض القضايا العربية مثل قضية الإستيطان الاسرائيلي في فلسطين. كما أكدت أن السياسة الروسية تختلف عن سياسة الولايات المتحدة والغرب في تعاملها مع الإسلام وأن روسيا تفرق بين الإسلام "والاسلام السياسي"، وهي تسعى لأن تكون وسيط نزيه في أي خلافات عربية داخلية إن طلب منها القيام بهذا الدور. (نعمة،2016 :65).

والجانب الآخر لعلاقاتها مع الدول في المنطقة هو علاقتها مع إيران؛ حيث تمكنت روسيا من بناء علاقة نشطة مع إيران التي تشاركها بعض الملفات، يبرز من هذه الملفات ملف العلاقات الدولية والإقليمية لروسيا وإيران مع المجتمع الدولي ،وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتهما مع الغرب تمتاز بالتوتر ، وبما أن سياسة الولايات المتحدة وأوروبا تهدف إلى عزل روسيا وكذلك عزل إيران فان تقاربهما يمكن أن تستخدمه كلا الدولتين كأسلوب لتخفيف الضغط الغربي عنهما .كما أن الموقف من الملف السوري متشابه إلى حد بعيد، إن هذا النوع من التوتر والخلاف مع الغرب خلق تقارب روسي ايراني ، في محاولة لكسر حالة العزل والعقوبات التي يمارسها الغرب ضدهما ،كما ان روسيا تنظر لإيران كبوابة من البوابات الرئيسة للشرق الاوسط بمشرقه العربي. (العوضي،2016).

وبقدر تعلق الأمر بالعلاقة السياسية الروسية التركية فإن العلاقة بينهما قد بدأت من لحظة تفكك الاتحاد السوفييتي، فتركيا هي أول من اعترف بروسيا عام (1991)، كما أن زيارة بوتن لتركيا عام(2004) هي أول زيارة لزعيم روسي لتركيا منذ(32) عاما. ويشكل الموقع الجغرافي

المُحدّد الأساس لشكل العلاقة بين الطرفين، وقد وجهت تركيا الدعوة لروسيا لتكون عضوًا مراقبًا في منظمة المؤتمر الإسلامي إبّان فترة رئاسة تركيا له. ولعل من أبرز القضايا في الشرق الاوسط التي تؤثر في شكل العلاقات الروسية التركية، قضايا القوقاز التي كانت تشكل مجالا للتنافس فيما بينهما سابقًا، وقد تمكن الطرفان من صوغ سياسة للتعاون فيما بينهم اعتمدت بشكل أساس على الاقتصاد. (رحمون،2016 :97).

إضافة لقضايا القوقاز فانّ السياسة الخارجية الروسية تواجه قضايا رئيسية يتحتم عليها التعاطي معها في علاقتها مع تركيا منها القضية الفلسطينية، والملف النووي والنفوذ الإيراني وتأثيره على علاقات إيران بالدول العربية، وكذلك الأزمة السورية، وما يسمى بالإرهاب الإسلامي. هذه القضايا تتفق روسيا مع تركيا في بعضها وتختلف في بعضها الآخر، فعلى سبيل المثال في القضية الفلسطينية يدعم الطرفان حق تقرير المصير للفلسطينيين والتسوية السلمية، ويعترفان بجميع الفصائل الفلسطينية. فيما لا يتفقان تماماً في موقفهما من الأزمة السورية، ففي الوقت الذي تدعم فيه روسيا النظام السوري، فإن تركيا تدعم المعارضة وترى النظام مسؤولا عن قتل الشعب وتدمير البلاد وتعتقد أن الحل يكمن في تخليه عن السلطة. (نعمة،2016 :103).

وعلى جبهة العلاقات الإسرائيلية الروسية، فإن العلاقات تطورت بينهما بشكل ملحوظ في عهد بوتن فقد عمل على تقوية وتحسين الروابط الاقتصادية والاستراتيجية مع إسرائيل. لكن على مستوى الصراع مع العرب لم يتغير شيء كثير، فموقف روسيا من الصراع العربي الإسرائيلي هو نفسه منذ عهد الاتحاد السوفييتي فقد اعترفت روسيا بالدولة الفلسطينية، كما أنها تعلن أنها ضد الاستيطان. ورغم وجود خلافات في بعض المواقف السياسية مثل ملف العلاقات الروسية الإيرانية، وكذلك موقف روسيا من منظمة حماس إضافة لموقفها من حزب الله اللبناني إلّا أنّ العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما متماسكة وقوية. (بورشوفسكايا،2016).

ثانيا: الأداة الاقتصادية:

وتعد هذه الأداة واحدة من أبرز الأدوات التي تعتمد عليها روسيا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. فقد تراجع استخدام الأداة العسكرية في العالم لصالح الأداتين الاقتصادية والسياسية، بعد أن ثبت للمجتمع الدولي أن استخدام القوة العسكرية ليس الحل الأمثل لكثير من المشكلات، بل إنّ كلفته أكبر وضرره أكثر والفائدة المرجوة منه غالبا أقل وتعد القوة الاقتصادية للدول والمتمثلة بما تملك من إمكانات اقتصادية هي الأداة الأهم من بين أدوات السياسة الخارجية للدولة في تعاطيها مع النظام العالمي. إن المؤشر الأساس الذي يوضح تفاوت الدول في قوتها وإمكاناتها يعود إلى ما تملك من قدرات اقتصادية بدرجة أساسية، وليست كل الدول مؤثرة في هذا الجانب لأن إستخدام الدولة للأداة الاقتصادية يخضع لما تملكه هذه الدولة من ميزات اقتصادية، ويختلف استخدام الأداة الاقتصادية حسب الغاية والهدف المرجو منها. وقد تعارفت الدول في علاقتها أن هذه الأداة تستخدم إيجابا أو سلبا فقد تستخدمها الدولة بشكل سلبي على هيئة عقوبات إقتصادية تفرضها دولة أو مجموعة دول على دولة أخرى، مثل العقوبات الاقتصادية بأشكالها المختلفة التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية على عدد من الدول مثل إيران وكوريا الشمالية وكذلك ضد روسيا؛ وذلك لحمل الدول المعاقبة على القيام بفعل أو الإمتناع عن فعل ما. (عبدالبديع ،2016).

أيضًا قد تستخدم بشكل إيجابي على شكل منح ومساعدات تقدمها الدولة لدولة أخرى بهدف الاستمرار في سياسة معينة تخدم مصالح الدول المانحة. ومن أشكال الإستخدام السلبي منع التصدير لمنتج أو أكثر، أو تجميد المعونات الاقتصادية كما هو الحال في تجميد المعونة الأمريكية لمصر عقب أحداث (30) يونيو(2013) ولعل أوضح مثال هو ما تم فرضه من عقوبات إقتصادية دولية على العراق عقب حرب الخليج الأولى عام (1990) والتي أدت الى انهيار الدولة العراقية، أو على شكل وقف المعونة تماما مثلما فعل الاتحاد السوفيتي عندما قام

بإعـادة هيكلـة السياسـة الخارجيـة لـه فـي أواخـر ثمانينـات القـرن الماضـي، أو حظـر التعامـل الاقتصادي مع دولة معينة مثلما حصل مع إيران أو في استخدام روسيا لقضية أنابيب نقل الغاز المارة بأوكرانيا كل هذا يستخدم في سبيل الضغط على الدولة لتغيير سياستها الخارجية بما يتناسب مع مصالح الدولة المستخدمة للأداة.(عبدالبديع، 2016).

ولكي يمكن إدراك تأثير الأداة الاقتصادية الروسية على سياستها في الشرق الاوسط لابد من معرفة ما تمتلكه من موارد طبيعية قد تؤثر في سياستها. تحظى روسيا بأكبر احتياطي في العالم من المعادن وبنسبة تقدر ب (30%) شاملا الفحم الحجري، والحديد والفوسفور والبوتاسيوم، والنفط بنسبة (13%) من الاحتياطي العالمي، والغاز بنسبة (36%) من الاحتياطي العالمي، وهي رابع أكبر دولة منتجة للنحاس في العالم. هذا التنوع في المصادر والموارد جعلها تمتلك قاعدة صناعية وزراعية تخدم أهداف استراتيجيتها. (الزهيري، 2012 :432).

في إطار سعي روسيا لاستعادة نفوذها الاقتصادي في الشرق الأوسط والعالم اهتم بوتن، بالصناعات المختلفة ،فطوَّر صناعات النفط والغاز وكذا الصناعات العسكرية ونشَّط سوق بيع السلاح حتى احتل المرتبة الثانية عالميا في تجارة الأسلحة ،وبلغت المبادلات التجارية المختلفة الروسية مع بعض دول الشرق الأوسط إلى أرقام جيدة فتركيا وصل التبادل التجاري بينها وبين روسيا(35) مليار دولار لكنه انخفض بعد ذلك إلى (28) مليار دولار بعد إسقاط المقاتلة الروسية ويسعى الطرفان الى رفع قيمة التبادل التجاري الى (100) مليار دولار، وقد شملت المبادلات بشكل رئيس مشاريع الطاقة والتسليح إضافة لقطاع السياحة. (عبد الرزاق، 2017).

وتعدّ الدول العربية شريكا استراتيجيا لروسيا في المشاريع الاقتصادية حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينها لعام (2016) حوالي (14.48) مليار دولار، واحتلت مصر المرتبة الأولى وبحجم تبادل قارب(5) مليار دولار تلتها الجزائر بحجم (4) مليار دولار تقريبا وبعدهما حلَّت الإمارات

العربية بحوالي (2.250) مليار دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري للسعودية مع روسيا حوالي (500) مليون دولار وللعراق ما يقارب المليار دولار، فيما تراجع الحليف القديم ليبيا بعد الثورة إلى مستوى تبادل تجاري يقارب(73) مليون دولار. (سبوتنك عربي، 2017).

التعاون الاقتصادي بين إيران وروسيا يكاد يكون هو الأهم من بين دول الشرق الأوسط، فالمصالح المتبادلة والعوائد المادية المباشرة التي تعود على روسيا جراء التعاون مع إيران وخاصة مبيعات السلاح والتي أعلن أن هناك طلبات لعقود التسليح قد تصل حتى عام (2020) إلى (10) مليار دولار. (عمر،2017).

يضاف إلى ما سبق عوائد التعاون في المجالات الأخرى وخاصة الطاقة، فقد بلغت قيمة العقد الذي وقعته روسيا مع إيران لبناء محطة "بوشهر" حوالي مليار دولار، إلى جانب توفير فرص عمل لما يقارب (10) آلاف من خبراء الطاقة الذرية الروس والفنيين في هذا المجال، وهو أمر لا يقل أهمية عن قيمة الصفقة ذاتها. وهناك تعاون مهم بين البلدين في مجال النفط والغاز واستثمارات مشتركة لتطوير صناعة النفط الإيرانية من خلال مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز في إيران. وتشارك شركة "غازبروم" الروسية في استخراج الغاز الطبيعي والتنقيب عن النفط في حقول "فارس الجنوبي"، وفى تنفيذ مشروع بناء خط أنابيب الغاز "إيران–باكستان–الهند"، وأعلن مجلس الأعمال الروسي الإيراني أن حجم التبادل التجاري بين روسيا وإيران قد يصل الى (10) مليارات دولار حتى عام (2020). (الشيخ، 2017 :15).

أما في جانب العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الروسية، فبحلول عام(2015) وصل حجم التبادل التجاري بين روسيا وإسرائيل إلى (2.35) مليار دولار، بتراجع نسبته (31 %) عن عام (2014). ويرجع السبب الرئيسي إلى انخفاض معدل صرف الروبل مقابل العملة الأميركية. وتشمل الصادرات الروسية الى إسرائيل (37 %) من الألماس الخام (36 %) من الوقود الخام،

ومنتجات بترولية. أمّا المستوردات من إسرائيل فتتكون من (24 %) من الخضروات. (ياسر،2017).

إن ما قام به "بوتن" من إصلاحات اقتصادية، قد نجحت في فتح أسواق المنطقة لمنتجاتها من البضائع المختلفة والأسلحة وخاصة لإيران ومصر والسعودية وإسرائيل وسوريا. تملك روسيا إقتصادا معتمدا على الغاز والنفط بشكل كبير، وقد ساهم هذان المصدران بالإضافة إلى ما تملكه من خبرات في مجال الطاقة والفضاء والصناعات العسكرية بإنعاش الاقتصاد الروسي والذي يفتح مجالا للتعاون مع دول الشرق الأوسط وخاصة في الخليج العربي والعراق وليبيا ومصر وقطر وإيران للتأثير في ملف الطاقة العالمي. ويشكل الشرق الأوسط وسطا ملائما يمكنها من النجاح بإستخدام الأداة الاقتصادية في تعاملها مع دوله، فالدول في هذا الإقليم دول ليست متقدمة صناعيًا، وتعتمد بشكل رئيس على الاستيراد. في الفترة السابقة لإندلاع الثورات العربية طغى الحضور الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الوجود الروسي بالمنطقة بدرجة كبيرة. وظل التعاون التجاري والاستثماري بين روسيا والشرق الأوسط محدودًا باستثناء الشراكة الاقتصادية القوية التي تربطها بكلٍّ من إيران وتركيا لذا فهي تحتاج لجهود كبيرة لمنافسة الغرب في منطقة الشرق الأوسط وخاصة في المجالات التي لا تتعلق بالطاقة والتسليح. (كوجانوف، 2017).

إن روسيا تفتقر للقوة الاقتصادية المؤثرة في الشرق الأوسط والتي تجعل منها لاعبا مؤثرا في الشأن الإقليمي في حال قررت الاعتماد على الأداة الاقتصادية، لأن حجم استثماراتها ليس كبيرًا إذا إستثنينا إيران وتركيا، كما أن أي استخدام لهذه الأداة بشكل سلبي قد يضر بالاقتصاد الروسي كثيرا لوجود بدائل أخرى متاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى فعدم تقديم روسيا لمعونات اقتصادية لحكومات المنطقة، أو تقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية كما تفعل الولايات

المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى يقلل من تأثيرها الاقتصادي في المنطقة ،يضاف إلى ذلك أن حضور الاقتصاد الروسي في المنطقة يعتمد بشكل كبير على ملف الطاقة ، ومعظم دول المنطقة هي دول منتجة ومصدرة للطاقة فلذا يقتصر التعاون على التقنية المتعلقة بها وهذه التقنية لها بدائل عالمية كثيرة وكذلك الحال لمصدر التسليح.

ثالثا: الأداة العسكرية:

تلجأ الدول لهذه الأداة كواحدة من أدوات تنفيذ أهداف استراتيجية ،فتعدُّ الأداة العسكرية وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي إلى واقع ملموس ،معتمدًا في إستخدامها على ما يتوافر للدولة من قدرات عسكرية وتكنولوجية ،يمكن لها استخدامها في مواجهة دولة أخرى في حال فشل البدائل الأخرى ،وليس بالضرورة استخدام القوة العسكرية فعليا حتى يمكن القول أن الدولة توظف قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ،فقد يكون منع الأطراف الأخرى من القيام بأي تحرك عسكري ضدها هو شكل من أشكال التوظيف للأداة العسكرية وهو ما يعرف بالردع. وكلما زادت الإمكانات والقدرات العسكرية للدولة عزّز ذلك من نجاعة وسائلها الدبلوماسية ومنحها خيارات أكبر وأوسع، وكلما تراجعت القدرات العسكرية ضعفت الوسائل الدبلوماسية. (الناظر ،2011).

يُعدّ اللجوء للأداة العسكرية أعلى مراحل الصراع والوسيلة الاخيرة فيه ؛ في العصر الحالي وفي ظل تطور أدوات وتقنيات الحروب واختراع الأسلحة الذكية ذات المديات البعيدة وقدرات التدمير العالية مضافا إلى ما سبقه من أسلحة الدمار الشامل أصبح استخدام القوة العسكرية لا يشكل خطرا على أطراف النزاع فقط، ولكن على العالم ككل؛ نظرا لخطورة هذه الأسلحة ونتائجها التدميرية العالية، وأوضح مثال عليها عندما ألقت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية بقنبلتين نوويتين على مدينتي نيغازاكى وهيروشيما في اليابان، وما نتج عنهما من خراب ودمار على مستوى واسع ومستمر حتى الآن. بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتبعتها الحرب

الباردة، أدركت الدول أن استخدام الأداة العسكرية يجب أن يكون الخيار الأخير الذي تلجأ الية الدول في نهاية المطاف بعد استنزاف كافة الأدوات الأخرى، وإدراكهم أن الأداة العسكرية لا تحل من الأزمة أكثر مما تعقّده.

ورثت روسيا عن الاتحاد السوفييتي ترسانة عسكرية ضخمة، وقدرات نووية كبيرة ومخزون نووي ضخم، وتكنولوجيا عسكرية متطورة، وهي تعتمد على هذه القدرات كوسيلة تهديد وردع. وأنها تمتلك تكنولوجيا فضائية متقدمة ومنظومة صواريخ بعيدة المدى يصعب التصدي لها. بلغ الإنفاق العسكري الروسي عام (2016) حوالي (73) مليار دولار مقارنة بحوالي (66) مليار عام (2014). (عبد البديع ،2016).

إن شعور روسيا بأن أمنها القومي مهدد وحاجتها للعودة للساحة الدولية كقوة عظمى دفعها لاستخدام الأداة العسكرية بشكل مباشر في سوريا عام (2015) وقبل ذلك في جورجيا عام (2008)، وقد كان لاستخدام روسيا لهذه الأداة أثراً واضحا في حماية أمنها القومي وكذلك كان إيذانا بعودتها كقوة كبرى على الساحة الدولية لا يمكن تجاهلها. (الناظر، 2011). فيما أظهر إختبارها لأحدث صناعتها العسكرية في الحرب مدى التحديث والتطور التكنولوجي في المجال العسكري، والذي أثار اهتمام الدول التي تحتاج لاستيراد السلاح من روسيا وكذلك الدول التي تقف على الطرف المقابل مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

إن استخدام الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية في السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط تتداخل ؛ فإستخدام القوة العسكرية باستثناء الحالة السورية محدود –وإن كانت تهدد بها– فروسيا تعتمد على الجانب السياسي بالتعامل مع الدول التي تربطها بها مصالح بشكل كبير وإن كان بوتن يستخدم الدبلوماسية والقوة العسكرية بشكل متفاوت بالدرجة والأسلوب، أما إستخدام الأداة الاقتصادية فهو محدودٌ لأن قدرات روسيا الاقتصادية ليست بمستوى قدرات الولايات المتحدة الأمريكية ،حتى وإن كانت توظف هذه الأدوات بالدرجة التي تخدم مصالحها.

الفصل الرابع

الاستراتيجية الروسية حيال الأزمة السورية

الفصل الرابع

الاستراتيجية الروسية حيال الأزمة السورية

تُعد سوريا محور الصراع الإقليمي والدولي في المشرق العربي، فهي تشكل مسرح جيوستراتيجي مهم ومنطلق مثالي لإعادة رسم خارطة الإقليم، خاصة عندما اتخذ الصراع أبعاداً ومستوياتٍ مختلفة، فقد انطلق بثورة من مجتمع يسعى للمطالبة بحقوقه من سلطة توصف بالمستبدة ولم تستثنِ استخدام أي أداة في سبيل انهاء الثورة. رافق تلك الاحداث صراع إقليمي اجتهد أن يحول إدارة الأزمة وفق قواعد توازن القوى، مما دفع روسيا لمحاولة اتخاذ موقف مؤثرً في حل الأزمة، انطلاقا من كونها دولة حليفة للنظام وفي إطار سعيها لإستعادة مكانتها كقوة عظمى في الشرق الأوسط مع التراجع الملحوظ للدور الأمريكي فيه؛ حيث مثلت الأزمة السورية للسلطات الروسية فرصة لإثبات نفسها واتخاذ مواقف وأدوار واضحة في القضايا العالمية والدولية. وذلك عقب حالة التراجع للدور الروسي على الساحة العالمية في بداية تفكك الاتحاد السوفييتي. (الشيخ ،2016 37:).

شكلت الثورات العربية تحولًا إستراتيجيًا في البلدان العربية، والتي رأت فيها روسيا مدخلاً لإعادة تقييم مكانتها، وردّ إعتبارها قوة عظمى، واغتنمت فرصتها في الأزمة السورية، نظراً لما تمثله سوريا من أهمية في الإدراك الاستراتيجي الروسي تقليديا، ورأت في ذلك مجالًا لإعادة ترتيب موازين القوى، وعدم تكرار ما حصل في ليبيا حينما تدخل حلف شمال الأطلسي ملتحفًا بقرار مجلس الأمن رقم (1973) في التدخل قسريًا وما ترتب على ذلك من تغيير النظام القائم والفوضى وحالة الإحتراب التي رافقت التغيير.

المبحث الأول

طبيعة الأزمة السورية وتداعياتها

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام(2010) وبداية (2011) موجة من الاحتجاجات التي ترفض الأوضاع القائمة في بلدانها ساعية إلى الحرية والمطالبة بالحقوق الجماعية والفردية والعدالة الاجتماعية، وعرفت هذه الاحتجاجات باسم (الربيع العربي) وقد ابتدأت بتونس ثم مصر، ثم ليبيا واليمن وأدت إلى إسقاط الأنظمة السياسية القائمة في تلك البلدان.

كان الشعب السوري يراقب الثورات التي إندلعت في البلدان العربية منتظرًا نتائجها فأوضاعه لم تكن تختلف عن أوضاع الشعوب الثائرة، ويملك كل أسباب المطالبة بالتغيير. خرجت المظاهرات في سوريا بتاريخ (15) آذار(2011) مطالبة بالحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتخفيف القبضة الأمنية، لكن النظام السوري استخف بالأزمة متذرعًا بأن سوريا ليست تونس ولا مصر، وأن ما حدث فيهما لا يحدث في سوريا، ولجأ إلى الحلول الأمنية لإنهاء الإحتجاجات فبطش بالأطفال وأهليهم إلّا أن المظاهرات استمرت ولم تتوقف أمام عنف السلطة. (الجبوري،2016: 44).

تطورت الأزمة السورية بسرعة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي وتحت ضغط التظاهرات بدأ النظام بإتخاذ بعض الاجراءات للحد من إنتشارها في عدد أكبر من المناطق ومن هذه الاجراءات: أولا: الاستمرار باستخدام القبضة الأمنية، وتهديد الناس واعتقالهم والبطش بهم لردعهم عن التظاهر لكن هذه الخطوة لم تفلح ولم تحقق نتيجة. ثانيا: اعترف النظام أن هناك فعلا حاجة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فبدأ بتعديل الدستور لتحسين الحياة السياسية وأصدر قانونا جديدا للأحزاب، وقرر إجراء انتخابات لمجلس الشعب، وأجريت

الانتخابات في أيار(2012). لكن فشلت كل هذه الإجراءات في إقناع الشعب الذي يعتقد أن النظام فاقد للمصداقية. ثالثا: بدأ النظام يُسوّق أن ما يحصل في سوريا هو مجموعات إرهابية مدعومة من الخارج، وذكر السعودية وقطر، وأن ما تتعرض له سوريا هو نتيجة لمواقفها من إسرائيل وأن الذي يحارب الدولة هم مجموعات مدعومة من قوى خارجية، فزاد من بطشه بالشعب واستخدم كل ما يملك من عناصر القوة ضد المواطنين. (الجبوري،2016 :45).

أمام العنف الكبير الذي استخدمه الجيش السوري ضد المحتجين وجد هؤلاء أنه لابد لهم من الدفاع عن أنفسهم مقابل الآلة العسكرية لقوات النظام، فقام العقيد المنشق رياض الأسعد بإنشاء ما يسمى بالجيش الحر، الذي انتشر لاحقا في كافة أنحاء سوريا ويقدر بمئات الآلاف من المقاتلين من مختلف الرتب العسكرية ممن انشقوا عن النظام. بدأ هذا الجيش في الدفاع عن المتظاهرين وخاض معارك مع الجيش السوري النظامي في مناطق" الرستن وحمص "، وأعلن عن أول هجوم له على مبني المخابرات الجوية في بلدة حرستا. (وايت،2011).

وصلت الثورة السورية إلى تصادم حقيقي بين الثوار والجيش السوري وذلك عندما تمكنت مجموعات من الجيش الحر في تموز (2012) من الدخول إلى مدينة حلب وهي من المدن الكبرى والمهمة وإنتزاع أقسام منها من أيدي النظام، وهنا بدأ الوضع يتحول من ثورة شعبية إلى ساحة قتال حقيقية، وقد حاول النظام أن يسيطر على الساحة بكل الوسائل لكنه لم يستطع ذلك، بل تعقدت الأمور أكثر وهنا بدأت الأطراف الخارجية تتدخل لإيجاد الحلول للازمة بما يتوافق مع مصالحها.

أما على الصعيد الخارجي: أدى استمرار الأزمة السورية وارتفاع مستوى العنف بين أطرافها إلى تحرك بعض الأطراف العربية لإيجاد حلول لإنهاء الأزمة، وهنا يمكن رصد مستويين من التدخل: المستوى الأول مستوى المنظمات الدولية، والمستوى الثاني على مستوى القوى الدولية والقوى الاقليمية؛ على مستوى المنظمات برز مشروع الجامعة العربية لحل الأزمة السورية أولا

وتلاه مشروع الأمم المتحدة. أما الجامعة العربية فقد صاغت مشروعًا بعد إجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ (27آب 2011) يطالب النظام السوري بوقف العنف والسماح بالتظاهر وإطلاق سراح المعتقلين، وقد وافق النظام السوري على ذلك بعد مماطلة وتعديلات على المشروع، وقد تم إرسال بعثة مراقبين عرب إلى سوريا لكن هذه البعثة تم سحبها لعدم التزام النظام بوقف العمليات العسكرية. (الجبوري،2016 :45).

نتيجة لفشل النظام في تنفيذ ما طلبته الجامعة العربية تم إتخاذ أول قرار تحت الرقم (7438) وهو تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية بتاريخ (12تشرين ثاني 2011) توالت بعد ذلك قرارات الجامعة العربية في الملف السوري ولم تنته إلى نتيجة، فصدر القرار رقم(7510) بتاريخ (22 تموز2012) والقاضي بالدعوة لاجتماع طارئ للجمعية العامة لأمم المتحدة لإصدار توصيات باتخاذ إجراءات جماعية لمواجهة الموقف المتدهور في سوريا (خير،2016).

ونتيجة لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تم بناء على طلب جامعة الدول العربية بعد فشل مشروعها، صدر مشروع مشترك بين الأمم المتحدة من جهة وجامعة الدول العربية من جهة أخرى. اتخذت الأمم المتحدة قراراً بتسمية "كوفي أنان " مبعوثا للأمم المتحدة لدى سوريا وقد وضع خطة تضمنت عدة نقاط مستنداً على خطة الجامعة العربية وهي:

أولا: إنهاء كل المظاهر المسلحة داخل المدن والقرى، وإخراج الجيش خارجها. ثانيا: إطلاق سراح المعتقلين. ثالثا: السماح للمواطنين بالتظاهر السلمي. رابعا: وقف كافة أشكال القتل والتدمير.

لم تلاقِ هذه المطالب أية معارضة من قبل النظام السوري، بل وافق عليها جميعا لكنّه لم يلتزم بأيٍ منها، فاستمر النظام بإطلاق النار على المتظاهرين، وإستمر بنشر دباباته بين الأحياء السكنية. (باروت،2012 :68).

وبناءً على خطة "أنان" وبعد قرارين سابقين في تشرين أول (2011) وشباط (2012) أفشلهما الفيتو الروسي الصيني ،أصدر مجلس الأمن أول قراراته المتعلقة بالأزمة السورية بتاريخ (14نيسان2012) ويحمل الرقم (2042) والذي أكد على ضرورة تنفيذ خطة "أنان" للسلام وضرورة الموافقة على إرسال بعثة مراقبين، تتألف من (30) عضوا لمراقبة وقف إطلاق النار، ثم بتاريخ (21 نيسان(2012) قرارًا جديدًا تحت الرقم (2043) ويؤكد على ما جاء في القرار(2042) ونشر(300) مراقب في أنحاء سوريا لمدة ثلاثة شهور .ثم توالت القرارات الأممية المتعلقة بالأزمة السورية وتؤكد جميعها على وقف العنف وحقوق الإنسان وحظر استخدام الأسلحة الكيماوية، وضرورة الانتقال لعملية سياسية إلّا أن كل ذلك قابلته روسيا والصين بحق النقض الفيتو ووقف العالم عاجزًا عن إصدار أو تنفيذ قرارات تنهي الحرب الدائرة في سوريا. ومن ثم فإن بقاء الصراع واستمراره حتى تتبلور وتنضج عوامل التسوية السياسية أصبح أمراً واقعاً يعكسه تعامل القوى الكبرى مع الأزمة. (الشاهر،2017).

عقدت بين عامي(2012 و2017)ثمانية مؤتمرات بشأن الأزمة السورية في مدينة "جنيف" السويسرية، في ظل ظروف متباينة، وخلال المفاوضات التي جمعت وفدي المعارضة والنظام السوريين تحت رعاية الأمم المتحدة، ظهرت خلافات جوهرية بين الطرفين حالت دون حسم القضايا المطروحة للتفاوض:

<u>مؤتمر جنيف 1</u>: (1 حزيران 2012)

اتفقت مجموعة عمل مؤلفة من الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وتركيا وجامعة الدول العربية في مدينة جنيف على وضع مبادئ مرحلة انتقالية، لكن الأطراف المعنية بالنزاع من السوريين وغيرهم اختلفوا في التفسير لهذه المبادئ فهي لم تشر بوضوح إلى مصير الرئيس بشار الأسد الذي تطالب المعارضة برحيله. وفي الوقت الذي إعتبرت

واشنطن أن الاتفاق يفسح المجال أمام مرحلة "ما بعد الأسد"، فان موسكو وبكين أكدتا أن تقرير مصير الأسد يعود للسوريين، وهو الأمر الذي تتمسك به الحكومة السورية.(الكيالي،2017).

مؤتمر جنيف 2: (10شباط 2014)

بإشراف الوسيط الدولي "الأخضر الإبراهيمي" عُقد مؤتمر جنيف2، وعقدت المفاوضات التي جمعت وفدي الحكومة والإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السوريين، وانتهت يوم (15 فبراير/شباط (2014) دون التوصل لنتيجة بسبب خلافات الطرفين. وكان أبرز الخلافات التي أثيرت في هذا المؤتمر موقف وفد النظام السوري الذي أصرّ على وضع قضية "الإرهاب" على رأس بنود جدول أعمال المفاوضات، بينما تمسك وفد المعارضة بإعطاء الأولوية للبند الخاص بتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات بموجب بيان مؤتمر جنيف الأول في يونيو/حزيران (2012). (الكيالي ،2017).

مؤتمر جنيف3: (شباط 2016)

بإشراف "دي مستورا" الذي خلف "الابراهيمي" في هذا المنصب، وكانت المعارضة في حالة تصاعد مما استدعى التدخل الروسي العسكري في وقت سابق، وقد عقدت المباحثات وفقا لقرار (2245) الذي تم التوافق عليه من قبل قوى دولية واقليمية مثل الولايات المتحدة وروسيا والسعودية وتركيا، والذي أُقرّ في كانون اول(2015) ووضع فيه خطة طريق لحل سياسي خلال(18) شهرا بقيام حكومة أو هيئة حكم مشتركة من الحكومة والنظام، دون التطرق لمصير الأسد.

فشلت المفاوضات وذلك لإصرار المعارضة على تطبيق الجانب الإنساني من القرار ولرغبتها بفك الحصار عن المدن، ورفض وفد النظام اعتمادا على تدخل روسيا التي بدأت بتغيير الوضع على الأرض لصالحه. (الكيالي ،2017)

مؤتمر جنيف 4: (23 شباط 2017)

وسط جدل دولي وإقليمي حول تشكيل وفد المعارضة، فقد طالبت روسيا بتوسيع وفد المعارضة المشارك في المفاوضات ليشمل الأطياف المعارضة العسكرية والسياسية، وكانت تهدف من وراء ذلك الى إدخال المعارضة الموجودة في القاهرة والأخرى الموجودة في موسكو في المفاوضات الأمر الذي عدته المعارضة تدخلا في حقوقها، كون تشكيل الوفود هو مسؤوليتها، ومع ذلك وافقت شريطة أن توافق معارضة القاهرة على قرارات مؤتمر الرياض للمعارضة السورية الذي عقد أواخر(2015)، والذي يعترف بان مقررات جنيف(1) هي المرجعية للمفاوضات. تم تشكيل الوفد من جميع أطياف المعارضة السورية، وعقد هذا المؤتمر بعد مؤتمرات أستانة (1، 2 ،3). منذ بدء مؤتمر جنيف (4) بدأت خيارات المعارضة السورية تتقلص وذلك نتيجة تفاهمات روسية تركية إيرانية، لقد رأت روسيا أن الفصائل المسلحة هي صاحبة الحضور الحقيقي وهي التي يمكن أن تقبل وتُنجح عملية وقف إطلاق النار على الأرض أو تزيد من حجم المعارك فتوجهت للجلوس معها على طاولة المفاوضات في أستانة مما أضعف من دور المعارضة السياسية السورية.

وفي وضع بدت فيه المعارضة محدودة الخيارات ولا تملك ما يكفي من أوراق ضغط سواء عسكرية أو سياسية مقابل ما حققه النظام من تقدم على الساحة السورية نتيجة الدعم السياسي والعسكري المقدم له من روسيا وإيران والمليشيات التابعة لها، توالت المؤتمرات في جنيف فعقد مؤتمرات جنيف ذوات الأرقام التالية:(5، 6، 7، 8) وتم مناقشة نقاط الخلاف السابقة، ولم يتم التوصل لشيء. (صافيناز،2017).

وانتهت سلسلة مؤتمرات جنيف بعقد مؤتمر فينا (**9**) بتاريخ (25) كانون ثاني (2018) وقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية للمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا" دي ميستورا" مقترحا بعنوان "ورقة غير رسمية"، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في

جنيف بشأن سوريا استنادا للقرار (2254). غير أن النظام السوري رفض المقترح ورأى مندوب سوريا لدى الامم المتحدة "الجعفري"، أن هذه الورقة غير رسمية ومرفوضة بكافة تفاصيلها وهي تصور أن مؤتمر جنيف قد فشل، ومحاولة لتقويض جهود جنيف وسوتشي وإنهاء محاولات الحل السياسي. (شيخ، 2018).

وبموازاة مؤتمرات جنيف لحل الأزمة السورية، كان هناك اجتماعات الأستانة؛ حيث أطلق الرئيس الكزخي "نزاربابيف" وهو صديق مقرب من بوتن، في ربيع (2015) مبادرة الأستانة لحل الأزمة السورية، وقد شكّل لهذه المبادرة لجنة من الشخصيات العالمية مثل "البرادعي" ووزير الخارجية الفرنسي الاسبق "كوشنير" ومعهم "شمعون بيريز" لكن هذه اللجنة لم تجتمع إلا مرة واحدة في أيلول (2015). وكانت موسكو تعمل في ذات الوقت على تشكيل ما عرف لاحقًا بمعارضة موسكو والذي كان جليا أنها لم تُشكّل لسماع طلباتها من النظام السوري، بل كان يجري تحضيرها لإضعاف موقف الائتلاف السوري المعارض في جنيف. (بالونش ،2017).

في(23كانون ثاني 2015)عقد أول اجتماع في الأستانة برعاية روسيا وتركيا وإيران ،ودعي للمشاركة بهذا المؤتمر عدة دول عربية منها :لبنان والأردن ومصر والسعودية وقطر والعراق وكذلك اشتركت الصين ،ووجهت الدعوة للأمم المتحدة للمشاركة في هذا الاجتماع وكذلك للولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت لاحقًا عدم مشاركتها ،أما الجانب السوري فسوف يمثله سفير النظام في الأمم المتحدة وفي جانب المعارضة وجهت الدعوة للفصائل المسلحة برئاسة "علوش " واستثنت تركيا حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وكذلك لم يدع الإئتلاف السوري المعارض ومقره تركيا والذي يمثل الجهة السياسية الرئيسة في المعارضة السورية. وقد جاء توقيت عقد مؤتمر الإستانة قبل جولة مفاوضات جنيف في شباط (2016) وهذا سيضعف من قوة تمثيل الائتلاف، إضافة الى ما أحدثه بوتن من خلل وذلك بتشكيله معارضة موسكو التي ذكرت سابقا.

(بالونش،2017). يضاف الى ذلك جهد أقل تأثيرا وهو مؤتمر سوتشي للسلام في سوريا، والذي عقد بتاريخ كانون ثان (2018) وحضرته كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وكذلك "دي مستورا" مبعوث الأمم المتحدة لسوريا وقاطعته المعارضة السورية، وتم الاتفاق في هذا المؤتمر على صياغة دستور جديد لسوريا.

إن إجتماعات الأستانة هدفت الى إيجاد حل للأزمة السورية، والحل من وجهة نظر الدول الراعية الإجتماعات الأستانة وهي تركيا وروسيا وإيران يكمن بالتفاهم مع الجماعات المسلحة التي تقاتل على الأرض، ولن يكون هناك حل دون الاتفاق العسكري معها والذي يقود بدوره إلى حل سياسي، فيما ترى باقي الدول أن الحل هو حل سياسي.

وبسبب تعارض مصالح القوى المختلفة ذات التأثير في سوريا، ومحاولة كل طرف أو مجموعة أطراف الدفاع عن وجهة نظره في كيفية صياغة الحل السياسي بعد قناعة الجميع باستحالة الحل العسكري، فشلت جميع المبادرات الأممية في إيجاد حل للازمة. ودفع فشل مجلس الأمن باتخاذ قرار فاعل بشأن الأزمة السورية الدول الإقليمية وقوى دولية عديدة للتدخل لفرض أجندتها الخاصة التي توافق أهدافها. فتدخلت كل من السعودية وقطر وتركيا وإيران والعراق وحزب الله وروسيا، وتدخلت سياسيا كل من الولايات المتحدة والصين وبريطانيا وفرنسا. ونعرض في هذه الدراسة أبرز مواقف الدول الإقليمية والدولية:

أولا: دور القوى الإقليمية في الأزمة السورية:

في مقدمة الدول الإقليمية تأتي المملكة العربية السعودية التي ترى في استخدام القوة ضد الشعب أمر مرفوض وارتكاب المجازر بحقه غير مقبول كذلك، خاصة وأن هذه الفئة من الشعب السوري هي من المذهب السني، فقدمت دعم سياسي ومالي وعسكري عبر تسليح مجموعات

معتدلة شملت الجيش الحر وبعض الفصائل المعتدلة، السعودية تنظر الى هذه الثورة على أنها ثورة ضد النظام الذي شكل هلالاً وحلقة وصل لإيران في المنطقة، وسمح بجسر لتمويل حزب الله في لبنان الذي يناصبها العداء، وأن المساهمة في إزالة هذا النظام سوف يغير من المعادلة،والزعامة في المنطقة. وترى أيضًا أن عدم دعمها للثوار المحسوبين على الطائفة السنية يضعف من دورها الذي ترى فيه نفسها كزعيمٍ للعالم الإسلامي وقوة إقليمية مؤثرة. (متروك ،2015).

الى جانب السعودية هناك التحالف الايراني مع حزب الله وهو محور سياسي طائفي بالأساس، أُسّسَ لمواجهة الضغوط الدولية والإقليمية التي يتعرض لها أطراف هذا المحور، في سياق سياسة الهيمنة والتحالفات التي تنظم العلاقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى، والذي تطور في إطار تنافس القوى الإقليمية على مد النفوذ والسيطرة الإقليمية، والذي انتهى إلى تقسيم المنطقة إلى معسكرين ، معسكر ما يسمى "بالممانعة" ويضم سوريا، وإيران وحزب الله وحلفاءه الآخرين داخل لبنان مثل حركة أمل والتيار الوطني الحر، وما يسمى معسكر المعتدلين الذى ضم السعودية وبعض دول الخليج العربي ومصر والأردن، وتيار 14 آذار. الأزمة كشفت عن بعد مهم لهذا المحور وهو البعد المذهبي. ظهر ذلك بقوة في الخطاب الطائفي وسياسة الحشد والتجييش وتبرير المواقف التي يمارسها هذا المحور. وزاد الأمر وضوحًا انضمام العراق لهذا التحالف رغم تذبذب العلاقات العراقية السورية عقب اتهام رئيس الحكومة العراقية السابق المالكي للنظام السوري بالمسؤولية عن أعمال العنف التي اندلعت في العراق عام (2009). وتجلى هذا التقسيم المذهبي في انضمام مقاتلين من الحرس الثوري الإيراني، وبعض الجماعات الشيعية من العراق وباكستان وأفغانستان للقتال إلى جانب النظام السوري. (عبد العزيز ،2013).

يحقق الوجود الإيراني في سوريا مكاسب جيوسياسية ومذهبية، إذ تعد إيران سوريا امتدادًا حقيقياً لأهدافها وتطلعاتها وتوافقا للرؤى فيما بينهما، فقد كانت الاستجابة الإيرانية سريعة منذ بداية

الثورة في إرسال خبراء عسكريين لمحاولة إخماد الثورة فيها. كما أمرت إيران حزب الله المدعوم منها للتدخل في سوريا للوقوف بجانب النظام، إلّا أنّ تدخل حزب الله مع الدعم الإيراني له لم يحقق انتصار وتلقى الحزب هزائمَ من الثوار وسقط له أعداد كبيرة من القتلى، وفي ظل هذه التطورات العسكرية بدأت إيران بالتدخل العسكري في الأزمة وذلك بإرسال قوات من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني لتغيير ميزان القوى على الأرض.

إن أهمية سوريا لإيران تنبع من أنها تمثل العتبة التي تطل منها إيران على البحر المتوسط وهذا ما يمنحها ميزة جيوسياسية بالإنفتاح على جبهتين مائيتين ،الخليج العربي وبحر العرب من ناحية والبحر المتوسط عبر سوريا من ناحية أخرى، وتخشى إيران من فقدان هذه الميزة إضافة الى المخاوف الإيرانية من انتهاء دورها في سوريا ولبنان في حال سقوط نظام بشار الأسد، وإحتمالية وصول حكومة سورية موالية للسعودية، مما يحجم من دور إيران في سوريا ولبنان ويحد من طموحاتها في النفوذ داخل الإقليم بشكل عام ،كما أن سقوط النظام السوري يعني قطع طريق إمداد حزب الله مما يؤدي إلى نهاية الحزب في لبنان لحساب الدور السعودي.(كوش،2012).

أما بالنسبة للدور التركي فان إهتمام تركيا بالملف السوري ينبع انطلاقًا من كون سوريا دولة جارة لها وبينهما حدود طويلة، وان اختلال الاستقرار في سوريا لا بد أن تنعكس تداعياته الخطيرة على الداخل التركي، وهو ما حصل بالفعل بعد تنامي خطر الجماعات الإرهابية كتنظيم "داعش" وبروز الحركات الكردية السورية المسلحة وسيطرتها على مناطق شاسعة في سوريا. كما أن تركيا هي أكثر الدول التي استقبلت اللاجئين من سوريا وما إلى ذلك من تأثيرات اقتصادية وأمنية عليها، وأن سوريا تمثل ممراً اقتصادياً مهماً لتركيا إلى المنطقة العربية، فضلاً عن أن تركيا لديها سياسة إقليمية تهدف من خلالها إلى بسط نفوذها وتأثيرها في دول المنطقة وذلك بالتركيز على الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية والقيمية ولتركيا هدف استراتيجي في سوريا يتمثل في منع قيام كيان

كردي على حدودها مما دفعها إلى القيام بعملية عسكرية ضد القوات الكردية في شمال سوريا في مدينة عفرين في كانون الثاني(2018)وأطلقت عليها اسم "غصن الزيتون" .(العبيدي ،2017).

وبقدر تعلق الأمر بالعراق ودوره في الأزمة السورية، إبان حكم نوري المالكي ساءت العلاقة بين البلدين بعد حوادث التفجيرات في آب عام(2009) والتي ذهب ضحيتها العديد من العراقيين وأتهم المالكي النظام السوري بالوقوف وراء هذه التفجيرات وتم سحب السفير العراقي من دمشق، وقد كان للحكومة الإيرانية دورا فاعلا في تحسين العلاقة بين الحكومتين السورية والعراقية .أعلنت الحكومة العراقية من خلال مؤتمراتها الصحفية أنها تقف موقفا وسطا بين الحكومة والمعارضة، ودعت الى الحوار لإيجاد حل سياسي للأزمة، أما على صعيد العمل في جامعة الدول العربية فلم يوافق العراق إلّا على المبادرة العربية بتاريخ كانون ثان(2012) التي نصت على تفويض الرئيس السوري صلاحياته الى نائبه، أما موقفه من باقي القرارات فقد امتنع عن التصويت على قرار منع الوفود السورية من حضور اجتماعات الجامعة العربية، وكذلك تحفّظ على قرار العقوبات الاقتصادية الذي صدر في تشرين ثان (2011). (ساتيك، محمود،2013 :17).

ويستدل من خلال وجود جماعات شيعية كثيرة تقاتل الى جانب النظام إضافة الى حرية تنقل المقاتلين الإيرانيين أن الحكومة العراقية تقف إلى جانب النظام وتدعم الجهد الإيراني في سوريا.

وبسبب عامل الجوار الجغرافي الذي يجمع الأردن بسوريا، يجهد الأردن للقيام بعملية توازن دقيقة تجنبًا لتداعيات الأزمة السورية، فمن ناحية فإن استمرار النزاع سيؤدي إلى تفاقم المشاكل السياسية والأمنية والاقتصادية والديموغرافية الخطيرة التي يعاني منها الأردن. ومن ناحية أخرى، ليس من المستبعد عند انتهاء الصراع أن يُبقي، أو يجلب، إلى السلطة في دمشق قوى مناهضة، خاصة في حال بقاء نظام الأسد أو إذا حلّ مكانه أعضاء متطرّفون في المعارضة معادون للأردن.

وفي سياق محاولته ايجاد التوازن المناسب، اتبع الأردن مع استمرار الأزمة سياسة تتمثّل في النأي بالنفس عن تأييد النظام أو المعارضة، في الوقت الذي يعمل فيه بهدوء للمساعدة في حلّ النزاع عبر كل الوسائل الممكنة السياسية والعسكرية على حدٍ سواء التي لا تشكل خطراً على مصالحه. فالدور الأردني في الأزمة السورية يتمثّل في الإعلان عن حياده، في حين يدعم عملية من شأنها أن تستبدل نظام الأسد الحالي ليحل مكانه عناصر معتدلة من داخل الحكومة السورية والمعارضة. رغم صعوبة هذا الهدف حتى الآن بالنسبة إلى بلدان أقوى وأكثر تأثيراً من الأردن، غير أنه ليست لدى عمان خيارات أخرى سوى سياستها الحالية الغامضة. (المعشر،2014).

إلى جانب هذه القوى المنغمسة في الأزمة السورية يأتي الدور الاسرائيلي؛ حيث اتّسمت استراتيجية إسرائيل تجاه الصراع السوري بالغموض والإبهام إلى حدّ ما، حيث تجنّب المسؤولون الإسرائيليون لفت الأنظار على غير العادة بشأن هذه القضية منذ بداية الحرب الأهلية. وخلال هذه الفترة لم يصدر سوى القليل من التصريحات الرسمية بشأن القضية، لابل كانت تلك التصريحات مبهمة وغامضة إلى حدّ كبير بشأن القضايا الأوسع ذات الصلة، وعادة ما إقتصرت على موضوع واحد بالتحديد هو نقل الأسلحة الاستراتيجية السورية إلى حزب الله. بخلاف ذلك، لم تبذل إسرائيل أي محاولة فعلية كي تكون جزءًا من العملية الدبلوماسية في جنيف.

ولعل من بين أكثر الأمور التي تحرص عليها إسرائيل هو ضمان تفوقها العسكري ولذلك شكّل الوجود الإيراني في سوريا عامل عدم ارتياح للجانب الإسرائيلي، وكذلك وجود الميليشيات الإيرانية، أو تلك المدعومة من إيران، وترسيخ حضور حزب الله في سوريا، ووجود هذه القوات على بُعد (40) كيلومترًا من الحدود الإسرائيلية. يثير القلق الأمني لإسرائيل وتخشى من قيام إيران بتصنيع ونقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله، إضافة الى معارضة إنشاء ممر على الأرض يصل إيران بالبحر المتوسط. (أبو هلال،2011).

وبالنسبة لمصر فإن موقفها من الأزمة السورية مرّ بثلاثة مراحل اختلف التعاطي معها حسب كل مرحلة، وهذه المراحل هي: مرحلة حكم المجلس العسكري، ومرحلة حكم الاخوان المسلمين، والمرحلة الحالية وهي بقيادة "السيسي". أما المجلس العسكري فعند اندلاع الثورة السورية فعليا في (18 مارس/آذار 2011) كان يعيش في خضم أحداث ثورة مصر الكبرى التي انتهت مرحلتها الأولى بتنحي مبارك عن السلطة في (11 فبراير/شباط 2011) لتتسلم المؤسسة العسكرية بقيادة المشير "طنطاوي" حكم البلاد ريثما تجري الإنتخابات. في هذه المرحلة لم تكن القضايا الخارجية تُولى إهتماما كافيا لدى القاهرة إلا كحضور مصري في المنظومة العربية، وهكذا كانت المواقف المصرية من الأزمة السورية مواقف عامة مثل (الدعوة إلى حل سياسي للأزمة السورية يحافظ على تطلعات الشعب، مع الرفض المطلق لأي عمل عسكري خارجي)، وتندرج ضمن فعاليات الجامعة العربية؛ حيث تبنت القاهرة دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بداية آب(2011) للنظام السوري إلى البدء بمرحلة الإصلاحات السياسية وإيقاف القتل للحيلولة دون تدويل الأزمة. (عبد العزيز،2015).

المجلس العسكري لم يخض في تفاصيل الأزمة السورية، بل اكتفى بالمطالبة (بضرورة حل الأزمة بالسبل السياسية لا العسكرية). لكن في المرحلة الثانية التي بدأت مع وصول الإخوان المسلمين إلى مجلسي الشعب والشورى في(28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011) حدث تغير ملحوظ في التعاطي مع الملف السوري ، فمن وجهة نظر الإخوان تعود الأزمة السورية لعدة أسباب أهمها : أن النظام السوري يتحمل المسؤولية عن تحويل الأحداث في سوريا من ثورة سلمية إلى صراع مسلح بسبب الإصرار على الحل الأمني ، مع محافظتهم على الخطوط العريضة لحل الأزمة السورية التي أقرها المجلس العسكري، وأصبح الخطاب السياسي للقاهرة حول حل الأزمة السورية

مرتبطًا بتحقيق مطالب الشعب في إسقاط النظام الشمولي وإقامة نظام ديمقراطي. (عبد العزيز،2015).

ومع الإنقلاب الذي قام به وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في الثالث من (يوليو/تموز 2013) على الإخوان المسلمين، وإطاحته بأول رئيس منتخب بعد الثورة، إنتهت مرحلة الدعم المصري للمعارضة السورية، وبدأت مرحلة دعم النظام بشكل غير مباشر تحت عنوان ظاهري هو المصلحة القومية العليا لمصر، وآخر مضمر هو العداء للإخوان المسلمين. لم يكن السيسي قادرا على إعلان دعمه لدمشق بشكل صريح بسبب مسؤولية النظام المباشرة عن الأزمة السورية من جهة، ولأن موقفًا صريحًا كهذا سيبدو خارج المألوف عربيًا ودوليًا من جهة ثانية، ولتحاشيه إغضاب دول الخليج التي يحتاج إلى دعمها المالي من جهة ثالثة، خصوصا السعودية والإمارات العربية، لذلك اتبع "السيسي" تكتيكا معاكسا تمثل في تطويق المعارضة السورية الراديكالية بما فيها الإخوان المسلمين خدمة للنظام، وبدأت عملية خنق واضحة للمعارضة التي لم تجد بدًا من ترك البلاد. (عبد العزيز،2015).

ثانيا: الموقف الدولي من الأزمة السورية:

تحولت الأزمة السورية والتي اندلعت في شباط (2011) إلى نقطة صراع واشتباك بين أنظمة إقليمية وأخرى دولية، وامتزج فيها التنافس الدبلوماسي بين الأطراف المختلفة سواء أكانت إقليمية أو دولية بشكل من أشكال الصراع على الساحة السورية. ويمكن تحديد مواقف القوى الدولية من الأزمة السورية على النحو التالي:

1-موقف الولايات المتحدة الأمريكية: يعد موقف الولايات المتحدة من أية قضية سواء في الشرق الأوسط أو على الساحة العالمية من أهم المواقف الدولية نظرا لما تتمتع به من وزن في النظام

الدولي، وفي الأزمة السورية تحديدا إتسم هذا الموقف في بداية الأزمة بالإرتباك والغموض، فقد جاءت الأزمة السورية عقب فوز الديمقراطيين في الانتخابات، وفي وقت كانت استراتيجية الرئيس "أوباما" عند تسلمه السلطة بداية عام(2009) تجاه سوريا بدأت تشهد شيئا من الإنفتاح. جاءت الأزمة السورية تحمل عدة محددات فرضت تحديات على الإدارة الأمريكية من أبرزها ملف الأسلحة الكيماوية والتي ترى الولايات المتحدة أن إستخدامه يشكل خطاً أحمراً، وقد تجاوز النظام السوري هذا الخط مراراً وتكراراً. من التحديات أيضا الغزو لإفغانستان والعراق والذي رأى فيه صانع القرار الأمريكي خطأ وكلف الولايات المتحدة كثيرا اضافة إلى أن الرئيس" أوباما" لا يريد التدخل عسكريا ويرى ضرورة أن تقوم القوى الإقليمية بهذا الواجب عند الضرورة ،ولذلك لم يصدر عن الإدارة الامريكية أي تصريح يشير إلى احتمالية التدخل ،إنّ أمن إسرائيل كان من ضمن أولويات الإدارة الامريكية ، وحفاظا على مصالح إسرائيل دعمت الولايات المتحدة المبادرة الروسية المتعلقة بالتخلص من مخزون سوريا الكيماوي وبذلك ضمنت نزع سلاح الردع من أيدي النظام السوري ومنع وقوعه أيضا بأيدي حزب الله أو الفصائل المسلحة. (الجبوري،2017 :48).

وفيما يتعلق بتفاعل موقف الولايات المتحدة الامريكية مع الأزمة السورية فقد مر بمراحل عدة نرصد أهمها:

المرحلة الأولى: ابتدأت مع بداية الثورة السورية بتاريخ (15شباط 2011) وامتدت لغاية أيار(2011) وكان موقف الولايات المتحدة يقتصر على إدانة سلوك النظام السوري ويطالبه بتنفيذ الإصلاحات سواء التي أعلنها أو تلك التي يطالب بها المتظاهرون.

المرحلة الثانية: فرض عقوبات اقتصادية والدعوة الى تنحي الرئيس بشار، وبدأت هذه المرحلة من أيار (2011ولغاية آب 2011) وهي بداية اشتراك الجيش فعليًا بقمع المتظاهرين. وتم فيها فرض عقوبات اقتصادية على شخصيات في النظام السوري وكذلك المطالبة بتنحي الرئيس.

المرحلة الثالثة: آب (2011) وما تلاها وهي مرحلة ضغط دبلوماسي تبعتها مرحلة انحسار، وفيها تم دعم المعارضة المسلحة بأنواع معينة من الأسلحة، ثم بدا جليا أن الموقف الأمريكي تراجع لصالح الموقف الروسي. (بشارة، 2013: 468-470).

ولعل هناك عدة معطيات حكمت موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة السورية منها:

-عدم امتلاك الولايات المتحدة لأدوات تأثير فاعلة في سوريا وعدم وجود تعاون اقتصادي، مما يعني أنه في حال رَغبت في التأثير فيجب تقديم الأموال والسلاح للثورة وهو مالا تريده الولايات المتحدة. وفقدانها لأدوات التأثير جعلها تراقب الأحداث أكثر مما تؤثر فيها، فهي لا تمتلك أي نوع من العلاقة مع القوات المسلحة السورية مثلا فلذلك لم تستطع أن تلعب أي دور كما حصل مع القوات المسلحة المصرية والتي كان لعلاقتها بها دور محفز لتشجيع عملية انتقال سياسي للسلطة بإشراف الجيش.

- التركيبة الطائفية للمجتمع السوري وتعقيداته الإثنية والعرقية، وما توفره هذه التركيبة للنظام من فرص على مستوى الشرق الاوسط.

- ضعف المعارضة السياسية وتشرذمها، أضعف من تأثيرها على الساحة الداخلية والدولية ولم يؤثر بشكل كاف في الرأي العام العالمي.

- المصلحة الإسرائيلية التي ترى أن سقوط النظام في حال عدم وجود بديل سياسي قادر على ملء الفراغ قد يهدد الاستقرار على الجبهة السورية الإسرائيلية والتي حافظ عليها النظام هادئة لمدة أربعين عاما. (بشارة،2013: 472-475).

ويمكن تلخيص الموقف الأمريكي بأنه محاولة إنهاك النظام السوري وتفكيكه من الداخل واستنزافه أمنيًا وعسكريا، ودفعه إلى الانهيار ومعه كافة الأطراف المتصارعة على الساحة السورية، ومن ثم العمل على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية؛ لتعزيز موقفها التفاوضي مع إيران ومنع

إيران من تشكيل قوس يمتد من أفغانستان وحتى شرق البحر المتوسط، لما يشكله من تهديد لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، وما يحمله من تداعيات دولية كبيرة وخاصة في حال تشكل حلف روسي إيراني. (ازاد واخرون،2013: 475-476).

2_ الموقف الأوروبي: لقد بدأ الموقف الأوروبي بالتطور وحسب تطور الأحداث في الأزمة السورية، فقد تدرج من مراقبة للأحداث الدائرة، إلى الدعوات المتكررة لضبط النفس وكذلك دعوة الرئيس السوري إلى وقف القمع ضد المتظاهرين وتطبيق الإصلاحات التي وعد النظام بإجرائها، ومن ثم التقليل من شأن الاصلاحات التي نفذها النظام، والتي شملت إيقاف العمل بقانون الطوارئ والسماح بتشكيل الأحزاب، حيث رأى الاتحاد الأوروبي أن هذه الإصلاحات لا ترتقي لطموحات الشعب السوري. (أبو مصطفى، 2015 :142).

يمكن ملاحظة أن للإتحاد الأوروبي من الأزمة السورية موقف واحد يمثل جميع دول الاتحاد والثاني موقف الدول المنفردة والذي تفاوتت فيه دول الإتحاد في تفاعلها مع الأزمة. لقد تركزت مواقف الدول الاوروبية الجماعية على فرض عقوبات اقتصادية على القيادات السياسية والأمنية السورية وعلى الاقتصاد السوري كذلك، وخاصة قطاعي النفط والغاز، وكذلك حظر توريد الأسلحة كما منعت العديد من كبار شخصيات النظام السوري من الدخول إلى أوروبا، وشكلت المساعدات الإنسانية نوعا من تفاعل الاتحاد الأوروبي مع الأزمة السورية، حيث خصصت ما يقرب من 3.5مليار دولار لمساعدة النازحين، كما نشط الاتحاد سياسيا في هيئة الأمم المتحدة من قبل فرنسا وبريطانيا. (قيسون ،2016).

أظهرت الازمة السورية أن هناك تباين في الثقل بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بتأثير سياستها الخارجية، فتفاوت تبعا لذلك انغماسها في الأزمة السورية. فرنسا كانت الأكثر حضوراً والاوضح موقفاً منذ بداية الأزمة عام (2011). فقد كانت فرنسا أول دولة تعترف بالائتلاف

الوطني في تشرين ثان (2012) واعتبرته الممثل الوحيد للشعب السوري وأنه يعتبر نواة للحكومة الإنتقالية التي ستُشكّل بعد سقوط النظام. ولم تتوقف فرنسا عند حد الإعتراف بالإئتلاف بل مارست ضغوط لرفع الحظر عن توريد السلاح للمعارضة. وقد كانت فرنسا من أكثر الدول تشجيعا للعمل العسكري، وأكدت دائماً ضرورة توجيه ضربة عسكرية للمنشآت الحيوية التي تضعف النظام وتؤدي إلى سقوطه، إلا أن الموقف الفرنسي هذا قد تغيّر لاحقاً نتيجة تعارضه مع المواقف الدولية والإقليمية التي كانت تخشى من دخول جماعات متشددة إلى الساحة السورية، وما يحمل دخولها من تهديد للسلم الدولي، مما دفع الموقف الفرنسي باتجاه المشاركة في البحث عن حل سياسي. ويبقى الموقف الفرنسي غير مؤثرٍ بما يكفي مقارنة بالموقف الروسي، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية. (الجبوري،2016 :49).

وفيما يتعلق بالمانيا فإن موقفها بالمجمل يتوافق مع موقف الاتحاد الأوروبي فيما يخص الأزمة ولكنها مع ذلك اتخذت عدة مواقف منها انتقاد الفيتو الروسي الصيني، وطردت عام(2012) أربع دبلوماسيين سوريين، وقد تمثل الدور الألماني بالتركيز على الشق الإنساني وخاصة فيما يتعلق باستقبال اللاجئين، ودعت إلى حل الأزمة عن طريق الحوار السياسي بين كافة الأطراف على الساحة السورية، كما ركزت على ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة لإيجاد حل لما يتعرض له الشعب السوري من قصف. والتأكيد على دور حلف شمال الأطلسي في حل الأزمة السورية حتى لو أدى ذلك للتدخل العسكري كما حصل في ليبيا. (قيسون،2016)

أما فيما يتعلق بالمملكة المتحدة فقد اتخذت خطوة مبكرة تمثلت بالاعتراف بالمعارضة السورية، وقامت بتجميد الأصول المالية للنظام السوري في بريطانيا والتي تقدر تقريبا ب(157) مليون دولار، كما خصصت للجوانب الإنسانية حوالي(28) مليون دولار.

3 –الموقف الصيني: ينطلق الموقف الصيني من سوريا من خلال الدور الذي تلعبه سوريا في المنطقة من جهة، ومن ثوابت السياسة الصينية على مستوى العالم من جهة أخرى. فقد اتسم الموقف الصيني بشأن الأزمة السورية برفض التدخل الخارجي بصفة عامة، والتدخل العسكري على وجه التحديد، ومن ثم رفض أي إجراء في مجلس الأمن من شأنه إن يفتح الطريق إمام احتمال هذا التدخل، وهو ما يفسر استخدام الفيتو مرتين متتاليتين ضد مشروعي قرار بشأن سورية بتاريخ تشرين أول (2011وشباط 2012). ويمكن إجمال الموقف الصيني حيال الأزمة السورية وطرق معالجتها من خلال موقف الصين المرحب بتعيين المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "كوفي أنان" لمتابعة القرار السياسي، ودعم الدور القيادي للأمم المتحدة في تنسيق جهود الإغاثة، وكان موقف الصين يتمثل بأن الأمم المتحدة أو أي كيان آخر غير متحيز ينبغي أن يُقيّم الوضع الإنساني في ظل شرط إحترام سيادة سوريا، وأكدت الصين على ضرورة احترام المجتمع الدولي استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي سوريا، وتقديم المساعدة اللازمة وحث الفصائل السياسية المختلفة في سوريا لإطلاق الحوار واحترام نتائجه. كما رفضت الصين أي شكل من أشكال التدخل المسلح أو الضغط من أجل تغيير النظام في سوريا، وتعتقد أن استخدام القوة أو التهديد بفرض عقوبات لا يساعد على حل هذه المشكلة بشكل مناسب. كما أكدت على التزام مجلس الأمن الدولي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. (الصايغ،2012).

4–الموقف الروسي: بعد أن استعرضنا مواقف القوى الإقليمية والدولية من الأزمة السورية فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو تطور الموقف الروسي. ولعل ما يساعد في فهم تغيُّر الموقف الروسي من سوريا بعد فترة تراجع كبير خلال الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي، هو عودة إلى التاريخ القريب ،فقد أدى التدخل الأمريكي في عدة مناطق إلى الإضرار بالمصالح الروسية ،مثل التدخل

فـي يوغسـلافيا والتـدخل فـي أفغانسـتان ومـا نـتج عنـه مـن انتشـار لحركـات متشـددة مثـل طالبـان والقاعدة، واحتلال العراق وما لحق بالشركات الروسية من خسائر واستغلال الغرب عدم معارضة روسيا للتدخل الغربي في ليبيا ،مما أدى الى إسقاط نظام القذافي والذي من نتائجه خسارة روسيا لعقود بمليارات الدولارات ،ولما جاءت الأزمة السورية، قررت سوريا حماية النظام السوري ،لأن سقوطه يعني خسارة موطئ قدمها الوحيد في الشرق الأوسط وقد ينتج عنه أيضا سقوط النظام الإيراني الحليف الآخر لروسيا. (بشارة،2013 :51).

لقد تزامن اندلاع الثورة السورية مع محاولات روسيا للعب دور عالمي على الساحة الدولية كقوة عظمى وكان مما شجعها على ذلك بدء تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد فشل تدخلها في أفغانستان والعراق، وبوجود حليف يناصب الولايات المتحدة العداء ويُعدّ حليفا للنظام السوري وهو النظام الإيراني، الذي رأت فيه روسيا حليفا مناسبا لتحقيق طموحاتها في الشرق الاوسط. وحليفا محتملا آخر بدا على غير توافق مع الغرب وهو تركيا رغم التباين بين تركيا وإيران؛ لذا اتخذت روسيا قرارها الاستراتيجي بالدفاع عن النظام السوري انطلاقا من كونه حلقة أساسية من حلقات حلف روسيا مع المحور الشيعي الذي يمتد من لبنان ممثلا بحزب الله اللبناني إلى سوريا مرورا بالعراق الذي يتبع نظامه إلى إيران ووصولا الى إيران نفسها. (الجبوري،2016: 51).

ومما يمكن أن نلحظه أن روسيا قد تعاملت مع الأزمة السورية من خلال نظرتها إلى الأهمية الجيوسياسية لموقع سوريا، فهي ترى فيها موطئ قدم على شواطئ البحر المتوسط يتيح لأسطولها المرابط في البحر الأسود منفذا للبحر المتوسط ومنه إلى سائر بحار العالم. وكذلك جاء الموقف الروسي من الأزمة السورية ليعزز رغبة روسيا بموقف مقابل لاستراتيجية الولايات المتحدة، مستغلة الانكفاء الأمريكي، إذ لا ترغب أيضا بتقلص نفوذها وكما حصل في ليبيا. ولأن الثورة

السورية قد تقف حاجزًا أمام الطموح الروسي مستقبلا فقد كان الموقف الروسي سلبيًا منها ومنذ بداية الأزمة، وتجلى ذلك بالدعم المتواصل للنظام السوري ميدانيا بالسلاح وسياسيا باستخدام الفيتو بشكل متكرر في وجه كافة القرارات الدولية التي تدين النظام. (بشارة، 2013: 486).

لقد نجحت روسيا في فرض واقع سياسي في سوريا يتوافق مع مصالحها وأهدافها القومية، وتمكنت من أن تكون اللاعب الأكثر تأثيرًا مستغلة عدم رغبة الغرب بالتدخل وعدم رغبتهم بإمداد الثورة بالسلاح، إن التحالف الروسي الإيراني سوف يمنع الثورة من الانتصار على النظام لكنه بالمقابل لن يُمكن النظام من الانتصار أيضا.

المبحث الثاني

دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية

إن المشرق العربي يحظى بقيمة جيوسياسية تكاد تكون الأميز على الخارطة السياسية العالمية، ويزيد من أهميته إضافة إلى عوامل سبق ذكرها في هذه الدراسة تمتّعه بتنوع الهويات الإثنية والعرقية، وتعقيدات بنيته الاجتماعية السياسية، وهذا جعل منه ساحة ملائمة لتفاعل مصالح القوى الإقليمية والدولية، وتنافسها وتصارعها على أرضه، وما يحدث في أي دولة من دوله يكون له تأثيراً كبيراً سياسيًا واجتماعيًا على محيطه الجغرافي، والأزمة السورية ليست استثناءً. ولذلك تعددت الأطراف الإقليمية والدولية التي تفاعلت معها وحاولت التأثير على مسار الثورة السورية، ولعل موقف روسيا كان من أكثر المواقف الدولية تفاعلا وتأثيراً في الأزمة السورية، وكانت سياستها الخارجية تجاه سوريا لها ما يبررها، لما تنطوي عليه هذه السياسة من مصالح ومطامع. (الجبوري،2016 :41).

لا يمكن فصل الرؤية الروسية لسوريا عن رؤيتها الأوسع للمنطقة العربية وللشرق الأوسط ولدورها العالمي، وأيضا الطموح الروسي لإعادة تعريف القوة الروسية ولعب دور القطب المنافس أو الموازن للولايات المتحدة. فالساسة الروس ينظرون إلى الشرق الأوسط من منظور إستراتيجي، لكن هذه النظرة لم تأخذ طريقها للظهور بشكل واضح عقب انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة حالة الفوضى داخل روسيا وفي دول الجوار الروسي، فكانت أولوية صانع القرار الروسي احكام القبضة على الدولة والمجتمع الروسي، لترسيخ حالة إستقرار داخلي أولًا، ومن ثم التدخل في دول الجوار لفرض ظروف تساهم في تثبيت الوضع الداخلي الروسي، وبالتالي الانتقال لترسيخ استراتيجية التوسع لتصل إلى الشرق الأوسط. (مبروك ،2017 :212).

ولعل الدور الروسي يكتسب أهميته من كون روسيا عضوًا دائمًا في مجلس الأمن، حيث استطاعت منع المبادرات الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدامها العنف ضد المتظاهرين، وأكدت موسكو على عدة نقاط تعدها أو تراها ثوابت بالنسبة لها وتخدم الأمن والسلم الدوليين ومن هذه النقاط: أن روسيا لا تفضّل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق وتعارض أي خطوة بهذا الاتجاه. فحذرت من التدخل الخارجي في سوريا لأنه لا يؤدي إلا لمزيد من العنف وقد يشعل حربا أهليه، وأن تعطى الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. هذا الموقف أشار اليه وزير الخارجية الروسية "لافروف" الذي يرى أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الإستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدًا عن سوريا نفسها فروسيا تراها بمثابة "حجر زاوية" في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، خاصة في لبنان، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، ويشكل تهديداً حقيقياً للأمن الإقليمي. (الشيخ،2011).

ويمكن ملاحظة أن الاستراتيجية الروسية حيال سوريا تنهض على ثلاثة مرتكزات:

أولا: منع الولايات المتحدة وحلفائها من تكرار ما حدث في العراق وفي ليبيا ولمنع ذلك وللمحافظة على مصالحها يتوجب عليها أن تنشط في المجال الدولي.

ثانيا: الحفاظ على علاقات وطيدة مع النظام السوري، وتجنيبه الوقوع تحت عوامل ضغط دولية عنيفة للقيام بإصلاحات، والاستمرار بتنشيط علاقاتها العسكرية والسياسية معه.

ثالثا: العمل على الترويج للحل السلمي عن طريق المفاوضات بين النظام والمعارضة وضمان عدم إقصاء أي طرف من الأطراف الفاعلة والمحافظة وتطوير علاقات جيدة مع المعارضة وليس النظام فقط. (عبد الغفار ،2015).

شكلت هذه الركائز قناعات صانع القرار الروسي، فكانت عوامل دافعة لاتخاذ موقف باتجاه سوريا، ويمكن إجمال الدوافع الروسية بالنقاط التالية:

أولا الدوافع الجيوستراتيجية:

تتخوف روسيا من أن تتبع الولايات المتحدة استراتيجية تطويق لها ،فقد شكل تمدد الولايات المتحدة والغرب في المحيط الروسي دافعًا من دوافع التدخل في الأزمة السورية، ويرى الروس أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لمواجهة روسيا في الفضاء الأوراسي وفي الفضاء الروسي نفسه، ويسعون لمحاصرة روسيا في خط تحكم وسيطرة على شكل قوس جغرافي ،يمتد من تخوم روسيا مع أوروبا الى أوكرانيا ويمتد ليشمل آسيا الصغرى وسوريا، وتعمل الولايات المتحدة على تغطية ذلك القوس بقواعد عسكرية في شمال العراق وشمال شرق سورية ،بالإضافة إلى قواعدها في تركيا وفلسطين المحتلة ودول الخليج العربي. ولذلك ترى روسيا أن عليها القيام بالتدخل في سوريا لإفشال استراتيجية الولايات المتحدة هذه. وهي تعلم أن إسقاط النظام السوري سوف يتبعه محاولة اسقاط النظام الإيراني الحليف الآخر لروسيا. (محفوض ،2018 :8).

كانت الخشية الروسية من تساقط حلفائها في المنطقة تباعًا دافعًا للتدخل الروسي في الأزمة السورية. فالقراءة الروسية للأحداث والتحولات التي اجتاحت المنطقة والذي بدا فيها واضحًا أن مناطق النفوذ الروسي أصبحت مهددة، إذ رأى صناع القرار في موسكو ما حصل في ليبيا من إنهاء حكم القذافي بمثابة إنهاء للنفوذ الروسي بعد أن جرى التوسع في تفسير القرار رقم(1973) الصادر عن الأمم المتحدة، من حماية المدنيين إلى تدخلٍ عسكريٍ لإسقاط نظام القذافي، وهذا دفع روسيا إلى التحرك لإنقاذ النظام السوري والحيلولة دون سقوطه وانتزاع اعتراف دولي بنفوذها التقليدي. (الناصر، لقمان ،2016: 83).

ولا يبدو في الموقف الرسمي الروسي أنه ثمة معارضة روسية على تغيير النظام السوري إلا أن اعتراض روسيا كان على الطريقة التي اختارها الغرب لتحقيق هذا التغيير. إذ ترى روسيا أن هدف الولايات المتحدة من هذا التغيير والمطالبة بالتدخل الخارجي هو الهيمنة على المنطقة، وتطويق روسيا إقليميا، وهذا لا يختلف عن الاقتراب من الحرم الأمني الروسي المباشر للضغط على روسيا في الجبهة الغربية. ويرى الروس أن تغيير رأس النظام السوري، مثلما حصل في العراق ومصر وليبيا، واليمن، يفضي إلى حال من الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا يضر بالمصالح الروسية، خصوصا أن انهيار الأنظمة قد خلّف حروبًا أهلية وفرض صِيغ تقسيمية مختلفة جغرافية واجتماعية وطائفية. (نعمة،2016: 103).

تعتقد روسيا أن محاولات إسقاط النظام السوري هو جزء من خطة لإسقاط النظام الإيراني وتمهيدًا للتدخل في الشأن الروسي أيضًا، فسقوط النظام السوري يعني خروج روسيا بشكل تام من المنطقة العربية، وبذا ستفقد الحليف الحقيقي الوحيد في المنطقة، وهي الخسارة ذاتها التي ستتلقاها إيران الحليف الآخر القوي لروسيا. وبخسارة هذين الحليفين تكون الجبهة الروسية الجنوبية قد فقدت الخط الأمامي الأول، وانفتحت الجبهة أمام توسع الولايات المتحدة الأمريكية ووصولها إلى دول آسيا الوسطى والقوقاز، والتي تشكل مجالًا حيويًا لروسيا، أي اقتراب خط المواجهة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من الحدود الروسية مباشرة. (الشيخ،2011: 299-300).

ولعل من دوافع انخراط روسيا في الأزمة السورية هو المحافظة على أمنها القومي، والذي يشغل أولوية متقدمة في استراتيجيتها، مما دفع روسيا للقيام بضربات جوية ضد تنظيم(داعش) الذي يضم بين صفوفه أعدادا كبيرة من الروس وخاصة من دول القوقاز مما يشكل تهديدا للعمق الاستراتيجي الروسي، وبسبب الخطورة التي يثيرها صنفته روسيا بالخطر الثاني على أمنها القومي بعد خطر توسع حلف شمال الأطلسي شرقا. (شريف ،2016: 214).

ثانيا: دافع المصالح السياسية:

يصطف إلى جانب ما تقدم، دافع آخر وهو دافع المصالح الروسية، إن الاحداث التي شهدها العالم العربي (الربيع العربي) أدت إلى تصاعد دور الفاعلين الإقليميين والدوليين في السياسات الداخلية لدول المنطقة، إذ دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظم القائمة في المنطقة، وخاصة تلك التي تتبنى مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وحتى الأنظمة السياسية التي تعارف المجتمع الدولي على وصفها بالمعتدلة تعرضت هي الأخرى لضغوطات خارجية متزايدة وخاصة بعد أحداث(2001) لإجراء إصلاحات سياسية. (عبد الناصر، لقمان ،2016 :82).

هذه الظروف مَهدت لتنامي نفوذ قوى إقليمية مثل تركيا وإيران ،فقد أدت موجات الربيع العربي إلى دفع التنافس بين هاتين القوتين الإقليميتين إلى مستويات متقدمة ،حيث تسببت الأزمة السورية بتوتر العلاقات التركية الإيرانية وذلك انطلاقا من نظرة كل منهما للأزمة وكموقف رئيس ومبدئي لكل من الدولتين نجد أن تركيا تدعم المعارضة وأحد أهم أهداف هذا الدعم هو الحد من نفوذ إيران في سوريا، وتقف إيران إلى جانب النظام في قمعه للمتظاهرين ومن أسباب الموقف الإيراني هو محاولة التغلغل في مؤسسة الحكم السورية كما تغلغلت في العراق، وبناء على هذين الموقفين المبدئيين سعت كل منهما لتعظيم مصالحها في سوريا، وزيادة نفوذها ،وهذا النفوذ حتمًا يحد من نفوذ القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة. (العربي، نادر ،2016: 8).

لروسيا مصالح متنوعة وعديدة في المنطقة العربية منها العسكرية والسياسية والاقتصادية. فمنذ تولي بوتن السلطة عام(2000) كان يرى أن المصلحة العليا لروسيا هي العودة كقوة عظمى توازن في ثقلها الدولي الولايات المتحدة. وسوريا تمثل موطئ قدم كبير الأهمية بالنسبة لروسيا في المنطقة، كما أن موقع سوريا المجاور للعراق ولبنان وإسرائيل وإشرافها على البحر المتوسط يشكل

قيمة في الحسابات الروسية. هذه بعض المصالح التي شكلت دافعا مهما للتدخل في سوريا، ودفعت روسيا الى اتباع سياسات معينة على المستوى الإقليمي والدولي، ومن أهم السياسات صوغ سياسة التحالفات ضمن إقليم الشرق الاوسط تحديدا، وبما يسمح لها أن تكون الفاعل الأول لأطول مدى ممكن. (مجدوبي ،2018).

ولعل بناء تحالفات تسهم في تحقيق أهداف روسيا القومية كان مصلحة ملحة سعت لتحقيقها على الساحة السورية، لذا انتهجت روسيا استراتيجية جديدة في رؤيتها للتحالفات التي ترغب بإقامتها الدول مع روسيا. وهذا النهج قرره الرئيس "بوتن " في خطابه أمام المجلس الفيدرالي في آذار(2018) حيث قال: "من واجبي القول إن استعمال السلاح النووي ضد روسيا أو حلفائها، سواء القصيرة أو المتوسطة أو أي مدى، سيتم اعتباره هجوما نوويا ضد روسيا، وسيكون الرد مباشرة بغض النظر عن النتائج"، وأضاف في نفس الخطاب "أن هذه الإستراتيجية تشمل حتى الهجوم التقليدي على دولة حليفة، يهدد كيانها". (مجدوبي،2018). وتعدُّ هذه الإستراتيجية هي تعويض عن حلف وارسو الذي يبدو من المستحيل بناء حلف مماثل له. وتريد روسيا من هذه الاستراتيجية فيما يبدو كعرض حماية للدول التي ترغب بالتحالف معها ومستغلة بذلك ما تتعرض له الولايات المتحدة من نقد في التخلي عن حلفائها. ويبدو أن هذه الاستراتيجية نجحت بإقتراب تركيا من روسيا وبدئها بالإبتعاد عن الغرب رغم عضويتها في حلف شمال الأطلسي، كذلك إيران التي وجدت في روسيا القوة الدولية التي يمكن الإتكاء عليها في مواجهة الولايات المتحدة. (مجدوبي ،2018).

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن قرار التدخل الروسي في سوريا هو قرار استراتيجي، الدافع الأساس من ورائه هو تأكيد دور روسيا دولة عظمى لا يمكن إغفالها، وفي إطار محاولاتها الوصول إلى ذلك سعت إلى تحقيق نجاح يتمثل أولا بعدم سقوط النظام السوري الذي بسقوطه

يسقط المشروع الروسي في الشرق الاوسط. ولذا أدرك صانع القرار الروسي أنه إذا أراد تحقيق ذلك فلا بد من بناء علاقات مع مختلف القوى الفاعلة في الساحة السورية سواء المحليين أو الاقليميين. وعليه لم تقتصر شراكتها على النظام السوري وحليفه الرئيس إيران بل توسعت لتشمل أطراف أخرى مثل تركيا وغيرها من قوى محلية. تمكنت روسيا بعد تدخلها العسكري في سوريا أواخر أيلول(2015) من أن تصبح الفاعل المؤثر الرئيس في الأزمة، وتحول إيران ذات النفوذ في سوريا إلى طرف ثانوي في معسكر المؤيدين للنظام، واستمرت بتحييد بقية الأطراف الإقليميين والدوليين المنافسين للنظام. (الجبوري ،2016 :51-52). ولهذا قاومت روسيا سعي أي قوى إقليمية أو دولية تحاول تثبيت نفوذها في الشرق الأوسط دون أن يكون لروسيا دور فيه.وأن القراءات السياسية الروسية كانت تؤكد على أن قوى التغيير السياسية محسوبة على مايعرف "بالاسلام السياسي "وموقف روسيا تقليديٌّ متحفظ من الحركات التي تنتمي لهذا الإتجاه وتعده تهديدا لأمنها القومي، وخطراً على استقرارها نظرًا لتزايد أعداد المسلمين الروس المنتمين لهذه الحركات. (الورغي،2015 :8).

ولعل التدخل الروسي العسكري في سوريا قد خدمها في تحقيق غايات على المستوى الدولي والإقليمي، فعلى الصعيد الدولي منحت الأزمة السورية روسيا فرصة اتباع سياسة متعددة المسارات في علاقتها بالولايات المتحدة والقوى الإقليمية الرئيسة في إطار صوغ سياسة الإقليم، كما أنها تمكنت من نقل بؤرة المواجهة مع الغرب بعيدا إلى منطقة الشرق الأوسط، وبذلك تكون قد تمكنت من الإفلات من محاولات حصارها. ونجحت السياسة الخارجية الروسية بتحويل موسكو بؤرة لشبكة علاقات متداخلة إقليميا ومحليا وذلك كنتيجة للنجاح الذي بدأت بتحقيقه سياسيا واقتصاديا وعسكريا في الشرق الأوسط. فعلى الصعيد الدولي هناك مربع العلاقات الروسية الصينية الأمريكية الأوروبية، وعلى الصعيد الإقليمي كانت روسيا طرفا في المواجهات التي تحدث بين المؤثرين

الإقليميين، إيران السعودية، وتركيا، والمؤيدين لكل طرف من هذه الأطراف، إضافة إلى أطراف أخرى مثل العراق ومصر والاردن وليبيا. وعلى الصعيد السوري الداخلي هناك المثلث السوري والمؤلف من روسيا والنظام السوري، والمعارضة السورية، في هذا كله كانت روسيا هي القاسم المشترك. (ماغين ،2016).

ثالثا الدوافع الإقتصادية:

إلى جانب ما تقدم ذكره من دوافع ، والتي تحث روسيا على زيادة انغماسها في الشرق الأوسط، هناك الدوافع الاقتصادية فالنهضة الاقتصادية هي الهدف الرئيس لكل الدول سواء أكانت متقدمة أو نامية ،ولما كانت الطاقة هي المحرك الأساس لعجلة الاقتصاد ،فإن روسيا تسعى لأن تلعب دوراً مؤثراً في هذا المجال، فهي دولة منتجة ومصدرة للغاز وكذلك هي دولة كبرى تسعى للسيطرة على هذا القطاع، إنّ حجم الإحتياطات السورية المتوقعة من الغاز كبيرة جدا كما أن سوريا تشكل الممر الرئيس لخطوط الغاز بين المنتجين من دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط ،وكذلك شمال أفريقيا باتجاه أوروبا ،و تخوف روسيا من أن تكون الدول الأوروبية قادرة على الإستغناء عن الغاز الروسي والحصول عليه من مصادره مباشرة يعرض روسيا لخسائر اقتصادية كبيرة ويضعف من محاولات سيطرتها على سوق الغاز، مما ينعكس على دورها السياسي ويفقدها عنصر أساسي من عناصر الضغط على أوروبا. (يعقوب ،2016).

جانب إقتصادي آخر يضاف الى جانب الطاقة، وهو جانب تجارة السلاح، فسوريا تعدّ سوقا تقليديًا وقديمًا لشركات الأسلحة الروسية، وبعد مجيء الأسد وبوتن إلى السلطة في عام (2000) ازدادت تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة ملحوظة. وطبقا لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست) فإن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات بقيمة 4مليارات دولار حتى عام(2013) مما يجعل قيمة المبيعات خلال الفترة من (2006إلى 2013) حوالي 8مليارات

دولار. (الجبوري ،2016: 52). ورغم أن الأرقام الحديثة تغيب عن التداول إلا أن الحرب الدائرة في سوريا منذ عام (2011) إلى اليوم وحجم العمليات العسكرية الدائرة توحي أنه سَيسُجل رقمًا غير مسبوق في مبيعات الأسلحة الروسية لسوريا. (ونوس ،2015).

تعدّ سوريا أحد أهم الشركاء التجاريين العرب لروسيا، ويشكل حجم التبادل التجاري بين روسيا وسوريا ما يقارب (20%)من تجارة روسيا مع العرب، فقد استثمرت الشركات الروسية ما مجموعه 20 مليار دولار في سوريا منذ عام (2009) حتى اليوم. وبإبعاد الأسد عن السلطة فستُعطل هذه العقود، كما أن القروض الروسية الكبيرة المقدمة للنظام السوري ستكون هي الأخرى عرضة للخطر. (بورشفسكايا،2013).

رابعا الدوافع العسكرية:

التدخل العسكري الروسي تمثل في استغلال روسيا لفشل التحالف الدولي في تحقيق النصر على داعش بعد مرور عام من الضربات الجوية ،وبدأت إعلاميًا بالترويج لمخاطر سقوط دمشق بيد تنظيم داعش، ثم بدأت في نهاية أيلول(2015)بأول تدخل لها خارج روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، وقد ركزت روسيا على أن دوافع تدخلها في سوريا جاءت لمنع انهيار كيان الدولة السورية ومؤسساتها كما حصل في الصومال والعراق ،وبالتالي تحولها لبؤر إرهابية تهدد جيرانها .وأعلنت الأجهزة الأمنية الروسية أن حوالي ثلاثة آلاف مواطن من روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق يقاتلون في العراق وسوريا وعودتهم تشكل تهديدا أمنيا لمجتمعاتهم مما يشكل دافع لروسيا لقتالهم في مواقعهم . (الياس، 2016).

رأى بوتين توسيع القدرة البحرية الروسية ركيزة أساسية في فترة ولايته الرئاسية الثالثة. وخلال تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى منذ عام (1991) التي جرت في 10 كانون الثاني/ يناير، قال بوتين: "أود أن أؤكد مجدداً أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من

أولويات روسيا الرئيسة". وهكذا فإن سقوط الأسد يعني خسارة روسيا لقاعدتها العسكرية الوحيدة خارج الاتحاد السوفياتي السابق؛ أي مركز التموين البحري في ميناء طرطوس السوري. وفي الأسبوع نفسه الذي وردت فيه تعليقات بوتن، أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن قيام تمارين بحرية في البحر الأبيض المتوسط، والتي وصفها مسؤولون بأنها "الأكبر في تاريخ روسيا". ولم تعط موسكو مؤشرات بأن التمارين ترتبط بالصراع السوري، ولكن توقيتها يمكن فهمه إشارة أن روسيا لا تنوي التراجع عن دعمها للنظام. (بورشفسكايا ،2013).

في ضوء ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن التدخل العسكري الروسي في سوريا يأتي في سياق سعيها للتمدد والتمركز في الشرق الأوسط، للمحافظة على منفذها الوحيد على البحر المتوسط، مما يعني السعي الروسي للتغلب على محاولات تطويقها من الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك بإعادة التموضع الاستراتيجي في نقاط تمركز في المنطقة. وهذا ما يفسر تحصين الروس للقاعدة البحرية في "طرطوس"، والقاعدة الجوية في حميميم، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة عسكرية كبيرة في اللاذقية. ويرى باحثون غربيون أن الغاية السياسية هي سبب التدخل العسكري في سوريا وهي تريد أن تبقى جميع القوى على الساحة السورية خاضعة للإرادة الروسية ومعترفة بها طرفًا يمسك بزمام الأمور، ويتم لها ذلك بالحفاظ على نظام "الأسد" الذي ترتبط بوجوده المصالح الروسية كحليف وحيد وأخير لها في المنطقة. (يونس، 2016).

المبحث الثالث

أهداف التدخل الروسي في الأزمة السورية

منذ اندلاع الأزمة السورية في آذار عام (2011) أخذت تتبلور لدى القيادة الروسية قناعات مفادها أن تنامي الدور الروسي في عهد بوتن وبما يتوافق مع تطلعاته في أن تكون روسيا الطرف الثاني في معادلة القوى المتفوقة عالميا، مثل هذا التطلع أخذ يضغط باتجاه أن يكون لروسيا حضورًا في هذه الأزمة ،هذا فضلا عن طبيعة العلاقة التقليدية التي تربط روسيا بسوريا والرغبة الروسية في عدم تفرد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بالقرارات الدولية كما حصل في ليبيا وقبلها في العراق ،وعلى هذا تحول الموقف الروسي من الأزمة السورية، من المراقب الحذر إلى المتورط أو المنغمس في الأحداث خصوصًا عندما بدأ التدخل الروسي العسكري ،في سوريا بتاريخ (30أيلول 2015) ولا شك أن هذا التدخل تقف وراءه أهداف أرادت روسيا تحقيقها منها:

أولا: الاهداف السياسية: تعدّ سوريا أهم حليف إستراتيجي لروسيا في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ يعود تاريخ العلاقة بينهما إلى عام (1944)، وتعززت بمجيء "حافظ الأسد" للسلطة عام (1970). وأول الأهداف السياسية لروسيا والتي يمكن رصدها هو محاولة العودة بمثابة قوة عظمى واستعادة المكانة التي خسرتها بتفكك الاتحاد السوفييتي عام (1991) والذي من نتائجه تحول العالم إلى القطب الواحد وهو القطب الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية. بدأت عوامل القوة الروسية بالتنامي وأخذ الدور الروسي المتنامي يسهم في تحديد بيئة النظام الدولي بكل متغيراتها. وقد كشفت التطورات التي شهدها العالم في العقد الأخير عن مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى أن النظام الدولي يرفض هيمنة قوة واحدة عليه، وبدأ الحديث عن تحوله إلى نظام متعدد

الأقطاب أو ما يطلق عليه نظام "اللاقطبية" حيث ستسيطر العديد من القوى على النظام ولن تستمر هيمنة الولايات المتحدة. (راشد،2013 :18-19).

منذ وصول "بوتن" للسلطة عام (2000) كان هدفه الرئيس يتحدد بالارتقاء بروسيا إلى مستوى شريك أساسي للغرب في التوازنات العالمية؛ لذا انطلقت سياسة بوتن الخارجية من مقاربة مفادها أن لروسيا خصوصية كقوة كبرى، فهي تمتاز جغرافيا بمساحة شاسعة تربط بين أوروبا وآسيا، ولذلك فتوسع الغرب في مجال نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق ،تظنه روسيا تهديدا وتدخلاً خارجياً، والسيطرة على هذه المناطق من قبل الغرب يهدد الهوية "الأوروواسيوية" لروسيا ،وتقلص من دورها العالمي والإقليمي، وفي حال عجزها عن الحفاظ على مناطق نفوذ الاتحاد السوفييتي السابق، تؤكد عجزها أن تكون قوة عظمى. (فرج، 2016). شكلت عدة أزمات دولية وإقليمية قناعات لدى المجتمع الدولي أن روسيا لم تعد قوة عظمى يمكن الركون إليها من قبل حلفائها، وقد عزز هذا الرأي أزمة الخليج الثانية عام (1990) ثم احتلال العراق عام (2003) ثم أعقب ذلك الضربات الجوية لليبيا وإسقاط نظام معمر القذافي. إلا أن الأزمة السورية حملت موقفا روسيا مماثلا لدور الاتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة. فوقفت بقوة إلى جانب حليفها الاستراتيجي المُهم وموطئ القدم الأخير لها في الشرق الأوسط. (الشيخ، 2014).

ترى روسيا أن الولايات المتحدة تسعى إلى مزيد من بسط هيمنتها على المنطقة، وذلك بهدف الحد من التعاون الروسي الأسيوي في مختلف المجالات، وكذلك تقسيم منطقة الشرق الأوسط إلى كيانات ضعيفة تبقى تحت سيطرتها، وإضعاف الدول الإقليمية وإخراج سوريا من المعادلة الإقليمية كما أُخرج العراق عام (2003) ويتبع ذلك إخراج إيران في وقت لاحق. (الشيخ، 2014).

لقد كشفت الأزمة السورية عن الدور الروسي الفاعل في المنطقة، ومثلت المبادرات التي اتخذتها روسيا مثل المبادرة التي تقدمت بها لتدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة الأمريكية لسوريا وعقد مؤتمر جنيف والأستانة، وتخفيف ذلك من احتمالية نشوب حرب مدمرة في المنطقة. هذه المبادرات مثلت بمجملها وفرضت حضورًا تمكن من إقناع المجتمع الدولي والإقليمي بالرؤية الروسية والتي تؤكد فيه أن الإنتقال السلمي للسلطة هو الطريق الوحيد لإنهاء الأزمة السورية. لقد أثبتت روسيا مكانتها قوة كبرى ومؤثرة دوليًا وإقليميًا، وأنها قادرة على الدفاع عن مصالحها وعن حلفائها وبقدرتها على اتخاذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية. (الشيخ، 2014).

ولعل من النقاط المهمة في سياسة روسيا الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، هي إعادة تعريف علاقات روسيا مع الولايات المتحدة الامريكية. كانت نظرة الولايات المتحدة لروسيا عقب انتهاء حقبة الحرب الباردة، أن روسيا دولة إقليمية وليست دولة عظمى كما صرح بذلك الرئيس الامريكي أوباما إذ قال: "روسيا قوة إقليمية تهدد بعضاً من جيرانها المباشرين ليس من منطلق القوة وإنما من منطلق الضعف". إلا أن بوتن انتقد وجهة نظر أوباما بقوله: "أنه لا يتفق مع من يقول إن روسيا دولة إقليمية كما أنه لا يتفق معه على تميز الأمة الأمريكية". (عمارة ،2016). إن هذه النظرة من الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا فرضت على صانع القرار الروسي إعادة النظر بتعريف العلاقات مع الولايات المتحدة في سعيها للبحث عن دورها الذي فقدته. (عواد ،2010). ومنذ تفكك الاتحاد السوفييتي يمكن رصد من مرحلتين للعلاقات الروسية الأمريكية:

المرحلة الأولى: ابتدأت من عام (1990) وحتى عام (1999) وهي مرحلة تخلى الروس فيها عن الأيديولوجية، وانظموا إلى الرأسمالية الغربية طمعا في تحقيق مكاسب اقتصادية. وبذات

الوقت إتجه الأوروبيون إلى الشيوعيين السابقين بعقود تجارية وطمعًا في ضم بعض الدول للاتحاد الأوروبي مثل جورجيا وأوكرانيا. (ترينين ،2008: 22).

في هذه المرحلة أظهرت السياسة الخارجية الروسية اهتماما كبيرًا بالدول الغربية وسعت بقوة لبناء علاقات سياسية واقتصادية معها، وفي الجهة الأخرى كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية يرى أن روسيا لم تعد قوة عظمى وأن العالم اليوم تقوده الولايات المتحدة الامريكية، وأن روسيا قد خسرت الحرب الباردة واستمرت بمحاولات إضعافها والوصول إلى مناطق نفوذها في آسيا الوسطى وبحر قزوين. ورغم محاولات روسيا التقارب مع الغرب إلا أن سياسة الولايات المتحدة بقيت عدائية ولم تحقق روسيا ما تطمح له من مصالح، مما دفع بها إلى محاولة بناء علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية على أسس جديدة. (نصار، 2008: 29).

المرحلة الثانية بدأت من العام (2000) ولا زالت قائمة أي منذ انتخاب "بوتن" على رأس السلطة في روسيا. يُعد" بوتن" نمطًا للقادة الروس الذين قادوا الاتحاد السوفييتي منذ نشأته والذين آمنوا بأنه متفوق وأنه قوة عالمية ذات نفوذ وحضور على الساحة الدولية، وتزامن وصوله للسلطة مع وصول قيادة الى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وصفت بالمتشددة تجاه العالم وتنظر للعالم المخالف لمبادئها نظرة عدائية، فلذلك إختلفت القيادتان في كثير من النقاط ونتيجة للخلاف بينهما طغى على العلاقة بينهما التنافس وقد حققت بعض القوى الدولية فائدة من هذه الحالة مثل إيران ويما يتعلق بملفها النووي. (عواد، 2010).

تناقض وتصارع المصالح بين القوى الدولية ظهر واضحًا من خلال الأزمة السورية، فسوريا لم تكن مهمة لروسيا والولايات المتحدة والغرب نتيجة لما تملكه من ثروات أو موقع إستراتيجي فحسب، لكن تكمن الأهمية باختلاف أهداف الأطراف الدولية الفاعلة ؛ فالولايات المتحدة وأوروبا يسعيان للتأثير في الأزمة لعدة أسباب منها تأمين إمدادات الغاز ويكون ذلك بالوصول الى

غاز إيران ،وغاز بحر قزوين، وغاز قطر، لوضع حد لتحكم روسيا في هذا القطاع المهم وما تسببه هذه السيطرة الروسية من تهديد للأمن الاقتصادي الأوروبي ،وأيضا كان أمن إسرائيل حاضراً من ضمن المصالح التي يجب أن تؤخذ بالحسبان من قبل الأطراف جميعها ، ومنها أيضا الحفاظ على علاقاته مع حلفائه القدامى وبناء علاقات جديدة مع دول مثل ليبيا وسوريا، وروسيا من جانبها تحاول تعطيل هذه المشاريع وفرض نفسها كطرف فاعل في أي ترتيبات في المنطقة ؛ لذلك ساهمت مصالح القوى الدولية الفاعلة في تعقيد الأزمة السورية. (كيلو، 2014).

في مقابل الدور الأمريكي والأوروبي نجد هناك الدور الروسي الصيني، واللتان تسعيان إلى لعب دور حيوي في مرحلة تشكيل النظام العالمي الجديد. إن امتناع روسيا عن التصويت على قرار (1973) بخصوص ليبيا والقاضي بحظر الطيران والذي أدى الى إسقاط حليفها" القذافي" رأت فيه درسا ينبغي أن تتعلم منه لما مثلته خسارتها لحليف مهم في المنطقة من انعكاس سلبي على نفوذها وعلى مشاريعها الاقتصادية في ليبيا، ولذلك استخدمت حق النقض في كل القرارات التي صدرت بحق سوريا.

الشرق الأوسط هو منطقة مجاورة لحدود روسيا ،وهو من ضمن المراحل الأولى من تنفيذ إستراتيجية طويلة الأجل والتي بدأت بترتيب الأوضاع الداخلية ثم امتدت إلى الجوار الروسي القريب والمتمثل ببناء علاقاتها مع الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفييتي السابق ومن ثم التوسع باتجاه الشرق الأوسط والذي يبدو أنه لن يكون المرحلة الأخيرة اعتمادًا على محاولات التقارب مع الصين، كل ذلك في محاولة للعودة بنفسها إلى المكانة القوية والتأثير الذي كانت تملكه بالمنطقة أثناء الحرب الباردة ،وتعمل روسيا على تقويض نفوذ الولايات المتحدة الموجود منذ أمد بعيد في منطقة الشرق الأوسط وإعادة هيكلة النظام الإقليمي وفقاً لما يحقق مصالحها. (المكاحلة ،2017).

من الناحية السياسية أيضا، يبدو أن روسيا نجحت في جمع أطراف متناقضة ومختلفة في توجهاتها على الساحة السورية ،فروسيا تتفق مع إيران في عدة ملفات منها ضرورة بقاء" الأسد" في الحكم والمحافظة على نظامه، وكذلك يتفق الطرفان على الحد من نفوذ الولايات المتحدة الامريكية .وكذلك تمكنت روسيا من احتواء تركيا التي ترى أن" الأسد " هو جزء من الأزمة وليس من الحل وتمكنت روسيا من الحد من مخاوف تركيا الأمنية التي تتمثل بشكل أساسي بخشيتها من قيام كيان كردي على حدودها وخشيتها من النفوذ الإيراني في المنطقة، فغضت الطرف عن توغل القوات التركية في شمال سوريا، وهذا كان عامل قلق للجانب الإيراني أيضا، يضاف الى ذلك المخاوف الإسرائيلية من الأعداد الكبيرة للإيرانيين في سوريا، والتي تطالب إسرائيل بمغادرتهم فور إنتهاء الحرب ،ومن الأطراف التي لديها مخاوفها الأطراف العربية مثل الخليج العربي التي ترى دوله في التمدد والنفوذ الإيراني تهديدا لأمنها القومي .لقد استطاعت روسيا بناء تفاهمات مع جميع هذه الأطراف بما يخدم مهمتها في سوريا ويخدم أهدافها السياسية. (اشطو، 2017).

ثانيا: الاهداف الاقتصادية:

إلى جانب الأهداف السياسية هناك أهداف اقتصادية تسعى روسيا إلى تحقيقها. وتعدُّ سوريا قاعدة مهمة للمصالح الاقتصادية والعسكرية الروسية كونها آخر موطئ قدم لروسيا في الشرق الأوسط.

تنوعت المصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا. وأبرز مظاهر التعاون بينهما كان في قطاع الطاقة ثم في مبيعات السلاح. وُقع اتفاق للتعاون الإقتصادي بين البلدين عام (2005) وأبرز ما فيه هو القرار بشطب حوالي (73%) أي ما يعادل (9.5) مليار دولار من الديون الروسية المستحقة على سوريا والتي قدرت بحوالي (13) مليار دولار. بلغ حجم التبادل التجاري عام (2010) حوالي مليار دولار، في حين ارتفع بعد الأحداث في سوريا إلى(2) مليار دولار وتقف

الحرب الدائرة عائقا في زيادة التبادل التجاري. (سوغولوف، 2017). أما الاستثمار في مجال الطاقة فقد حظي باهتمام كبير لدى الجانب الروسي وذلك للرؤية الروسية لسوريا في مجال الطاقة التي تستند على قناعتين الأولى أن قطاع الطاقة السورية يوفر فرص للشركات الروسية وخاصة في مجال البنية التحتية، لذا وقعت عقود استثمار بقيمة(1.6) مليار دولار في هذا القطاع. كما وقعت شركة "سيوز نفتا غاز" الروسية عام(2013) عقود للتنقيب عن الغاز والنفط مقابل السواحل السورية يمتد ل(25) عاما، إن روسيا لا تخشى من منافسة سورية لها في سوق الطاقة العالمي حاليا، فإسهام سوريا في الطاقة العالمية من النفط لا يتجاوز (0.2%) وباحتياطي يقدر ب(2.5) مليار برميل، ومن الغاز الطبيعي (8.95) مليار وهو لا يكاد يكفي حاجتها المحلية علما أن هناك مؤشرات لكميات ضخمة قبالة السواحل السورية تسعى روسيا للاستثمار فيها، (سوغولوف ،2017). وثانيا ترى روسيا أن الموقع الاستراتيجي لسوريا يجعل منها ممرا محتملا لخطوط نقل الغاز الى أوروبا عبر تركيا أكثر منها مزودا له مما يهدد سيطرتها على سوق الغاز الأوروبي والذي تتجاوز حصة روسيا فيه (64%) لذلك تفضل روسيا أن تكون شريك للجانب السوري في تطوير هذا القطاع بدلًا من منافسته في المستقبل. (السعدي،2015).

فيما يتعلق بتجارة السلاح فتعد سوريا مستوردًا رئيساً للأسلحة الروسية كونها لا تستخدم إلا المنظومة الشرقية في تسليح قواتها. لقد بلغ حجم مبيعات روسيا من السلاح لسوريا عام (2010) حوالي(1.5) مليار دولار فيما تقدر قيمة صفقات التسلح لعام(2011) ب (6) مليارات دولار. (مدني،2015). وفي مقابلة أجرتها وكالة "سبونتك" مع الرئيس السوري بتاريخ (30\3\2016) وفي إجابته عن صفقات التسليح قال: "نحن نركز على الأسلحة التي نحتاجها لمكافحة الإرهابيين، أما الأسلحة الاستراتيجية فلا ضرورة للتركيز عليها في مثل هذه الحروب" واضاف "أما بالنسبة للحجم لنقل حجم العقود بالمعنى المالي فنحن لا نعلن عادة عن حجم هذه العقود". وهذا يجعل من

الصعب الحصول على رقم دقيق بخصوص ما يعود على الاقتصاد الروسي جراء التدخل في الأزمة السورية من عوائد مبيعات السلاح رغم أنه من المتوقع أن تكون الأرقام كبيرة.

ثالثا: الأهداف العسكرية والأمنية: لقد أصبحت الأرض السورية ساحة للصراعات السياسية التي تحولت الى صراعات عسكرية، فالنظام السوري يقاتل وإلى جانبه عدد من التنظيمات المسلحة أبرزها "فيلق القدس الإيراني" و"حزب الله اللبناني" وعدد من المليشيات الشيعية العراقية، وفي طرف المعارضة "الجيش الحر" وعدد من التنظيمات المسلحة المعارضة، وكذلك "جبهة النصرة وداعش"، يضاف إلى ذلك قوات سوريا الديمقراطية الكردية. وسعياً لتحقيق مصالحها التي لم يكن من الممكن تحقيقها إلا بتدخلٍ عسكريٍ، قامت روسيا بتاريخ (30أيلول 2015) بتوجيه ضربات جوية لمواقع المعارضة السورية معلنة انخراطها العسكري في الأزمة السورية. لروسيا مصالح قومية بسوريا تريد المحافظة عليها، ومن هذه المصالح القواعد العسكرية سواء القاعدة البحرية في" طرطوس" والتي تعد المنفذ الوحيد للبحرية الروسية على مياه البحر المتوسط الدافئة، وقد وقعت روسيا وسوريا اتفاقية في كانون ثاني (2017) تقضي ببقاء هذه القاعدة لمدة(49) عاما، وقامت بتطويرها بحيث تستطيع خدمة الأساطيل الروسية. والقاعدة الجوية في "حميميم" في اللاذقية والتي تنطلق منها الطائرات الروسية لتنفيذ مهام قتالية. (العبيدي ،2017). ومن هذه المصالح أيضا مساعدة النظام السوري على الصمود حتى تتمكن روسيا من تحقيق نجاح دبلوماسي تسعى اليه، كما تهدف أيضا من وراء هذا التدخل إلى تعطيل أي تدخل عسكري غربي أو حتى إقليمي لإسقاط النظام، وإضافة إلى ما سبق، تبتغي من وراء هذا التدخل تعزيز وضعها السياسي بحيث لا يتم اتخاذ أي قرار في سوريا دون أن يكون لها دور فاعل فيه. (بشارة،2015).

إن صانع القرار الروسي يؤمن أن الوجود العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وكذلك محاولات توسيع حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق يجعل خطوط مواجهة روسيا مع الغرب

قريبة من الحدود الروسية، وفي ذلك هدف من أهداف التدخل العسكري في الازمة السورية تتوخى روسيا تحقيقه وهو إفشال هذه المحاولات للإقتراب من حدودها والمحافظة على عمق استراتيجي يحفظ لها أمنها القومي. (جاسم، 2015).

ولعل الدافع الأمني شكّل جانبًا مهمًا من دوافع التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية فأعداد الروس التي تقدر بالآلاف والذين يقاتلون في صفوف داعش والفصائل المسلحة الأخرى يشكل هاجسًا للأمن الروسي فيما لو عاد هؤلاء إلى بلدانهم وإلى الداخل الروسي.

إن فرق القوة بين روسيا والولايات المتحدة دفعها للبحث عما يقلل من هذا الفرق فبدأت بالبحث عن أحلاف ومحاور تعزز من نفوذها وتغطي جانب من جوانب ضعفها، وهو ما وجدته في تحالفها مع بعض دول الشرق الأوسط مثل سوريا وإيران وتركيا، وأرادت من وراء التدخل العسكري في سوريا نقل خطوطها الدفاعية إلى مناطق بعيدة تقع ضمن نفوذ دول الغرب، وذلك لتعزيز أمنها القومي.

كانت الأزمة السورية سببا في انقسامات دولية وإقليمية، الأمر الذي منح روسيا مساحة أكبر من حرية المناورة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، فاعتمدت سياستها عدة مسارات؛ ففي الأمم المتحدة تستخدم حق النقض في وجه الولايات المتحدة، وعلى الساحة السورية تتدخل في المعارك كلما ضعف موقف النظام. فلذلك ستكون مشاركتها فاعلة في صوغ الحل النهائي للأزمة السورية التي يبدو أن جميع القوى الدولية الفاعلة لا تستعجل الحل فيها.

الفصل الخامس

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

الخاتمة

منذ توليه السلطة في آذار (2000) نادى "بوتن" بضرورة وجود نظام دولي متعدد الأقطاب وإعادة رسم خارطة التحالفات الدولية، بعد خروج بلاده من الارتباك الداخلي الذي عانت منه بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وما تعرضت له مكانتها الدولية من تراجع، ولأهمية التعددية القطبية كمطلب أساس بالنسبة لروسيا فقد ضمّنه الرئيس الروسي في مفهوم السياسة الخارجية الروسية الذي صدر في عام (2000) في مسعىً منه لوقف انهيار الدور العالمي لروسيا، وقد شاركت الصين روسيا في هذا التوجه. ولعل انخراط روسيا في الشرق الأوسط، يأتي استجابة لهذا التوجه، ومن الواضح أنها قد صاغت إستراتيجية طويلة المدى في المنطقة، وتريد انخراطا نشطًا وجوهريًا، فالدوافع الروسية المتعلقة بالاقتصاد واستقرار داخلها الأمني ومكانتها على الساحة الدولية لا زالت قائمة وتنمو، وهي تسعى إلى استغلال تراجع دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

تستغل روسيا أحداث الشرق الأوسط من أجل إعادة ترسيخ صورتها كقوة كبرى، مستفيدة من قوتها العسكرية الحديثة، ومنتفعة لحد بعيد من الأزمة السورية، على خلفية موقف الولايات المتحدة والغرب وسياستهما المرتبكة تجاه أحداث سوريا. ومن الواضح أنها حققت نجاحات في ملف الأزمة السورية، لكن من المحتمل عدم استطاعتها تحويل هذه النجاحات إلى قوة إستراتيجية في ظل إحتمالية استمرار الثورة السورية إلى مدى طويل.

إن القوى الفاعلة في الشرق الأوسط هي من يساهم في إنجاح الدور الروسي أو يقيده في المنطقة وليست روسيا، واستناداً إلى إحتمالية تبدل مواقف القوى الفاعلة الإقليمية والدولية فمن المحتمل ألّا تستطيع روسيا الاحتفاظ بمكاسبها التي حققتها؛ ولذا ينبغي لها أن تعمل على تأسيس علاقات دبلوماسية تبنى على علاقات ومصالح اقتصادية في مجالات حيوية مثل الطاقة والأسلحة تكون لها عوائد يستفيد منها كل الأطراف الفاعلة وتشكل قيمة ينبغي الحفاظ عليها من قبل الجميع.

الاستنتاجات

إن دراسة الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط وما تشهده من تأثير للحضور الروسي فيها وخاصة تدخلها في الأزمة قد قادنا إلى استخلاص جملة نتائج:

– كان لشخصية بوتن دوراً فاعلاً في عودة الحضور الفاعل لروسيا على الساحة الدولية والذي استطاع أن يوظف الاقتصاد الروسي والقوة العسكرية للعب دور مؤثر في عودة روسيا للساحة الدولية كقوة عظمى مدفوعا بإمكاناتها في مجال الطاقة بشكل أساسي الأمر الذي أسهم في نهضة القوة العسكرية.

– انطلقت الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط اعتمادا على خدمة المصالح القومية الروسية، وخاصة أن الشرق الأوسط يعد من أكثر مناطق العالم استيرادا للسلاح، رغم صعوبة المنافسة مع الولايات المتحدة في المنطقة بهذا المجال.

– وجود الولايات المتحدة في دول الجوار الروسي مثل افغانستان ودول آسيا الوسطى، ومحاولات حلف شمال الأطلسي بالتوسع نحو الشرق أثار القلق لدى صانع القرار الروسي بأن الولايات المتحدة تسعى لتطويق روسيا مما دفعه إلى الأمام فأوجد نفسه في الشرق الأوسط لإبعاد خطوط المواجهة عن حدوده المباشرة.

– قامت الإستراتيجية الروسية على التوجه الواقعي في وضع أهدافها القومية وألغت الأيديولوجية السابقة التي كانت الأصل في صوغ سياستها.

– تمكنت روسيا من بناء تفاهمات مع القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، سواء تلك التي تعادي الولايات المتحدة مثل إيران أو تركيا التي تنتمي لحلف شمال الأطلسي أو مع تلك التي تدور في فلك السياسة الامريكية مثل السعودية.

– هناك ترابط بين الأمن القومي الروسي وأمن الشرق الأوسط، فانتشار الإرهاب في الإقليم يهدد الأمن الروسي في حال وصول هذه الجماعات للدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي السابق، بسبب الجوار مع الشرق الأوسط.

– أسهم التدخل الدولي والإقليمي في إطالة أمد الأزمة السورية وتعقيدها، والتدخل الروسي فيها حكمته مصالح روسيا القومية فقط، ومنها: الخوف على القاعدة البحرية لروسيا في "طرطوس" وما تمثله من أهمية إستراتيجية، ورغبتها في أن يكون لها دورٌ مؤثرٌ في تشكيل المنطقة مستقبلا حفظًا لمصالحها، وسعيها لإيجاد تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق أخرى مثل أوكرانيا.

–تمكنت روسيا من خلال تدخلها في الأزمة السورية من ابقاء مؤسسات الدولة السورية متماسكة والمحافظة عليها وحمايتها من الانهيار مثلما انهارت مؤسسات الدولة الليبية عام (2011) وقبل ذلك انهيار مؤسسات الحكم في العراق عام(2003).

–استطاعت روسيا المحافظة على نظام "بشار الاسد " قائمًا ومنعت القوى الداخلية والاقليمية والدولية من تكرار ما حصل في بلاد عربية أخرى وهي (مصر، ليبيا، اليمن، تونس) وتغلبت على محاولات الاطاحة برأس النظام مما يفتح مجالا للتساؤل: هل بمقدور القوى الدولية مستقبلا تكرار تغيير أنظمة الحكم اعتمادا على تأجيج ثورات شعبية، أو هل ستنجح الشعوب بتغيير أنظمتها السياسية معتمدة على دعم القوى الدولية؟

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

- بناء نظام إقليمي في الشرق الأوسط يعظم مصالح الشعوب على مصالح الأنظمة الحاكمة والأنظمة الدولية الفاعلة.

- بناء علاقات مع روسيا الاتحادية لا يكون محصورا في قضية معينة مثل القضية الفلسطينية أو القضية السورية، بل فتح المجال لروسيا للعب دور فاعل في كل القضايا للتخفيف من تأثير دور الولايات المتحدة السلبي في قضايا المنطقة.

- أن يكون الأساس الذي تبنى عليه العلاقات بين دول منطقة الشرق الأوسط وروسيا على أنها دولة عظمى لها مصالح استراتيجية في المنطقة، وليس مؤثرًا خارجيًا يستخدم في سياسة الدول لأهداف آنية.

- التعاون الأمني مع روسيا وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب وعدم جعل الشرق الأوسط سببًا في تهديد الأمن القومي الروسي.

- التزام دول الشرق الأوسط الحياد في صراع روسيا مع الولايات المتحدة والغرب، وعدم الإنخراط في المقاطعة المفروضة عليها.

قائمة المراجع والمصادر

المصادر:

المعجم الوجيز (1999) مجمع اللغة العربية.

المراجع العربية:

أولا: الكتب:

-الوتري، أحمد ابراهيم (2012) **مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط**، سلسلة بحوث ورسائل جامعية، عدد24دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.

-آزاد، علي وآخرون(2013)، **خلفيات الثورة دراسات سورية**.ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-الإمارة، لمى مضر (2009). **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**. ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

-باروت، محمد(2012) **العقد الأخير في تاريخ سوريا: جدلية الجمود والإصلاح**.ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

-باسم، راشد(2013)، **المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**. سلسلة أوراق، عدد 9، الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية.

-بشارة، عزمي(2013) **سورية: درب ألآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**.ط1، القاهرة مكتبة مدبولي.

-التكريتي، هاشم(1990) **المسألة الشرقية، المرحلة الأولى 1774-1856**، ط1، بغداد، بيت الحكمة.

-التكريتي، هاشم(2015) **مقدمة في تاريخ روسيا الحديث (قيام الدولة الروسية وبداية توسعها)**. ط1، بغداد مكتبة عدنان للنشر والتوزيع.

-حسين، غازي (2015)، **الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية**. ط1، دمشق، اتحاد الكتاب العرب.

-الربيعي، ولاء(2016)، **الخطاب الدعائي الامريكي ازاء الشرق الاوسط دراسة تحليلية**.ط1، عمان، دار غيداء للنشر.

-زيدان، ناصر(2013)، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**. ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

-سمولانسكي أوليس، وبتي سمولانسكي**(2016)، كتاب الاتحاد السوفيتي والعراق: السعي السوفيتي من أجل النفوذ**. واشنطن، دار ديوك للنشر.

-شمعون، بيريز(1994) **الشرق الاوسط الجديد**، ط1، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع.

-عبد الوهاب، علاء(1995)، **الشرق الاوسط الجديد سيناريو الهيمنة الاسرائيلية**. ط1، مكتبة بن سينا للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة.

-عمايرة، هاني(2012) **الطاقة وعصر القوة**. ط1، عمان دار غيداء للنشر.

-العودات، توفيق(2012) **الضحية الكبرى، الصراع الإستراتيجي للقوة العظمى** (في الشرق العربي). دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

-فهمي، عبد القادر محمد(2014) **مدخل الى دراسة الاستراتيجية**، ط2، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

-قرم، جورج (2010)، **تاريخ الشرق الاوسط من الازمنة القديمة الى اليوم**.ط1، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

-قلعجية، وسيم (2016)، **روسيا الاوراسية زمن فلاديمير بوتن**.ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم.

-الكعكي، يحيى(1986) **الشرق الاوسط والصراع الدولي-دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع**.ط1، بيروت دار النهضة للنشر والتوزيع.

-لنشوفسكي، جورج(1964) **الشرق الأوسط في الشؤون العالمية**. ترجمة جعفر الخياط، بغداد، مكتبة دار المتنبي.

-نعمة، كاظم (2016)، **روسيا والشرق الاوسط بعد الحرب الباردة فرص وتحديات**.ط1، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

-نعمة، كاظم(2013) **روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة**.ط1، عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع.

-هارت، ليدل(1967)، **الاستراتيجية وتاريخها في العالم**. بيروت، دار الطليعة.

-واكيم، جمال (2011)، **صراع القوى الكبرى على سوريا**.ط1، بيروت، دار المطبعات للنشر والتوزيع.

-وهب، علي(2013) **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط: التآمر الأمريكي الصهيوني**.ط1، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.

ثانيا الدوريات العلمية:

-عبد البديع، أسماء أحمد (2016)،"القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى" (2000-2015). **المركز الديمقراطي العربي.**

-بوناب خولة، رملي فهيم (2018)، "السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة: دراسة في المنطلقات الفكرية والنظرية)". **جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية.** (12)،87

-الجبوري، معتز(2016)، "التفاعلات الدولية إزاء الأزمة السورية". **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية،** ع:5.

-جودت، جلال (2012)،"موقف الاتحاد السوفييتي من العدوان الاسرائيلي على مصر يوم 5حزيران1967"، **مجلة آداب الفراهيدي (13).**

-الحمداني، سعد(2012)، "العلاقات الروسية الإيرانية 2003-2010 "**المجلة السياسية الدولية.** العراق ع21.

-الخير، سامر(2016)،"بيانات وقرارات الجامعة العربية بخصوص الازمة السورية"، **المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الراي.**

-السعدون، حميد(2009)،"الدور الدولي الجديد لروسيا "، **مجلة الدراسات الدفاعية،** ع42، بغداد.

-سلامة، ممدوح(2018)،"أسطورة عصر ما بعد النفط". **مجلة السياسة الدولية،** ع212.

-الشيخ، نورهان (2010)،" محددات وافاق العلاقات الروسية العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين". **مجلة دراسات شرق اوسطية.** (53).

-الشيخ، نورهان (2011)،" مصالح ومعطيات ...السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية". **مجلة السياسة الدولية،** (186).

-الشيخ، نورهان (2014)،"الخيار المتردد هل تصبح الطاقة سلاحا روسيا لاستعادة المكانة الدولية؟". **مجلة السياسة الدولية**(196).

-الشيخ، نورهان(2017)،"الاستراتيجية الروسية في الشرق الاوسط حدود وملامح التغيير **"مجلة السياسة الدولية،**52، (209)، 94-96.

-الشيخ، نورهان (2017)،"العلاقات الروسية الايرانية تكتيكية ام استراتيجية ". **مجلة اراء حول الخليج**. (124)

-الطحلاوي، أحمد عبد الله (2014)،"استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، **المركز العربي للبحوث والدراسات.**

-عبد الجبار، فراس(2008)،"الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في مشروع الشرق الأوسط الكبير". العراق، **مجلة الفتح**، ع36.

-عبد العزيز، الراوي (2008)،"توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة **"دراسات دولية**. (35)،159.

-عبد الناصر، لقمان(2016)،"دوافع التدخل الروسي في الأزمة السورية". **مجلة جامعة التنمية البشرية**، بغداد، مج،2، ع:4.

-العزي، خالد (2013)، "الاسلام السياسي وفق السياسة الروسية"، **مركز المسبار للدراسات والبحوث**، الامارات العربية (ابوظبي)، دراسة من كتاب الإسلام في روسيا التاريخ والآفاق.

-العروسي، محمد عصام (2017)، "الاستراتيجية العسكرية الروسية إزاء الشرق الأوسط في ظل الأزمة السورية."**مجلة العلوم السياسية والقانون**، (2)، المركز الديمقراطي العربي.

-كيلو، ميشيل(2014)،"رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الأزمة السورية ". **السياسة الدولية**، مج (49): 195.

-مبروك، شريف(2017)،"روسيا في المنطقة العربية طموح استراتيجي ومطامع جيوسياسية". مجلة **شؤون عربية**. (173).

-مجدان، محمد (2015) " سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**. (47)44.

-محمد، صافيناز(2014)"الإرادة الغائبة: آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف 2"، **السياسة الدولية:** ع 196.

-مصطفى، علوي(2016)" خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**. (204).

-نصار، وليم(2008)،"روسيا كقوة كبرى". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية.ع،20.

-الهباسي، خالد(2013)، "التنافس الدولي وأثره على العالم العربي "، **مجلة الشؤون العربية**، (153).11.

-وهيب، حسين (2010)،"استراتيجية الادارة الامريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط "، **مركز الدراسات الدولية، بغداد** (46).51.

-يونس، محمد(2016) "رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، مج(52) ع 203.

ثالثا الرسائل العلمية:

-أبو مصطفى، سهام(2015). **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية،2011-2013**. (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الازهر، غزة.

-بن فاضل نصيرة، عبداوي اميرة(2015). **الاستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في فترة الحراك العربي، دراسة حالة سوريا**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

-رحمون، هنده(2016). **السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتن إعادة إحياء الدور العالمي،** (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

-عبد الرزاق، بوزيدي(2014). **التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط2010-2014.** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.

-عبد الغفار، عامر(2015). **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين من 2011-2014،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

-نجاة، مدوخ(2015). **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة،** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رابعا: المواقع الالكترونية:

-أبو هلال، فراس(2011) الموقف ألإسرائيلي من الإنتفاضة السورية. **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية. على الموقع الإلكتروني:**

https://www.dohainstitute.org/.../THE_ISRAELI_POSITION_TOWARDS_THE_SYR

-أسماء، أحمد عبدالبديع (2016). القيادة السياسية والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى (2000-2015). **المركز الديمقراطي العربي.** على الموقع الالكتروني:

https://democraticac.d

-أشطو، سهام(2016) التدخل التركي يخلط الأوراق في سوريا: هل باعت واشنطن الأكراد لتظفر بالحليف التركي؟ **دويتشة فيلة، على الموقع الالكتروني:***syria.alsafahat.net*

-الياس، سامر(2016) التدخل الروسي في سوريا، الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة. **مركز الجزيرة للدراسات.** على الموقع الإلكتروني:

http://www.aljazeera.net

–أيمن، عمر (2017) تكتل اقتصادي روسي ايراني في مواجهة العقوبات الامريكية. جريدة النهار. على الموقع الإلكتروني:https://www.annahar.com/.../710737

–بالونش، فابريس(2017) هل تحل الاستانة محل جنيف في عملية السلام السورية؟ معهد واشنطن، المرصد السياسي،2754. على الموقع الإلكتروني:

www.washingtoninstitute.org/...analysis/.../will-astana-displace-geneva-in-the-syrian-p

–بشارة، عزمي(2015) روسيا أصبحت المقر الأول لأي حل في سوريا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. على الموقع الإلكتروني:

https://www.dohainstitute.org/.../Doha_Meeting_Highlights_the_Global_and_Region a

–بورشفسكايا، آنا(2013) مصالح روسيا الكثيرة في سوريا، معهد واشنطن. على الموقع الالكتروني: www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria.

–بورشفسكايا، أنا**(2016) روسيا في الشرق الاوسط الدوافع–الاثار –الآمال.** على الموقع الإلكتروني:

idraksy.net/wp-content/uploads/2016/03/Russia-in-Middel-East01

–بورشفسكايا، أنا(2016) نضوج العلاقات الاسرائيلية–الروسية. معهد واشنطن. على الموقع الإلكتروني: *www.washingtoninstitute.org/ar/policy.../the-maturing-of-israeli-russian-relations*

–تاكاشيفا، واخرون(2015) السياسة الخارجية الروسية في السياقين التاريخي والحالي. مؤسسة راند. على الموقع الإلكتروني:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/.../PE100/.../RAND_PE144z1.arabic.pdf

-جلال، الورغي(2015) الأزمة الروسية التَّركية محددات التاريخ والجغرافيا والتطلعات لأدوار جديدة. **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة. على الموقع الإلكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/profile/151008142418359.htm

-جيفري، وايت(2011) المارضة المسلحة ضد الاسد "الجيش السوري الحر "تحليل السياسات، معهد واشنطن. على الموقع الإلكتروني:

www.washingtoninstitute.org/ar/policy.../asads-armed-opposition-the-free-syrian-arm

-جيمس سلادن، واخرون(2017)"استراتيجية روسيا في الشرق الاوسط". على الموقع الإلكتروني:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/.../RAND_PE236z1

-الجزيرة نت (2012) هكذا بدأت الثورة في سوريا. على الموقع الإلكتروني:

ww.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/5

-الجزيرة نت (2017) من جنيف 1الى جنييف 8ماذا تحقق؟ على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/

-حسين، احمد(2014) السياسات الروسية تجاه الشرق الاوسط ع52الاهرام.على الموقع الإلكتروني:*democracy.ahram.org.eg/News/795/Subscriptions.aspx*

-حماد، عبد العظيم(2015) نيكسون -1974بوتن 2015: الثابت والمتغير في السياسة المصرية. على الموقع الإلكتروني:

https://www.madamasr.com/.../2015/.../politics

-حمد، جاسم(2015) اسباب التدخل العسكري الروسي واثاره المحتملة على دول المنطقة. على الموقع الإلكتروني:www.fcdrs.com/polotics/310

-سابونينا، الينا (2016)، عودة تدريجية فرص روسيا في تغيير موازين القوى في الشرق الاوسط. على الموقع الإلكتروني:

https://www.researchgate.net/.../304269891_wdt_tdryjyt_frs_rwsya_fy_tghyyr_mwazyy

-ساتيك، محمود(2013) الأزمة السورية: قراءة في مواقف الدول العربية المجاورة. **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .**على الموقع الإلكتروني:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS.../document_F1CA7E12.pdf.

-سبوتنك عربي(2016)، التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي ل عام2016.على الموقع الإلكتروني:

https://sptnkne.ws/dV2m

-سراج، سامي(2017) التبادل التجاري بين روسيا والعالم العربي لعام 2016.على الموقع الإلكتروني:

https://sptnkne.ws/dV2m

-الزهيري، ستار (2012) اثر الإصلاح الاقتصادي في اقتصاد روسيا الاتحادية مجلة واسط للعلوم الانسانية، ع20.على الموقع الإلكتروني:

https://www.iasj.net/iasj?func=article&aId=56521

-سعيد، عبد الرزاق (2016) تركيا تخطط لزيادة التبادل التجاري مع روسيا الى 100مليار دولار. الشرق الاوسط. على الموقع الإلكتروني:

https://m.aawsat.com/.../

-سكاي نيوز عربية (2017)، تركيا تشتري منظومة س400ب2.5مليار دولار. على الرابط الإلكتروني:

https://www.skynewsarabia.com/.../1007983

-سلام، السعدي(2015) اهداف روسيا طويلة الامد في سوريا، معهد كارينجي. على الرابط الإلكتروني:*carnegieendowment.org/sada/61524*

-الشاهر، إسماعيل(2017)"المبادرات الدولية لحل الازمة السورية ". **المركز الديمقراطي العربي**. على الرابط الإلكتروني:

https://democraticac.de

-شديد، وائل(2015) نحو تحقيق تكافؤ إستراتيجي بين دول الشرق الأوسط. على الرابط الإلكتروني: عربي21، *https://arabi21.com/.../* .

-شروف، هناء(2015) القواعد العسكرية الروسية في العالم. **المركز الوطني للأبحاث واستطلاع الراي**. على الرابط الإلكتروني: ncro.sy

-شيخ، يوسف(2018) النظام يرفض ورقة قدمتها 5دول للحل السياسي بسوريا.على الرابط الإلكتروني:

https://arabic.rt.com/.../923413

-الصباغ، أشرف(2016) مغامرات إيران واوهام الاحلاف مع روسيا وتركيا وسوريا. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية. لندن. على الرابط الإلكتروني:

www.asharqalarabi.org.uk/ _*ad-id!356526*.k

- الصايغ، يزيد(2012) الموقف الصيني حيال الازمة السورية. مركز كارينجي للشرق الاوسط. على الرابط الإلكتروني:

128arnegie-mec.org/2012/02/10/ar-pub-47151

-صلاح، الدين محمود(2007) مفهوم الشرق الأوسط. على الرابط الإلكتروني:

https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/07/06/95653.htm

-عبد الرزاق، عدنان(2017) رفع القيود التجارية بين روسيا وتركيا قريبا. العربي الجديد. على الرابط الإلكتروني:*https://www.alaraby.co.uk*

-عبد العزيز، احمد(2013) التفاعلات الاقليمية حول الازمة السورية، مركز دراسات الربيع العربي. على الرابط الإلكتروني: *arabspring.code95.info*

-العبيدي، مثنى(2017) الملف السوري بين تركيا وروسيا مسيرة من الافتراق والالتقاء. على الرابط الإلكتروني:

www.washingtoninstitute.org/.../**syria**-between-russia-and-turkey-a-case-of-divergence-and-convergence.

-عماد، حسن(2018) مبيعات الاسلحة ارتفعت بأكثر من الضعف في منطقة الشرق الاوسط. على الرابط الإلكتروني:

https://www.mc-doualiya.com/.../20180312

-العربي، نادر(2013) العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا. **مؤسسة راند**. على الرابط الإلكتروني:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research.../RAND_RR258z1.arabic.pd

-عواد، هاشم(2010) التحول في العلاقات الروسية-الامريكية. حزب الاستقلال. على الرابط الإلكتروني:*www.estqlal.com/article.php?id=29338*

-العوضي، حسني(2016) السياسة الخارجية الروسية تجاه الشرق الأوسط: دراسة "الأزمة السورية – الملف النووي الإيراني. على الرابط الإلكتروني: *https://democraticac.de*

-فرج، مازن شريف(2016) توجهات القيادة السياسية الروسية وتطور الدور الروسي في النظام الدولي. **المركز الديمقراطي العربي**. على الرابط الإلكتروني:*https://democraticac.de*

-قليتش، زينب بيزا (2017) السعودية تحتل صدارة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الخام في 2016وكالة الاناضول. على الرابط الإلكتروني:https://www.aa.com.tr

قيسون، إبراهيم(2016) سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة السورية الثوابت والمتغيرات. مركز طوران، على الرابط الالكتروني:*www.torancenter.org/2016/12/27*

-كريستي، ادوارد(2016) العقوبات بعدشبه جزيرة القرم هل نجحت؟ مجلة الناتو. على الرابط الإلكتروني:

https://www.nato.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea.../index.htm.

-كوجانوف، نيكولاي(2017) العلاقات الروسية-العربية اليوم. معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الامريكية، بيروت. على الرابط الإلكتروني:

https://website.aub.edu.lb/ifi/publications/.../20160612_russia_conference_report.pdf

-كوش، عمر(2012) روسيا والأزمة السورية. مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية. على الرابط الإلكتروني:

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/30

-الكيالي، ماجد(2017) من جنيف1الى 4 مراجعة لمسلسل المفاوضات السورية. على الرابط الإلكتروني:

https://www.genevaupdates.com/archives/author/admincm/page/243

-ماغين، تسيفي (2016) التدخل الروسي في سوريا أهدافه ونتائجه. **مجلة معراخوت**، ع465، ترجمة مرعي حطيني. على الرابط الالكتروني:

www.almayadeen.net/press/israel/807352

-مجدوبي، حسين(2018) إستراتيجية بوتن: عرض حمائي للحلفاء بما فيهم العرب أسلحة مرعبة وإنتشار عسكري. **مركز ألف بوست للدراسات**. على الرابط الإلكتروني:*https://alifpost.org*

-محفوض، عقيل سعيد(2018) روسيا ازاء الازمة السورية: الدوافع والاكراهات. **مركز مداد**. على الرابط الإلكتروني:*www.dcrs.sy/*

-متروك، بن ياسر(2015) الازمة السورية وحقيقة الصراع. **المركز الديمقراطي العربي**. على الرابط الإلكتروني:*https://democraticac.de*

-مروان، المعشر (2014) سياسة الاردن الغامضة تجاه سوريا، مركز كارينجي للشرق الاوسط. على الرابط الالكتروني:

https://carnegie-mec.org/2014/06/09/ar-pub-55858

-المكاحلة، شهاب(2017) معضلة التشابك الدولي في الشرق الاوسط، الغد الاردني. على الرابط الإلكتروني:*www.alghad.com/articles/1700162*.

-الناظر، عمرو(2011) الاداة العسكرية في صنع السياسة الخارجية بالتطبيق على (الحرب الروسية على جورجيا حول ابخازيا واوسيتيا الجنوبية، اغسطس 2008). **على الرابط الإلكتروني**: *www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285750*

-نيكيتا، سوغولوف(2017) الاهداف الطاقوية لروسيا في سوريا، معهد واشنطن. على الرابط الإلكتروني:www.washingtoninstitute.org/ar/.../russias-energy-goals-in-syria

-وليد، عبد الحي (2012)، محددات السياستين الروسية والصينية من الازمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات. على الرابط الإلكتروني:

studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/04/20124314543996550.ht

-ونوس، مالك(2015) روسيا إقتصاد السلاح. العربي الجديد. على الرابط الإلكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/opinion/8b3136ff-cc82-4bac-9b57-5c019dc2c2f4

-ياسر، مي(2017) العلاقات الروسية الإسرائيلية في عهد بوتن في الفترة من 2000-2016. المركز الديمقراطي العربي. على الرابط الإلكتروني:

https://democraticac.de

-يعقوب، مريم(2016) تأثير الصعود الروسي على العلاقات الروسية خلال فترة بوتن وأوباما. **المركز الديمقراطي العربي**. على الرابط الإلكتروني:

https://democraticac.de

خامسا: المراجع الاجنبية:

Books:

-Anna Borshchevskaya *and* Philip Gordon (2016)، **Putin's Middle East Policy**: **Causes and Consequences**، Washington institute. *www.washingtoninstitute.org.*

-Andrej Kreutz(2007**) Russia In The Middle East: friend or foi.**Westport، fp، usa، -149

-Bruno Maçães, "Russia's New Energy Gamble: Russia Seeks to Position Itself as a Leader among Energy-Producing Equals in Eurasia", The Cairo Review of Global Affairs, No. 28, Winter 2018, pp. 56-63

-Derek Torrington, Effective Management, People organization, New York, Prentice Hall book, 1989.

-Edward Lucas–(The New cold War: The Future of Russia and the Threat to the west) – Palgvave Macmillan- New York 2008 –146.

-Jonathan M. Robert, Decision making during international crisis, London, Macmillan press, Ied, 1988, pp, 3-4.

-Samuel Brannan the Turkey Russia Iran Nexus: evolving power dynamics in ' the middle east. (Washington DC: Center for strategic and International studies 2013) and Geneive abdo 'how Iran keeps Assad in power in Syria'Foreign Affairs (august 2011)

-S-g-Lwzyanien (2012)، **Russia's return to the Great East**

Websites:

Nicolay Kozanov, draksy.net*/arms-exports-add-to-russias-tools-of-influence-in-middle east-*